**ألكسندرا كولونتاي**

# محاضرات حول تحرر النساء

الإعداد الإلكتروني: "المناضل-ة" http://www.al-mounadhil-a.info

# تقديـــــم

المحاضرات الأربع عشرة التي ألقيتها في جامعة سفيردلوف في لينينغراد في ربيع 1921 (نيسان-أيار-حزيران) كانت موجهة إلى طالبات يتهيأن للعمل في قطاعات نسوية. وقد دوَّن جزء من هذه المحاضرات بطريقة الاختزال، وتوليت شخصيا كتابة الجزء الآخر في خريف 1921 بالاعتماد على ملاحظاتي المسجلة.

كان هدفي في هذه المحاضرات أن أعطي الطالبات رؤية إجمالية أساسية عن الموقف الماركسي من قضية النساء – على نحو مبسط وسهل الفهم – وأن أبرز، في المحاضرات الأربع الأخيرة على وجه التحديد، التحولات الثورية لشروط الحياة ووضع المرأة الجديد في الدولة العمالية. وأعني بذلك الاعتراف بها عضوا كامل الحقوق في المجتمع. فوضع المرأة الجديد لم يقد إلى تقييم جديد وإيجابي لحقوقها السياسية والاجتماعية فحسب، بل أيضا إلى تحول عميق في العلاقات بين الرجل والمرأة.

وقد برز ذلك بوضوح في عام 1921 عندما واجهت الثورة، المنتقلة من شيوعية الحرب إلى السياسة الاقتصادية الجديدة، انعطافا حاسما. فمستوى تقدم سيرورة التحرر من التقاليد البورجوازية أصبح أكثر وضوحا من السابق، بفضل النتائج المترتبة على السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفييتي. فخلال سنوات الثورة الثلاث جرى تحطيم الركائز الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البورجوازي، وبذلت مساع دائبة لإرساء قواعد المجتمع الاشتراكي، الأجواء السائدة حكمت بالبطلان، وبسرعة فائقة، على التقاليد القديمة. وقد برزت مكانها أشكـال من التجمعات الإنسانية متميزة بجديتها الجذرية. فنمـوذج الأسـرة البورجوازية لم يعد قدرا محتما. والمرأة، بعملها المجتمعي واللازم للمجتمع، باتت تواجه شروط حياة جديدة كل الجدة. ففي حين كانت في الماضي تحت تصرف أسرتها فحسب، أضحت مرتبطة أيضا بمجموعات العمل. وهكذا ولدت أشكال حياة جديدة، وكذلك أشكال قران جديدة؛ كما تبدلت العلاقات بين الأولاد والأهل. وفي عام 1921 الحاسم ظهرت، بحدة خاصة، علائم تبشر بطريقة جديدة في التفكير، وبعادات جديدة، وبأخلاق جديدة، وأيضا وعلى الأخص بدور جديد للمرأة وبتصور جديد لمكانتها في المجتمع وفي دولة السوفييتات. فعلى دوي المدافع التي كانت تحمي، على جبهات متعددة، جمهوريتنا العمالية الثورية، سقطت تقاليد العالم البورجوازي بعد أن أصيبت إصابة قاتلة.

إن العديد من العادات الحياتية والفكرية ومـــن القوانين الأخلاقية قد زالت اليوم تماما أو هي في طريقها إلى الزوال. وقد عجزت السياسة الاقتصادية الجديدة عن إرجاء التغييرات الطارئة على مستوى الأسرة والعلاقة الزوجية، كما أنها لم تؤد إلى إضعاف مكانة المرأة داخل الاقتصاد السوفييتي. لكن في ذلك الحين لم تكن أنماط الحياة الجديدة التي عرفتها العلاقات في الحزب حتى عام 1921 قد انعكست على طريقة عيش غالبية النساء. فالشروط الاجتماعية الجديدة، وبالتالي وضع المرأة، مرتبطة على نحو وثيق ببنية النظام الاقتصادي وهيكلته. فتطور الإنتاج الاشتراكي يقود إلى تفكك الأسرة التقليدية ويوفر للمرأة بالتالي تحررا وحرية متعاظمتين باطراد. لكن بما أنه من المستحيل تجنب بعض الالتواءات والتعويقات في تشييد مجتمعنا الاشتراكي، فهذا يعني بطبيعة الحال أن سيرورة تحرر المرأة الواسعة قد تتوقف لفترة من الزمن[1].

إن وضع النساء العاملات ونفوذهن السياسيين لم يعودا اليوم قابلين للمقارنة بالشروط السائدة في عام 1921. والواقع أن عاملاتنا وفلاحاتنا قد نجحن، بمساعدة الحزب البلشفي، في الدفـاع عن مكاسب سنوات الثورة الأولى، وفي توسيع حقوق المرأة العاملة وتوطيدها، وان بنجاح متفاوت. ولا ريب في أن القوى الاجتماعية التي كانت قد أفلحت في فرض الزامية العمل على نساء سائر الفئات الاجتماعية، بهدف خلق الشروط الموضوعية لتحول الأسرة وعادات الحياة، قد تراجعت اليوم وضعف شأنها، وذلك من جراء السياسة الاقتصادية الجديدة بلا جدال. فالتغييرات الاقتصادية والسياسية لم تعد تحصل اليوم تحت ضغط الجماهير وتعبئتها وإنما، على المدى البعيد، تحت الاشراف الواعي للحزب. ومع الأسف، هذا يعني، عمليا، إن الحزب لن يفرض التغييرات إلاّ عندما تصبح مكاسب الثورة عرضة للخطر.

* * *

لقد عقدت العزم على عدم تعديل الطبعة الأولى لمحاضراتي، ولا حتى على تكميلها. فكل تعديل على ضوء الشروط الحالية سينزع عنها قيمتها المتواضعة كشهادة على أجواء العمل السائدة آنذاك، وعلى وقائع تفسح في المجال أمام تقدير دقيق لوساعة الثورة، وتحديد عياني لوضع المرأة العاملة في الجمهورية العمالية.

ويبدو لي بوضوح أن كتابي لا يقدم إلاّ مساهمة جزئية في حل قضية المرأة في مرحلة محددة من الثورة.

---

[1] إن السياسة الاقتصادية الجديدة التي كانت تهدف إلى تحرر المجتمع الروسي من المتاعب الاقتصادية لشيوعية الحرب لم تهتم في الواقع بتحسين الشروط الموضوعية الضرورية لانعتاق المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. أنظر المحاضرات 10 – 14.

مع ذلك قررت أن أنشر هذه المحاضرات في شكلها الأولي. فأنا مقتنعة تماما بأن دراسة الماضي وفهمه – ولاسيما التحليل التاريخي لوضع المرأة في علاقاته بالتطور الاقتصادي – يمكن أن يسهلا فهم مهمتنا الحالية وأن يساهما في تدعيم الرؤية الاشتراكية للعالم. كذلك فإن دراسة الماضي وفهمه يمكن أن يساعدا الطبقة العاملة في بحثها عن أقصر الدروب المؤدية إلى التحرر التام وغير المشروط للنساء العاملات.

**ألكسندرا كولونتاي**، أوسلو 1925

# المحاضرة الأولى: وضع المرأة في الشيوعية البدائية

نستهل اليوم سلسلة من المحاضرات تعالج المسألتين التاليتين: وضع المرأة بحسب تطور مختلف أشكال المجتمع الاقتصاديـــة؛ و انعكاس وضع المرأة في المجتمع على وضعها دال الأسرة. فهذه العلاقة الوثيقة و الراسخة نجدها في سائر المراحل الوسيطـة للتطور الاجتماعي – الاقتصادي. و بما أن عملكن في الغد إقناع نساء العمال و الفلاحين بتبني قضية المجتمع الجديد المدعوات لأن يحيين فيه، فعليكن أن تدركن هذه العلاقة جيدا. و لسوف تواجهـــن باستمرار الاعتراض التالي: من العسير تغيير أي شيء في وضع المرأة و في شروط حياتها. فهذه الشروط تحددها خصائص جنسها. و إذا ما اعترضتن على اضطهاد النســـــاء، و سعيتن إلى تحريرهن من نير حياة الأسرة، و إذا طالبتن بمزيد من المساواة في الحقوق بين الجنسين، تليت على مسامعكـــن الحجج البالية القائلة: «إن غياب حقوق المرأة و لا مساواتها مع الرجل أمور يعللها التاريخ، و هي بالتالي غير قابلة للزوال.إن خضوع المرأة و انصياعها للرجل قديمان قدم الزمن، لذا لا أمل في تغيير وضع المرأة. هكذا عاش أجدادنا و هكذا سيعيـــش أبناؤنـــا و من بعدهم أحفادنا». و لسوف نستعين بالتاريخ نفسه لدحـــض هذه الحجج: تاريخ تطور المجتمع البشري، و معرفة الماضـــــي و الطريقة التي تم وفقها عقد تلك العلاقة بين الرجل و المرأة. فبعـــد أن تطلعن على شروط الحياة التي كانت سائدة قبل آلاف السنين، سيتكون لديكن يقين راسخ أن غياب حقوق المـــــــــرأة و خنوعها العبودي ما كانا من سمات المجتمع البشري في كل زمن و آن. فقد تساوى الرجل و المرأة في الحقوق في بعض المراحل التاريخية. وفي مراحل أخرى تمتعت المرأة بوضع مميز و فاقت حقوقها حقوق الرجل.

لو استعرضنا بدقة وضع المرأة المتحول باستمرار خلال مختلف مراحل التطور الاجتماعي، لاتضح لنا أن الغياب الحالي لحقوق المرأة، و عدم استقلالها بذاتها، وصلاحياتها المحدودة داخل الأسرة والمجتمع ما هي بحال من الأحوال صفات فطرية خاصة بـ«طبيعة» المرأة. فليس من الصحيح أن النساء هن دون الرجال ذكاء. كلا إن تبعية المرأة و عدم تحررها لا يجدان تعليلا لهمـــا في سمات «طبيعية» مزعومة، وإنما في طبيعة العمل الموكل إلى المرأة في مجتمع محدد. أطلب منكن أن تقرأن بكثير من التمعن الفصول الأولى من كتاب بيبيل: ***المرأة و الاشتراكية***. فبيبيل يوضح فيها الموضوعة القائلة أن هناك تطابقا وثيقا و عضويا بين مشاركة المرأة في الإنتاج و وضعها في المجتمع. وهذا، باختصار، ضرب من قانون اجتماعي-اقتصادي ينبغي أن لا يغيب عن أذهانكن أبدا. فهو قمين بأن يسهل عليكن فهم مشكلات التحرر الشمولي للمرأة، و كذالك علاقتها بالعمل. بعضهم يتوهم أن المرأة كانت في عصور الهمجية القديمة تعاني وضعا أشد بؤسا حتى من وضعها الحالي، و أنها كانت تعيش حياة عبودية حقيقية. وهذا خطأ. و من الخطأ كذلك الاعتقاد بأن تحرر المرأة متقدم بتقدم الثقافة و العلم، وأن حرية النساء مرتبطة بتقدم الحضـــارة. وحدهم ممثلو العلم البورجوازي يؤكدون ذلك. فلا الثقافة و لا العلم قادران على تحرير المرأة، وإنما النظام الاقتصـــــادي الذي يسمح للمرأة بإنجاز عمل منتج و مفيد للمجتمع. والاشتراكيـــة هي نظام اقتصادي من هذا النوع.

***

إن وضع المرأة ينجم دوما عن نمط العمل الذي تؤديه في مرحلة محددة من تطور نظام اقتصادي خاص. ففي مرحلة الشيوعية البدائية، في تلك المرحلة السحيقة القدم التي لم تعـــــرف الملكية الخاصة و التي كان البشر أيامها يهيمون على وجوههم في جماعات صغيرة، لم يكن هناك اختلاف بين وضع الرجل و وضع المرأة. فقد كان الناس يقتاتون يومئذ من ثمـار الصيد و القطاف. و في تلك الحقبة من تطور الإنسان البدائـــي، أي قبل عشرات الآلاف أو بالأحرى مئات الآلاف السنيـــن، كانت واجبات الرجل والمرأة وأعباءهما واحدة. و قد أثبتت أبحاث العلماء الأنتروبولوجيين أنه في فجر تطور البشرية، أي في مرحلة الصيد و القطاف، لم تكون هناك فوارق تذكر بين الصفـات الجسدية للرجل و المرأة، و أن كليهما كان يتمتع بقوة و مرونـة شبه متماثلتين؛ وهذه واقعة هامة تستحق التسجيل. وثمـــــة ميزات نسوية عديدة كالصدر الكبير، و الخصر النحيل، و أشكال الجسم المكورة، و ضعف النمو العضلي، لم تنمو وتتطور إلا في وقت متأخر جدا، مع تأدية المرأة دور "المفرخة" و تأمينها إنتاج الذرية جيلا بعد جيل.

و لدى الشعوب البدائية الراهنة لا تزال المرأة شبيهة بالرجل، لا تتميز عنه تميزا ملموسا. فثدياها صغيران، و حوضها ضيق، وعضلاتها صلبة وحسنة التكوين. وكذلك كان الحـال في مرحلة الشيوعية البدائية حيث كانت المرأة تشبه الرجل جسديا و تتمتع مثلـه بالقوة و بالقدرة على التحمل.

وما كان الإنجاب يعطل المرأة طويلا عن أعمالها المعهودة، أي عن الصيد و قطف الثمار مع بقية أفراد القبيلة. وكانت المرأة ملزمة بصد هجمات العدو الألد آنذاك، أي الحيوان المفترس اسوة بسائر أفراد القبيلة، من أشقاء و شقيقات، من آباء و أبناء.

و لم تعرف تلك المرحلة ظاهرة خضوع المرأة للرجل، و لا الحقوق المتميزة لكل منهما. والواقع، لم تكون شروط تلك التمييز قد توفرت بعد لأن الشرع و القانون و تقاسم الملكية كانـــــت أمورا مجهولة تماما آنذاك. ولم تكن المرأة خاضعة للرجل من طرف واحد لأن الرجل كان خاضعا بدوره للجماعة، أي للقبيلة. فالقبيلة هي التي كانت تتخذ جميع القرارات، و من كان يرفض الانصياع لإرادة القبيلة كان مصيره الهلاك: فأما أن يموت جوعا وإما تفترسه الحيوانات. فسبيل الإنسان الوحيد لحمايـــــــــة نفسه ضد أقوى و أرهب عدو آنذاك كان سبيل التضامن مع الجماعة. و كلما اشتد تلاحم القبيلة، ازداد خضوع الأفـراد لإرادتها. و لئن كان التعاضد و المساواة الطبيعيان يضمنان تلاحم القبيلة، فقد كان يشكلان أسلحة مثلى للدفاع عن النفـــــــس. لهذا السبب استحال تماما، خلال المرحلة

الأولى من تطـور البشرية الاقتصادي، أن يخضع عضو في القبيلة لآخر و أن يتبـع له. و في عصر الشيوعية البدائية لم تعرف المرأة لا العبودية، و لا التبعية الاجتماعية، و لا الاضطهاد. كانت البشرية تجهل كـل شيء عن الطبقات، و عن استغلال العمل، و عن الملكية الخاصة. وقد عاشت هكذا طول آلاف السنين، بل مئـات الآلاف من السنين.

لكن اللوحة تبدلت خلال المراحل اللاحقة من تطور البشرية. فالمحاولات الأولية للعمل المنتج و للتنظيم الاقتصادي جاءت نتيجة سيرورة طويلة المدى. فلشروط مناخية و جغرافية، و تبعا لتواجد القبيلة في منطقة مشجرة أو في سهب شاسع، كانت هـذه القبيلة تتحضر أو تزاول تربية المواشي. و قد بلغت آنذاك مرحلة أكثر تطورا من تلك التي عرفتها عندما كانت تعتمد على الصيد والقطاف. و قد ترافقت هذه الأشكال الجديدة من التنظيـم الاقتصادي بظهور أشكال جديدة من التجمع الاجتماعي.

سوف ندرس الآن وضع المرأة في قبيلتين عرفتا أشكال تنظيمية مختلفة مع أنهما تعاصرتا في الزمان. فقد استقر أفراد القبيلة الأولى في منطقة مشجرة تتخللها حقول صغيرة و أصبحوا فلاحين مقيمين – أما أفراد القبيلة الثانية فقد عاشوا في منطقة سهوب مع قطعانهم من الجواميس و الخيول و الماعز، و تحولوا إلى تربية المواشي. بيد أن هاتين القبيلتين ظلتا مع ذلك في مرحلة الشيوعية البدائية و لم تعرفا الملكية الخاصة. والحال أن وضع المرأة في كلتا القبيلتين لم يعد واحدا. ففي القبيلة التي كانـت تزاول الزراعة، لم تكن المرأة تتمتع بمساواة كاملة في الحقوق فحسب، بل كانت أحيانا تحتل مكانة الصدارة. أما لـدى الرعاة الرحل بالمقابل، فإن ظاهرة استعباد المرأة وإخضاعها واضطهادها أخذت تتبلور بسرعة منظورة.

لقد خضعت الأبحاث التي تناولت التاريخ الاقتصادي، لفترة طويلة من الزمن، للتصور القائل بأنه كان محتما على البشرية أن تمر بسائر مراحل التطور الاقتصادي و درجاته. فقد كان على كل قبيلة، حسب هذا التصور، أن تنتقل من الصيد، إلى تربيـة المواشي، ثم الزراعة، و أخيرا إلى العمل الحرفي و التجـارة. بيد أن أبحاثا سوسيولوجية حديثة أبانت أن بعض القبائل انتقل مباشرة من مرحلة الصيد و القطاف البدائية إلى مرحلة الزراعة دون أن يمر بمرحلة التربية. وقد تحكمت الشروط الجغرافية والطبيعية بهذا الانتقال.

باختصار، هذا يعني أن نمطين مختلفين تماما من التنظيم الاقتصادي، الزراعة و التربية، قد ظهرا و تطورا في عصر واحد في شروط طبيعية مختلفة. فنساء القبائل التي كانـت تزاول الزراعة كن يتمتعن بوضع أفضل بكثير. حتى أن بعض القبائل الفلاحية كانت تعيش في ضل نظام أمومي أي matriarcat (matriarcat كلمة يونانية تعني هيمنة الأم: فالأم هي التـي تكفل استمرار القبيلة). بالمقابل، فقد تطور النظـام الأبوي، نظام هيمنة الأب – الأكبر سنا في القبيلة – لدى الشعوب التي اختـارت حياة البداوة واعتمدت على تربية الحيوانات. لمَ هذا التباين، و عما عساه يكشف؟ إن مرد هذا التباين إلى دور المرأة فـي الاقتصاد. فالمرأة كانت المنتجة الأساسية لدى الشعوب المزارعة. و هناك أدلة عديدة على أن المرأة هي أول من اكتشف الزراعة، وعلى أنها كانت، «أول عامل زراعي» عرفه التاريخ. كتاب ماريان ويبر **حقوق المرأة** يزودنا بجملة من المعلومات الهامة حول دور المرأة في أول أشكال التنظيمات الاقتصادية. المؤلفة ليست ماركسية. مع ذلك، فإن كتابها غني بالمعلومات. لكنه مع الأسف لم ينشر إلا بالألمانية و لم يترجم إلى أي لغة أخرى.

لقد خطرت فكرة الزراعة للمرأة على النحو التالي: في مواسم الصيد كانت الأمهات، مع أطفالهن الرضع، يضطرون إلى التخلف عن مطاردة القنيصة مع بقية أفراد القبيلة بسبب مشاق رحلات الصيد البعيدة. ولما كان على الأمهات أن ينتظرن طويلا عودة الصيادين للحصول على طعام، فقد رحن يبحثن عن وسيلة لتأمين الغذاء لهن و لأولادهن. وقد استخلص الباحثون من ذلـك أن المرأة هي على الأرجح أول من عمل في الأرض. فعندما كان زادها من الطعام كانت تبحث، في المكان الذي تنتظـر فيـه عـودة بقية أفراد القبيلة، عن حشائش تحتوي على حبوب تصلح للأكل. كانت تأكل من هذه الحبوب و تطعم منها أولادها. لكن فيمـا كانت تطحنها بأسنانها –الأسنان هي الطواحن الأولـى- سقط بعض منها على الأرض. وعندما عادت المرأة إلى المكان عينه بعد مدة من الزمان اكتشفت أن الحبوب قد نبتت. فاستنتجت من ذلك أنه من الفضل لها أن تعود عندما تكون الأعشاب قد نبتت، و أن البحث عن الغذاء الوفير سيكلفها عندئذ قدرا أقل من الجهد والعناء. و هكذا تعلم الناس أن الحبوب التي تسقط على الأرض تنبت من جديد.

وقد علمتهم التجربة كذلك أن الحصاد يكون أوفر إذا ما عمـدوا إلى قلب الأرض قبل البذار. لكن هذه التجربة طوتها غير مرة يد النسيان، لأن المعرفة الفردية لم تصبح ملكا للقبيلة الا مع نقلها إلى الجماعة. وكان من الضروري أن تتوارثها الأجيـال التالية. و الحال أن البشرية قد احتاجت إلى الكثير من التفكير والتأمل كي تدرك و تستوعب أشياء تبدو في غاية البساطة ظاهريـا. و هذه المعرفة لم تترسخ في وعي الجماعة وإدراكها إلا بعد أن تترجمت إلى ممارسة يومية.

لقد كانت للمرأة مصلحة في عودة العشيرة أو القبيلة إلى المحطة القديمة حيث كان ينبت العشب الذي زرعته. لكنهـا لم تكـن قادرة على إقناع رفاقها بصواب خطة تنظيمها الاقتصادي. لم تكن قادرة على إقناعهم بالكلام. لذا سعت وراء الترويج لقواعـد وعادات وآراء تخدم مشاريعها الخاصة. وهكذا ظهر العرف التالي الذي سرعان ما ارتدى طابع القانون: إذا كانت العشيرة، في سعيها وراء الطرائد، قد تركت الأمهات والأولاد في أرض تقع على مقربة من نهر و في دور القمر البدر، فـإن الآلهة تأمر أفرادها بالعودة إلى هذا المكان بعد بضعة أشهر. و من انتهك هذا القانون و شذ عنه، عاقبته الأرواح. ولما اكتشفت القبيلـة أن الأولاد يموتون بسرعة أكبر عندما ينتهك هذا القانون، أي عندما يمتنع أفرادها عن العودة إلى «المكان الذي ينبت فيه العشب»، راحت تتقيد بتطبيق هذا العرف وتؤمن بـ«حكمة» النساء. و سرعان ما توصلت المرأة، الساعية وراء تحقيق أكبر قدر من الإنتاج مقابل أدنى قدر من العمل، إلى الملاحظة التالية: كلما كانت الأرض كثيرة المسام والمنافذ، جاء المحصول أوفر. لـذا راحت تقلب التربة بغصن شجرة وتحدث فيها أثلاما و حفرا صغيرة. وهذا الاكتشاف أعطى أفضل النتائج ووفر على الرجل مخاطر التعرض للحيوانات المفترسة خلال تجواله في الغابات.

تدين البشرية للمرأة إذن باكتشاف الزراعة، ذلك الاكتشاف الذي كان بالغ الأهمية في تطورها الاقتصادي. وهذا الاكتشاف هـو الذي عيَّن، لفترة طويلة من الزمن، مكانة المرأة في المجتمع و الاقتصاد، و رفعها على رأس الأقوام التي كانت تزاول الزراعة. و ثمة عدد كبير من الباحثين يعزو إلى المرأة أيضا استخدام النار كأداة اقتصادية.

فكلما ذهبت القبيلة إلى الصيد أو إلى الحرب تاركة وراءها الأمهات و الأطفال، اضطر هؤلاء الأخيرون إلى حماية أنفسهم من الحيوانات المفترسة. أما الفتيات والنساء اللواتي لا أولاد لهن فقد كن يرحلن مع بقية أفراد القبيلة. وكان الإنسان البدائي قد اكتشـف، عن طريق التجربة الشخصية، أن النار هي أفضل حام من الحيوانات المفترسة. وكان قد تعلم كيفية إيقاد النار عندمـا راح يصقل الأحجار ليصنع منها الأسلحة والأدوات المنزلية الأولى. إذن فلتأمين حماية الأمهات والأولاد، كانت القبيلة توقد النار قبل ذهابها إلى الصيد. والحفاظ على هذه النار مشتعلـة كـان واجبا مقدسا بالنسبة إلى الأمهات. وكانت النار في نظر الرجال قوة مخيفة، خفية، مقدسة. أما النساء اللواتي كن يتعاملـن باستمرار مع النار، فقد ألفن خواصها و ميزاتها وسخرنها لتسهيل أعمالهن و توفير جهودهن. فقد تعلمت المرأة مثلا أن تشوي آنيتها من الآجر لتزيد من مقاومتها وأن تطهو اللحمة لتحافظ عليها لمدة أطول. إن المرأة، التي قيدتها الأمومة إلـى دارها، روضت النار وجعلت منها خادمها. لكن قوانين التطور الاقتصادي بدلت هذه العلاقة فيما بعد، فإذا بنار الموقـد الأول تحكم على المرأة بالعبودية، مجردة إياها من سائر حقوقها وجاعلة منها أسيرة مطبخها.

إن الفرضية القائلة أن الأكواخ الأولى قد شيدت من قبل النسـاء للاحتماء مع أولادهن من التقلبات المناخية، ليست خاليـة من الصحة. والحال أن النساء لم يشيدن الأكواخ و يزرعـن الأرض فحسب، بل كن أيضا أول من مارس العمل الحرفي. فالغزل والنسيج وصنع الآنية الفخارية، كلها اكتشافات نسويـة. أما الخطوط التي كانت النساء يرسمنها على الآنية الفخارية، فيمكـن اعتبارها المحاولات الفنية الأولى التي عرفتها البشرية، الطور الأول للفن. وكانت النساء يجمعن الأعشاب، وقد تعلمن تمييز خصائصها والإفادة منها؛ فكانت جداتنا أول من مارس الطب. وهذا التاريخ، أو بالأحرى ما قبل تاريخنا نحن، بقي محفوظا في الأساطير القديمة وفي المعتقدات الشعبية. فاليونانيـون، الذين بلغت ثقافتهم ذروتها قبل ألفي عام، لم يعتبـروا اسكليبيوس الطبيب الأول و إنما أمه كورونيس. ولدى الفايكينغ الأقدمين كانت الإلهة آير EIR هي الطبيبة الأولى. وحتـى في أيامنا هذه، كثيرا ما نصادف في القرى نساء عجائز مشهورات بذكائهن و تعزى إليهن قدرات سحرية. و أبواب المعرفة التي فتحتها جداتنا ظلت موصدة في وجه أزواجهن الذين كانوا غالبا ما يذهبون إلى الصيد أو إلى الحرب، أو يقومون بأعمال تفترض قوة عضلية مميزة. ولم يكن لديهم متسع من الوقت للتأمـل أو لملاحظة الأمور بهدوء و تريث. ولم يكن في وسعهم بالتالي أن يجمعوا و ينقلوا المعلومات عن التجارب الثمينة حول طبيعة الأشياء. و ليس من قبيل المصادفة إن كانت كلمة «الساحرة» في الروسية مشتقة من كلمة «المعرفة». فالمعرفة كانت على الدوام من امتيازات المرأة التي كان الرجل يخشاها ويحترمها. لهذا السبب لم تكن المرأة في مرحلة الشيوعية البدائيـة – أي فجر البشرية- متساوية مع الرجل فحسب، بـل كانت متفوقة عليه أيضا بفضل سلسلة من الاكتشافات والابتكارات المفيدة التي ساهمت في تطور البشرية الاقتصادي والاجتماعي. الدور الذي أدته المرأة إذن، في مراحل محددة من تاريخ البشرية، من أجل تطوير العلوم والثقافة، كان أهم بكثير مـن ذلك الذي أقر لها به العلم البورجوازي المحشو بالأفكار المسبقة. فالعلماء الأنتروبولوجيون مثلا، المختصون بدراسة أصـول البشرية، لم يأتوا بذكر دور الأنثى في طور أجدادنا أشبـاه القرود باتجاه الشكل البشري، فالقدرة على الوقوف، التـي تعتبر الميزة الأساسية للكائن البشري، هي فتح من الفتوحات التي حققتها الأنثى. فقد تعلمت الأنثى، في تصديها لهجمات العدو، أن تحمي نفسها بذراع واحدة وأن تشد بالأخرى على صغيرها المتشبث بعنقها. لكنها لم تتمكن من تحقيق هذه الحركة البهلوانية إلا بانتصابها بعض الشيء، الأمر الذي ساعد على زيادة حجم دماغها. و قد دفعت النساء غاليا ثمن هذا التطـور لأن الجسم النسوي لم يخلق للوضعية العمودية: فنسيباتنا القردات لا تزال تجهل تماما آلام الوضع. إن قصة حـواء التي قطفت ثمرة شجرة المعرفة والتي عوقبت على ذلك بأن حكم عليها بالإنجاب في الآلام، إن هذه القصة تتمتع إذن بخلفية تاريخية.

لكن سوف نبدأ بتحليل دور المرأة في اقتصاد القبائل الزراعية. في البدء لم تكن المنتوجات الزراعية تكفي لسد حاجـات القبيلة الغذائية، لذلك استمرت هذه الأخيرة في ممارسـة الصيد. وقد أدى هذا التطور إلى إحداث تقسيم طبيعي للعمل. فقد تولى الشطر المقيم من القبيلة، أي النساء، مهمة تنظيـم الزراعة في حين ثابر الرجال على رحلات الصيد أو الحرب، أي نهب القبائل المجاورة. لكن لما كان مردود الزراعة أفضل بكثير، ولما كان أفراد القبيلة قد أخذوا يفضلون عطاء الأرض على غنائم الصيد والنهب المحفوفة بالمخاطر، فقد تحولت الزراعة بسرعة إلى قاعدة القبيلة الاقتصادية. فمن كان المنتج الأساسي في ذلك الاقتصاد المبني على الزراعة؟ المرأة ! كان من الطبيعي إذن أن تحترم القبيلة المرأة و تقدر عملها. و حتى أيامنا هذه توجد قبيلة من المزارعين في إفريقيا الوسطى، قبيلة البالوندا، التي تخص المرأة بمكانة مرموقة. المستكشف الانجليزي المعروف دافيد ليفنغستون يروي ما يلي عن هذه القبيلة: «إن النساء ممثـلات في مجلس شيوخ القبيلة. أما المقدمون على الزواج فمطالبون بالالتحاق بقرى زوجاتهن وبالعيش معهن بعد إتمام مراسيم الزواج. ويتعهد الزوج بتأمين سبل العيش لأم زوجتـه حتى وفاتها. ووحدها المرأة تتمتع بحق طلب الانفصال عن زوجهـا و الاحتفاظ بأولادها بعد الطلاق. ولا يحق للزوج التعاقد أو الالتزام إن لم يحصل على إذن زوجته». و يبدو أن الرجال في هذه القبيلة قانعون بمصيرهم، و غير راغبين في التمرد عليه. والواقع أن الرجل الذي لا ينفذ أوامر زوجته يتعرض لضرباتها وصفعاتها؛ و قد تقدم الزوجة على معاقبة زوجها بأن تحرمه من الطعام. إن سائر أفراد القرية ملزمون في الحقيقة بالانصياع لأوامر النساء المتمتعات بتقدير الجميع. ويميل ليفنغستون إلى الاعتقاد بأن النساء في قبائل البالوندا هن اللواتي يمارسن السلطـة. والحال أن هذه القبيلة لا تشكل استثناء فريدا. فثمة بحاثـة آخرون يؤكدون بأن نساء القبائل الإفريقية اللواتي يحرثن الأرض و يبذرن، ويبنين الأكواخ، ويمضين حياتهن في العمل، هؤلاء النساء لا

يتمتعن باستقلالهن التام فحسب، بل يعتبـرون أيضا متفوقات عقليا على الرجل. فرجال هذه القبائل يعشـــون من عمل زوجاتهم و يتميزون بـ«ميوعتهم و أنوثتهم». وجل اهتمامهم، حسب أقوال العديد من البحاثة؛ «حلب البقر و الثرثرة».

إن مرحلة ما قبل التاريخ تعطينا أمثلة عديدة عن سيطرة المرأة. فالنسب كان إلى الأم، لا الأب، لدى العديد من القبائل التـــي تعيش على الزراعة. ومع ظهور الملكية الخاصة راحت البنات، لا البنين، يرثن أهلهن. وأننا لنجد اليوم عند بعض الشعـوب الجبلية في القفقاس بقايا من هذا النظام القانوني.

راحت سلطة المرأة لدى الأقوام الزراعية تتدعم باطراد. فالمرأة هي التي كانت تحافظ على التقاليد والأعراف وتصونها، وهي التي كانت بالتالي تملي القوانين. وكان احترام هذه التقاليـــد والأعراف يشكل ضرورة حيوية. فلولا هذا الاحترام لاستحال حمل أفراد العشيرة على التقيد بالقواعد التي تفرضها المهام الاقتصادية. فالناس في تلك الأيام كانوا عاجزين تماما عن الاستعانة بالمنطق والعلم لشرح الأسباب التي تدفعهم إلى بذر الحبوب في فترة محددة وإلى حصد مواسمهم في فترة محددة أخرى. لذا كان أسهل عليهم بكثير أن يقولوا: «هذا تقليد سائد عندنـا، و قد فرضه أجدادنا، و ما علينا إلا أن نتقيد به. و كل من يعارض هذا التقليد مجرم في نظرنا». وكان الحفاظ على هذه التقاليد و الأعراف مهام شيخات القرية، أي من مهام النساء والمهات من صاحبات الحكمة و الخبرة.

إن تقسيم العمل لدى القبائل التي كانت تمارس الصيد والزراعة في آن واحد قد تمخض عن الوقائع التالية: تنمية النســاء، المسؤولات عن الإنتاج وعن تنظيم أمكنة السكن، لقدراتهن على التفكير والملاحظة، وتنمية الرجال، المهتمين بشـؤون الصيد والحرب، لطاقاتهم ومهاراتهم الجسدية. وفـــي هذا الطور من نمو البشرية كانت المرأة متفوقة فكريا على الرجل. وكانت، بطبيعة الحال، تحتل مكانة مهيمنة داخل مجتمعها الذي كانت تسوده قوانين نظام الأمومة.

يجب أن لا ننسى أن الإنسان في ذلك العصر كان عاجزا عن الادخار، لذلك كانت الأيدي العاملة تمثل «القوة الحية» للعمل ومصدر الازدهار. وكان إيقاع تكاثر الشعوب بطيئا، نظرا الى لانخفاض نسبة الولادات. لذا كانت الأمومة موقرة، وكانت المـــرأة – الأم تحتل مكانة مرموقة لدى القبائل البدائية. أما انخفاض معدل الولادات فكان مرده، جزئيا، إلى إباحـــة العلاقات الجنسية بين المحارم و إلى الزيجات بين الأهل المقربين. فقد اتضح أن الزيجات بين أقرباء العصب الواحد تتسبب في الإجهاض وتحول دون نمو الأسرة الطبيعي.

في مرحلة الصيد و القطاف ما كان احتياطي القبيلة من القوة العاملة يؤدي أي دور. بالعكس، فكلما كانت القبيلة تنمـــو وتكبر، كانت مشكلة تأمين الغذاء لأفرادها تزداد تعقيدا وصعوبة. لذا لم تنل الأمومة لدى المرأة نصيبها من التقدير طوال فترة اعتمـاد البشرية على نتاج الصيد و القطاف.

لقد كان الأولاد و الشيوخ يشكلون عبئا ثقيلا على كاهل القبيلة. و كانت القبيلة تحاول التخلص منهم بشكل أو بآخر، فلا تحجم في بعض الأحيان حتى عن افتراسهم. أما القبائل التـــي كانت تؤمن سبل عيشها عن طريق العمل المنتج، أي قبائل المزارعين، فكانت بالمقابل إلى الشغيلة. وقد اكتسبت المـــرأة أهمية خاصة لدى هذه القبائل، لأنها هي التي تنتج على وجه التحديد قوى عمل جديدة، أي تنتج الأولاد. وقد أحيطت الأمومة لـــدى هذه القبائل بإجلال ديني. حتى أن أكبر الآلهة في عدد مـــن الديانات الوثنية كان امرأة: الإلهة إيزيس في مصر، و في اليونان الإلهة غايا، أي الأرض، مصدر الحياة برمتها في نظر الأقدمين.

لقد أثبت باخوفن[2]، المعروف بأبحاثه حول نظام الأمومـــة، أن كفة المؤنث كانت ترجح كفة المذكر في الديانات البدائية، و هذا ما يكشف عن مكانة المرأة الخاصة لدى تلك الشعوب. فالأرض والمرأة كانتا المصدرين الأولين والأساسيين لكل ثروة. وقد تداخلت خصائصهما وامتزجت. فالأرض والمرأة كانت تخلقان الحياة وتضمنان استمرارها. فمن يؤذ المرأة يؤذ الأرض أيضـا. وأكثر الجرائم إثارة للاستنكار كانت تلك الموجهـة إلى الأم. والكهنة الأوائل، أي خدم الآلهة الوثنية، كانوا أيضا نساء. وكانـــت الأمهات هن اللواتي يتخذن القرارات بشأن أبنائهن، لا الآباء. ونحن نعثر على مخلفات من سيطرة النساء هذه في أساطيـــر الشعوب وتقاليدها، إن في الشرق وإن في الغرب. بيـد أن المرأة لم تنتزع هذه المكانة المتفوقة لدى القبائل الزراعية بصفتها أما، و إنما بصفتها المنتج الرئيسي في اقتصاد القريـــة. ومـا دام تقسيم العمل قد حتم على الرجل ألا يهتم إلا بالصيد، المنظور إليه كنشاط ثانوي، بينما خص المرأة بزراعة الحقـــول – العمل الأكثر أهمية في ذلك العصر- فإن انصياع المرأة للرجل وخضوعها له كان أمرين غير ممكنين.

إن دور المرأة في الاقتصاد هو الذي يحدد إذن حقوقها في الزواج وفي المجتمع. هذا ما نستطيع أن نتبينه بمزيد من الوضـــوح بعدما نقارن وضع المرأة في قبيلة مزارعيـــــن مع وضـــع المرأة في قبيلة من مربي الحيوانـــات الرحـــــل. ولسوف تلاحظن أن ظاهرة واحدة كالأمومة، أي ميزة من ميزات المرأة الطبيعية، يمكن أن تؤدي إلى نتائج متعارضة كليا في شروط اقتصادية مختلفة.

يصف لنا تاقـيـــطـــس[3] حياة الجرمان القدامى. فقد كانـــوا قبيلة من المزارعين، قوية ومقاتلة. و كانوا يقدرون النساء و يصغون إلى آرائهن. وكانت النساء عند الجرمان يتحملن كامل مسؤولية العمل في الحقول. وكانت نساء القبائل التشيكية التي تمارس الزراعة يتمتعن بتقدير مماثل. فالأسطورة التي نقلت إلينـــا حول حكمة الأميرة ليبوسا تروي أنه كانت للأميرة شقيقة تهتم بفن الشفاء

---

[2] يوهان ياكوب باخوفن: رجل قانون و مؤرخ سويسري (1818-1887)، له دراسات في الأوضاع القانونية في المجتمعات البدائية. - م –

[3] تاقيطس: مؤرخ لاتيني (55-120)، عالج التاريخ الروماني بتشاؤم و مرارة. له «الحوليات» و«التاريخ». - م –

وأخرى ببناء المدن الجديدة. وعندما تسلمت ليبوسا الحكم اختارت شابتين ضليعتين في شؤون القانون لتجعل منهما مستشارتين لديها. و كانت هذه الأميرة تحكم بأسلوب ديمقراطي، وتعود إلى شعبها قبل اتخاذها القرارات الهامة. وقد أطاح بليبوسا فيما بعد أشقاؤها. هذه الأسطورة تشهد على الصورة الايجابية التي حفظتها ذاكرة الشعوب عن سيطرة المرأة. لقد رمز نظام الأمومة في الأسطورة الشعبية إلى عصر ميمون و مبارك، لأن القبيلة كانت في ظله لا تزال تهيش حياة جماعية.

*لكن ماذا الآن عن وضع المرأة في قبيلة الرعاة؟*

كانت قبيلة الصيادين تتحول إلى قبيلة رعاة إذا ما توفرت لها بعض الشروط الطبيعية (أراض شاسعة، عشب وفير، قطعان من الأبقار أو من الخيول المتوحشة) و إذا ما ضمت بين أفرادها عددا كافيا من الصيادين الأقوياء، البارعين و المقدامين، القادرين على أسر فريستهم و هي لا تزال حية لا على قتلها فحسب. و هذه الصفات كانت وقفا على الرجال في المرتبة الأولى. أما النساء فقد كان اهتمامهن بالصيد مؤقتا، ذلك أن الأمومة كانت تشغلهن عنه لفترات طويلة. لقد كانت الأمومة تفرض على النساء وضعا خاصا؛ فتمخض عنها تقسيم للعمل قائم على تمايز الجنسين. فعندما يذهب الرجل إلى الصيد برفقة العازبات من النساء، كانت الأمهات يمكثن في مرابض القبيلة لرعاية القطعان، وكن علاوة على ذلك بتدجين الحيوانات المأسورة. لكن هذه المهمة الاقتصادية كانت ثانوية الأهمية. فكرن أنتن في ذلك. فمن كان سيحظى بإيثار القبيلة من وجهة نظر اقتصادية بحتة؟ الرجل الذي يأسر الجاموسة أم المرأة التي تحلبها؟ الرجل بكل تأكيد ! فبما أن ثروة القبيلة تقوم على عدد الحيوانات المأسورة، فمن يرفع هذا العدد و يزيده كان يعتبر المنتج الرئيسي و مصدر الازدهار بالنسبة للقبيلة.

إن دور المرأة الاقتصادي في قبائل الرعاة كان على الدوام دورا ثانويا.

و بما أن قيمة المرأة، من وجهة نظر اقتصادية، كانت أدنى، وبما إن عملها كان أقل إنتاجية، أي لا يساهم بقدر عمل الرجل في تأمين ازدهار القبيلة، فقد بدئ ينظر إليها على أنها ليست مساوية للرجل. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الناحية التالية: إن نساء هذه القبائل ما كن مضطرات، أثناء تأديتهن لعملهن الثانوي في حراسة القطعان، إلى تلبية مطالب وحاجات واحدة، أي لتكوين عادات نظامية في العمل، كما كانت الحال بالنسبة إلى نساء قبائل الزرّاع. فالنساء في قبائل الرعاة ما كن يعانين نقصا في المؤن عندما يبقين بمفردهن في أماكن السكن. ذلك أن الماشية التي كن يتولين حراستها كانت قابلة للذبح في أي لحظة. لم يكن على النساء في تلك القبائل إذن أن يخترعن أساليب أخرى لتأمين طعامهن شأن نساء القبائل التي كانت تمارس الصيد والزراعة معا. و كانت حراسة الماشية من جهة أخرى تتطلب قدرا أقل من الذكاء من عمل الأرض المعقد.

كانت النساء في قبائل الرعاة دون الرجال ذكاء، وقوة، ومرونة، وهذا ما عزز صورة المرأة كمخلوق دوني. ومع تعاظم ثروة القبيلة الحيوانية، ترسخ شروط المرأة كخادمة – كانت أقل من الحيوانات قيمة – واتسعت الهوة الفاصلة بين الجنسين. وتجدر الإشارة إلى أن قبائل البدو والرعاة قد نزعت أكثر من قبائل الزراع إلى التحول إلى أقوام تعيش على الحرب والسلب والنهب. فثروة الفلاحين كانت تعتمد على عمل أكثر هدوءا واتزانا من عمل الرعاة والبدو الذي كان النهب بالنسبة إليهم مصدر إثراء واضح. في البدء كانوا لا يسرقون إلا البهائم، غير أنهم أخذوا بالتدريج ينهبون ويدمرون القبائل المجاورة، يحرقون مؤنها ومدخرها، و يأسرون أبناءها ليجعلوا منهم رقيقا وعبيدا.

إن خطف نساء القبائل المجاورة و تزوجهن بالقوة كان من عادات القبائل الرحل و المقاتلة. والواقع أن الزواج القسري قد وصم بقوة تاريخ البشرية، وساهم دون أدنى ريب في توطيد اضطهاد المرأة. فالمرأة التي كانت تنزع من قبيلتها رغم إرادتها كانت تشعر بأنه لا حول لها ولا قوة. فهي رهن إرادة الذين خطفوها أو أسروها. ومع ظهور الملكية الخاصة دفع الزواج القسري بالمقاتل الشجاع إلى التخلي عن حصته في الغنيمة من بقر أو جياد أو خرفان، والاكتفاء بطلب الحصول على حق امتلاك امرأة امتلاكا مطلقا، أي حق التصرف بكامل قوة عملها. «لست في حاجة إلى أبقار، أو جياد، أو حيوانات طويلة الوبر؛ امنحني فقط حق امتلاك المرأة التي أسرتها بيدي الاثنتين». و من الواضح أن أسر المرأة و خطفها من قبل قبيلة غريبة كان يعني فقدانها لحقوقها. فقد كانت تجد نفسها في حالة من الخضوع، مجردة من حقوقها إزاء العشيرة برمتها، و خاصة إزاء آسرها أي زوجها. مع ذلك فقد أخطأ الباحثون عندما ربطوا عدم تحرر المرأة بالزواج: فليست مؤسسة الزواج و إنما الدور الاقتصادي للمرأة الذي يفسر فقدانها للحرية لدى أقوام الرعاة الرحل. فالزواج القسري الذي عرفته بعض قبائل الزراع لم ينل من حقوق المرأة التي كانت قد رسخت جذورها لدى تلك القبائل. يروي التاريخ لنا كيف أقدم الرومان القدامى على خطف نساء السابينيين[4]. وكان الرومان شعبا زراعيا. و ظل الرومان، طول فترة هيمنة هذا النظام الاقتصادي، يكنون الاحترام لنسائهم حتى ولو كانوا انتزعوهن بالقوة من القبائل المجاورة. وحتى أيامنا هذه نجد الناس يقولون عن المرأة التي تحظى باحترام و تقدير أسرتها و محيطها أنها «مثل السيدة الرمانية». بيد أن وضع المرأة الرومانية قد سجل هو الآخر مع الأيام تراجعا و انتكاسا.

إن شعوب الرعاة لا تكن أي احترام للمرأة. فالرجل هو الآمر الناهي؛ و سيطرة الرجل هذه، أي النظام الأبوي، لا تزال قائمة في أيامنا، و حسبنا، كيما نتأكد من ذلك، أن ندقق في أوضاع قبائل الرعاة والبدو في بعض الجمهوريات السوفييتية: لدى البشكير، والقرغيز، والقلموق. فوضع المرأة في هذه القبائل يدعو حقا إلى الأسى. فهي ملك للزوج الذي يعاملها معاملة البهائم تماما. فهو

[4] السابينيين: شعب جبلي عاش في منطقة سابينيا و هي إقليم قديم من أقاليم إيطاليا الوسطى – م -

يشتريها كما يشتري الغنم. ثم يجعل منها زاملـة، عبـــدة مرغمة عل تلبية سائر رغباته. ولا داعي للإضافة بأن الحب حق غير معترف به للمرأة القلموقية أو القرغيزية. وقبل أن يعقد صفقة الزواج يقدم البدوي على وضع قطعة من الحديد المحمى في يد زوجة المستقبل ليتأكد من قدرتها على المقاومة. وإذا ما وقعت المرأة فريسة للمرض عمد إلى طردها. وفي جزر فيجي كـان يحق للرجل، حتى ماض قريب، أن يأكل زوجته. أما عند القلموق فيحق للرجل أن يقتل زوجته إذا ما خانته. لكن إن أقدمـــت الزوجة على قتل زوجها، توجب اجتثاث أنفها و أذنيها.

و لدى العديد من القبائل الهمجية في مرحلة ما قبل التاريخ كانت ملكية الرجل لزوجته تقتضي من هذه الأخيرة أن تتبعه حتى في الموت. فقد كان على الأرامل أن يصعدن إلى المحرقة المعدة للترميد ليحرقن عليها. هذه العادة الهمجية سادت لفترة طويلـــة مـــن الزمن لدى هنود أمريكا والهند، وكذلك لدى القبائل الإفريقية والنروجيين القدامى، والبدو السلافيين في روسيا القديمة. وعنـــــد بعض الشعوب الافريقية و الاسيوية ثمة أسعار محددة لشراء النساء، إسوة بالخرفان أو الصوف أو الفاكهة. ولا يحتاج المرء إلى كثير من الخيال لتصور طبيعة حياة هذه النسوة.

إذا كان الرجل غنيا استطاع أن يشتري عدة زوجات. وكانت هذه الاخيرات يمنحنه مجانا قوة عملهن ويؤمن له التنوع في علاقتـه الجنسية. في الشرق يضطر الفقير إلى الاكتفاء بامرأة واحدة، في حين يتباهى أفراد الطبقة المسيطرة بعدد جواريهم. وملك قبيلة اسكانتي البدائية يملك وحده ثلاثمئة امرأة. وملوك الهنـــد و أمراؤها يملكون هم أيضا المئات من النساء. وكذلك الامر في تركيا و فارس حيث يحكم على النساء البائسات بتمضية حياتهـــن سجينات جدران الحريم. وقد ظل هذا الوضع قائما في الشرق حتى أيامنا هذه. فالنظم الاقتصادي القديم لم يتبدل، وهو يحكم على النساء بحياة أسر وعبودية. لكن ليست مؤسسة الـــزواج وحدها مسؤولة عن هذا الوضع.

إن شكل الزواج، مهما اختلف أو تباين، يبقى تابعا للنظام الاقتصادي والاجتماعي ولدور المرأة داخل هذا النظام. وسوف نعود إلى هذا الموضوع بمزيد من التعمق في سلسلة أخرى من المحاضرات. لكن نستطيع أن نوجز الحقائق فنقول: إن دور المـــرأة في النظام الاقتصادي يحدد سائر حقوقها الزوجية والسياسية والاجتماعية.

و سوف أضرب لكن مثالا راهنا على ذلك. فمن المؤلم حقا أن نرى المرأة عند البشكير، والقرغيز، والتتر مجردة من الحقوق كافة. لكن ما أن يستقر باشكيري أو تتري في المدينة، و تنجح زوجته في تأمين سبل معيشها، حتى يضعف سلطانه عليها ويتراجع على نحو ملحوظ.

نلخص محاضرة اليوم إذن قائلين: إن وضع المرأة، في المراحل الأولى لتطور البشرية، كان يختلف باختلاف أنماط التنظيم الاقتصادي. فحيث كانت المرأة تؤدي دور المنتجـــة الأساسيـــة في النظام الاقتصادي، كانت توقر وتحترم وتتمتع بحقوق مرموقة. لكن حيث كان عملها يرتدي أهمية ثانوية، كانت تحتل وضعا تابعا، وتتجرد من الحقوق، وتتحول إلى خادمة للرجـل، أو بالأحرى إلى جارية له.

و بفضل زيادة إنتاجية العمل البشري و تراكم الثروات، ازداد النظام الاقتصادي تعقيدا مع الأيام. فكانت نهاية الشيوعيـــة البدائيـــة والحياة في إطار قبائل منغلقة على ذاتها. وقد حل مكان الشيوعية البدائية نظام اقتصادي قائم على الملكية الخاصة والمبادلات المتنامية، أي التجارة. و بات المجتمع مذاك منقسما إلى طبقات.

و سوف نتحدث في المرة القادمة عن وضع المرأة في ظل هذا النظام الاقتصادي.

# المحاضرة الثانية: دور المرأة في نظام العبودية

أيتها الرفيقات، توقفنا في المرة الأخيرة عند طور نمـو المجتمـع المتميز بالانتقال إلى نظام اقتصادي قائم على الملكية الخاصة.

لقد عاشت الشيوعية البدائية طوال آلاف السنين. أي أنها استمرت لفترة أطول بكثير من المرحلة التي تلتها والتي شهدت ظهور الملكية الخاصة. وطول آلاف السنين حظيت المرأة بالاحترام والتقدير بفضل الدور الذي أدته في ظل النظام الاقتصادي لأقوى وديعة كانت تمارس الزراعة.

لقد سادت نظام الأمومة لفترة طويلة. وتشهد الأساطير والحكايات الشعبية القديمة على المكانة المرموقة التي كانت تتمتع بها المرأة، والتقدير الذي كانت تحظى به؛ ونخص بالذكر من بين هذه الحكايات تلك التي تدور حول بطولات الأمازونيات والتي جاءت من اليونان وبلاد البلطيق، من إفريقيا وبوهيميا. وتتحدث واحدة من هذه الحكايات عن عشرين ألف فارسة، وتسير أخرى إلى جيش من الأمازونيات هدد باستمرار الإمبراطورية المصرية العظمى. وقبل ألفي عام شاركت نساء قبيلة جرمانية من الفلاحيـن المقاتلين مشاركة فعالة في معارك دارت رحاها ضد الغزاة الرومان وأرغمتهم على الفرار. وحتى أيامنا هذه نجد الحرس الأميري عند قبيلة من قبائل داهومي مؤلفا من نساء مسلحات. وعند الأكراد، في جبال القفقاس، تشارك النساء في القتال وينتزعن الإعجاب ببطولاتهن.

كل ذلك يثبت بما لا يقبل الجدل أن المرأة، في بعض مراحل التطور الاجتماعي-الاقتصادي، تستطيع أن تكون لا منتجا فحسب، بل جنديا أيضا. فالمجتمعات التي لا تزال ضعيفة، تحتاج إلى تعبئة سائر طاقاتها المتوفرة لتأمين الدفاع عن نفسها.

وفي المحاضرة السابقة كنا قد لاحظنا أن المرأة في تلك الأيام، وفي قبائل الزراع، كانت تتمتع بقدر أكبر من التقدير وأنهـا كانـت تدين بذلك لصفتها منتجا رئيسيا. لكن في ذلك العصر أيضا كان وضع النساء في قبائل الرعاة مختلفا كل الاختلاف.

لقد انقضت قرون طويلة قبل أن تصبح عبودية المرأة ظاهرة عامة، وقبل أن يصبح عهد سيادة المرأة ملكا للأسطورة.

إن تفوق الرجل، أي نظام الأبوة والقانون الأبوي، لم يلدا بين عشية وضحاها. فالحكايات الشعبية القديمة تشهد على صراع طويل بين نظامي الأمومة والأبوة، صراع استمر طوال قرون عدة، والخرافات الوثنية هي خير تمثيل على ذلك. فالأسطورة اليونانية التي ترى مغامرات نصف الإله هرقل، تصف لنـا رحلته إلى بلد تسيطر عليه قبيلة الأمازونيات المحاربات: وقد عزم هرقل على وضع حد لسيطرة النساء وعلى تحرير الرجال. وثمة أسطورة أخرى تروي لنا كيف أن آلهة أثينا جردوا النساء من حقوقهن لأنهن استخدمن حقهن في الانتخاب لإعطاء مدينتهن اسم «أثينا» إكراما للالهة أثينا، بدلا من أن يطلقن عليها اسم الإلـه بوسيئيدون[5].

إن الأساطير الجرمانية التي وصلتنا، ومنها أسطورة **أنشودة النيبلونجن** على سبيل المثال، تصف بكثير من الدقة المعارك التي خاضها مقاتلون شجعان ضد مقاتلات لا يقلن عنهم شجاعة قبل أن يروضوهن ويعقدوا عليهن. برونهيلد الجميلة لم تهزم من قبل طالب يدها غونتر إلا بعد أن لجأ هذا الأخير إلى الحيلة. لكنها لم ترفض الاستسلام له في ليلة عرسها فحسب، بل عاودت القتال وهزمت بطلها وعلقته في السقف بحزمة ثم قصدت فراشها لتغط في نوم عميق. والأغاني الفولكلورية الروسية تحدثنا هي الأخرى عن الحرية والمساواة اللتين كانت المرأة تنعم بهما، وذلك لا في الحياة الاقتصادية فحسب وإنما في ساحات القتال أيضا. لنذكر على سبيل المثال البطل دوبرينيا نيكيتش الذي واجه، مكشوف الصدر، «فارسة تائهة» كانت تمثل على الأرجح قبيلة لا تزال تعيش في ظل نظام الأمومة. وانبرى دوبرينيا ليقاتلها. لكنها أمسكته من شعره الأجعد، و«دسنته» في «كيس» وأفهمته أنها لن توافق على الزواج منه إلا ساعة «يحلو» لها ذلك.

هذه الأغاني والحكايات هي منجم من ذهب، شهادات لا تحصى على الصراع القديم بين نظامي الأمومة والابوة. صراع تمثل أيضا بتحولات طرأت على التصورات الدينية. فانسان الكهوف كان يجل الأرض، الأم الأصلية العظيمة الشأن، ومصدر كل حياة. وقد ظلت هذه العقيدة سائدة إلى أن اكتشف الانسان، الذي ازداد خبرة، أن خصوبة الأرض خاضعة للسماء أيضا. فالأرض وحدها لا تستطيع أن تعطي المحصول الجيد، بل تحتاج إلى الشمس والمطر اللذين هما هبة السماء. فكان أن الأنثى تظل عقيمة من دون بذر الذكر، كذلك فإن الأرض لن تخصب وتحمل الثمار من دون الحرارة والرطوبة. وهكذا حلت مكان عبادة الأرض عبادة السماء، عبادة أوزيريس وأبولون، عبادة الإله الروسي جاريلو.

لقد ظلت المرأة تمارس هيمنتها – نظام الأمومة – ما بقي المجتمع مرتبطا بمصالح مشتركة وما ادت المرأة فيه دور المنتج الرئيسي. وقد فرض نظام الأبوة نفسه مع ظهور الملكية الخاصة والمنازعات المصلحية التي أثارتها بين أفراد القبيلة الواحدة. فالتضامن الغريزي الذي يخلقه المنزل، حيث السيادة للأم، ما عـاد يكفي للحؤول دون تفوق القبيلة وتشتتها. وقد اقتضـى الحفاظ على وحدة القبيلة إيجاد ضرب جديد من التضامن، القائم على سيطرة الأقوى وسيادته.

---

[5] إله البحر عند الإغريق، وكان يقطن في قصر في قاع البحار -م-

ما النتائج التي ترتبت على ظهور الملكية الخاصة بالنسبة إلى وضع المرأة الاجتماعي؟ ثمة من يعتقد أن عبودية المرأة وخضوعها قد رافقا ظهور الملكية الخاصة، وهذا هو الخطأ بعينه. صحيح أن الملكية الخاصة قد ساهمت في تجريد المرأة من حقوقها، لكن فقط في الأحوال التي تضاءلت فيها أهمية المرأة كعنصر منتج بسبب تقسيم العمل السائد. لقد فقدت المرأة الاحترام والتقدير مذ انهار النظام الاقتصادي البدائي تحت ضغط تراكم الثروات والتقسيم المتنامي للعمل.

وفي مراحل محددة ظهرت، إلى جانب الزراعة، مهن مختلفـــة ومتخصصة في مجالات عديدة: الفخاري، الدبّاغ، الحايك، الجندي، الذبّاح، الخ. ومع تطور العمل الحرفي وازدهاره، تراجعت أهمية عمل الفلاح الذي لم يعد ينفرد بتأمين سبل البقاء للعشيرة. وكان لا بد أن يترافق ظهور المهن بظهور التجارة، أي بالبحث عن الربح. فـالفاخوري الذي كان يصنع إبريقا من الفخار كان حرص على الاستفادة من عمله، أي على تحقيق كسب يستغله في التبادل التجاري. وكان الفلاح بدوره يسعى وراء الحصول على نتاج الفاخوري بأقل كلفة ممكنة. فقد ولئى عصر الشيوعية البدائية حيث كان المطلوب تلبية حاجات القبيلة فقط. فالجري وراء الربح أصبح فعلا محرك الاقتصاد.

في تلك الحقبة اكتسب عمل الفاخوري، والدباغ والحايـك، قيمة أكبر من عمل الفلاح. فقد تراجعت أهمية هذا الأخير بالتدريج. لا لأن الزراعة فقدت مكانتها الأساسية في الاقتصـاد، بل لأنها كانت تتطلب توظيفا أكبر من اليد العاملة. لذا مـــا أن كان العمل الحرفي يبلغ مستوى معينا من التطور لدى قبيلة من القبائل حتى كان العمل في الأرض يحال إلى العبيد الذين تم أسرهم في الحرب.

ماذا كان وضع المرأة في نظام اقتصادي كهذا؟ هل كانت بقيت تتمتع بعزتها الماضية في الوقت الذي فقد العمل الزراعي قيمته السابقة وأصبح لا يليق إلاّ بالعبيد؟ هاكن هذا المثال المأخوذ من التاريخ: ان مصر، البلد الغني والقوي، حافظت لفترة طويلة من الزمن على مخلفات نظام الأمومة. ففي حين كانت النساء في بلدان عاصرت مصر واشتهرت بتطورها الثقافي الرفيع، كاليونان وروما، يعيش في حالة من التبعية، محرومات من حقوقهن، كانت النساء في مصر يعرفن حرية نسبية ويتمتعن بالمساواة بالرجال.

كيف نفسر ذلك؟ لقد عرفت الزراعة ازدهارا فريدا على ضفاف النيل الخصبة. والقبيلة التي استقرت في مصر كانت عبارة عن قوم من الفلاحين. وقد بيَّنا سابقا كيف أن النساء في قبائل الزراعين البدائية كنّ يؤدين دور المنتج الرئيسي. وقد حافظن على هذا الدور، مع الصفات والامتيازات التي لازمته طيلة قرون، على الرغم من ظهور الملكية الخاصة ونظام الطبقات المغلقة. لكن عندما عرف العمل الحرفي والتجارة تطورا أكثر أهمية، تفرق الحرفيون والتجار على الفلاحين وأخذوا نمط حياة جديدا. لماذا؟ إن مردود مهنتي التجارة والصناعة الحرفية كان أهم من مردود عمل الفلاح. وما أن فرضت الملكية الخاصة نفسها حتى حل الركض وراء الربح مكان العمل لصالح المجموع. وكان من المنطقي، نتيجة هذا التطور الجديد. أن تفقد المرأة مكانتها المميزة مع فقدانها دورها كمنتج أساسي في النظام الاقتصادي. وحدهن النساء المنتميات إلى قبائل أو طبقات رفيعة الحظوة استطعن الحفاظ على قدر من حقوقهن. أمّا نساء بقية الفئات الاجتماعية (باستثناء الإماء طبعا) فقد خسرن حقوقهن وذقن الاضطهاد اسوة بنساء الأقطار الأخرى.

لقد تعمدنا الإطالة في الحديث عن مصر وثقافتها لنبين مدى ارتباط حقوق المرأة بدورها الاقتصادي. ونستطيع أن نستنتج كذلك أن المرأة احتفظت بحقوقها لفترة أطول بكثير لدى الشعوب التي عرفتها في الماضي منتجة رئيسية. وقد استمر هذا الأمر الواقع حتى بعد أن حل مكان الشيوعية البدائية نظام اجتماعي-اقتصادي قائم على الملكية الخاصة.

إن الملكية الخاصة ما كانت لتؤدي إلى استعباد المرأة لو لم تكن هذه الأخيرة قد فقدت أساسا مكانتها كمسؤولة أساسية عن تأمين حاجات القبيلة. لكن الملكية الخاصة وتقسيم المجتمع إلى طبقات عيَّنا ووجها التطور الاقتصادي على نحو ألغى دور المرأة في الإنتاج.

إن اضطهاد المرأة يرتبط بتقسيم العمل القائم على تمايز الجنسين، وهو التقسيم الذي أتاح للرجل أن يحتكر كامل العمل المنتج وترك للمرأة المهام الثانوية.

ومع اكتمال تقسيم العمل هذا وتطوره، تعزز خضوع المرأة وتبعيتها، إلى أن آلت إلى حالة عبودية.

عجَّل ظهور الملكية الخاصة إذن بسيرورة إبعاد المرأة عن العمل المنتج. بيد أن هذه السيرورة كانت قد بدأت منذ عصر الشيوعية البدائية (عند قبائل مربي الماشية على سبيل المثال). لكن إن كانت الملكية الخاصة غير مسؤولة عن حالة اللامساواة بين الجنسين، فقد ساهمت بالمقابل في تدعيم هذه اللامساواة عن طريق تشديد اضطهاد المرأة وإخضاعها.

من النتائج الهامة التي ترتبت على ظهور الملكية الخاصة انفصال الاقتصاد المنزلي عن اقتصاد القبيلة الذي طالما تميز بجماعيته وتجانسه. وقد أدى قيام تلك التنظيمات الاقتصادية المستقلة إلى إيجاد نمط جديد من الأسرة، الأسرة المنغلقة والمنطوية على ذاتها. وقد تعزز تقسيم العمل داخل الاقتصاد العائلي، الفردي والمعزول هذا. فقد احتكر أفراد الأسرة من الذكور شتى الأعمال الانتاجية الخارجية، بينما حكم على المرأة بأن تصبح أسيرة مطبخها.

إن الملكية العائلية الخاصة، التي أفسحت في المجال أمـــام قيام الاقتصاد المنزلي، قد ساهمت إذن في استعباد المرأة عندما خصتها بالعمل داخل البيت، أي بعمل محدود وغير منتـــج. وهكذا فقد عمل المرأة من أهميته، من منظور اقتصادي، وباتت المرأة تعتبر مخلوقا غير ذي قيمة بالمقارنة مع ممثل القيم الجديدة، أي بالمقارنة مع الرجل.

الرفش والرحى، اللذين اكتشفتهما المرأة في الماضـــي، أصبحا وقفا على الرجل. والحقول بدورها لم تعد ملكها. حياة الحرية والانطلاق التي عرفتها في الماضي أصبحت مجرد ذكرى. فمصير المرأة، لقرون وقرون، بات الانزواء بين جدران البيت الأربعة، والانفصال عن عالم العمل المنتج. ولم تعد المرأة، في سهرها على النار، تؤدي دور أم الجميع المتفانية في خدمة العشيرة، وإنما فقط دور

الزوجة وخادمة الزوج. لقد كان عليها أن تغزل، وتنسج، وتصنع الثياب، وتعد الطعام للأسرة. ومـــع أن صناعة الكتان والقنب قد بقيت في الأرياف حتى أيامنا هذه نشاطا نسويا، فإن المرأة لم تعد تحتل في تنظيم الاقتصاد الفلاحـــي سوى مكانة ثانوية.

* * *

آمل ألا يكون قد غاب عن ذاكرتكن مجمل ما جاء في المحاضرة السابقة. وىلآن سوف ننتقل إلى تحليل وضع المرأة في طور لاحق من التطور الاقتصادي، أي سوف نعود إلى ما قبل الفين وخمسمئة عام، إلى العهود القديمة ما قبل المسيحية. ولن يدور حديثنا بعد الآن من أقوام همجية وغير متحضرة، وإنما عن دول وفيعة التطور، وصاحبة جيوش عظمى. دول عرفت الملكية الخاصة، والتفاوت الطبقي، وتميزت بازدهار التجارة والعمل الحرفي. دول قام نظامها الاقتصادي على العمل الرقّي، وسجلت ظهور أول تراكم للرأسمال في أكثر أشكاله بدائية.

ماذا كان دور المرأة في هذه المرحلة من التطور؟ ما الحقوق التي كانت تتمتع بها في جمهوريتي اليونان وروما الوثنيتين وفي مدينة قرطاجة الحرة؟

إن الحديث عن دور المرأة في الإنتاج بات يفترض تحديدا مسبقا لانتمائها الطبقي. فعندما بلغ النظام الاجتماعي لذلـك العصر ذروته على الصعيد الاقتصادي، انقسم إلى طبقتين متمايزتين تماما: طبقة المواطنين الأحرار وطبقة العبيد. وما كان يُعترف إلاّ بعمل المواطنين الأحرار وإن ألقيت على عاتق العبيد مسؤولية صنع الخبز وسائر المنتجات الضرورية الأخرى. وكان الاعتبار الذي يتمتع به المواطنون مرتبطا بالخدمات التي يقدمها للدولة المنظمة. وكان رجال الدولة القادرين على ضبط المواطنين وفرض احترام النظام والقانون في الحياة الاجتماعية، ويتمتعون بالقدر الأعظم من التقدير والاحترام. وكان المحاربون يأتون بعدهم مباشرة. حقوق الحرفيين والتجار كانت بالمقابل محدودة. أمّا الرقيق، صانعوا الازدهار للجميع، فلم تكن لهم أية حقوق. كيف أمكن ذلك؟ ولماذا حكم على أكثر الأعضاء فائدة للمجتمع بأن يكونوا موضع الاحتقار والازدراء، في حين إنهم كانوا سيحتلون مكانة الصدارة في مرحلة الشيوعية البدائية؟

إن مبدأ حرمة الملكية الخاصة والتجارة هو المسؤول الأساسي في الواقع عن هذا الوضع. فما أن كان مالك الأرض ينجح في تنظيم رقيقه، وفي فرض انضباط صارم عليه، وفي إرغامه على صنع المنتجات الضرورية للناس، حتى كان يحظى للحال بتقدير معاصريه واحترامهم. وفي دول متطورة ثقافيا وحضاريا كاليونان وروما، كانت المرأة مجردة من الحقوق تماما، تكاد تشاطر الرقيق شرطه البائس. لكن حتى في اليونان، لم يكن ذلك هو وضع المرأة على الدوام. فقد كان مختلفا كل الاختلاف عندما كان الناس يعيشون مجتمعين في قبائل صغيرة ولا يعرفون لا الملكية الخاصة ولا سلطة الدولة. فاليونانيون كانوا في البداية قوما من المزارعين والرعاة. بيد أنهم اضطروا، لأسباب مناخية وجغرافية، إلى التطور نحو نمط اقتصادي أكثر تعقيـــدا. وصارت النساء لا يعملن في الأرض فحسب، بل جُنِّدن أيضا لحراسة ورعاية القطعان الضخمة، كما اهتممن بالغزل والنسيج.

وفي عصر هوميروس – الذي تصف لنا حكاياه الشعرية حياة الإغريق القدامى – شاركت المرأة في الانتاج على نحو فعال. صحيح إنها كانت تتمتع بحريتها نسبيا. ويصعب في الواقع الجزم فيما إذا كانت تتمتع بحريتها نسبيا. ويصعب في الواقع الجزم فيما إذا كانت اليونان قد عرفت نظام الأمومة. ما يمكن قوله بهذا الصدد هو أن نظام الأمومة لم يعرف على الإطلاق لدى الإغريق، الذين انتقلوا مبدرا إلى نمط اقتصادي وسيط، ذلك الانتشار الواسع الذي عرفه لدى المصريين وغيرهم من الشعوب المزارعة. بيد أن المرأة قد لعبت مع ذلك دورا هاما عند اليونانيين القدامى حسب شهادة دياناتهم. فقد عبد الإغريق ديميترا، إلهة الخصب. وأجلوا في الإلهة أثينا الحكمة النسوية. اقليست أثينا – التي ترمز هنا إلى النساء اليونانيات الأوائل- هي التي علمت الرجال فن الغزل والنسيج وزراعة الزيتون وعرّفتهم إلى الأوزان والمقاييس؟ ثمة ديانات أخرى تعكس وضع المرأة في الأنظمة الاقتصادية القديمة: فقد كان النروجيون مثلا يعبدون الإلهة ايدون بصفتها زارعة شجرة التفاح والساهرة عليها.

ولم يكن رجل هو الذي يرمز للعدالة عند اليونانيـــن بل امرأة، الإلهة تيميس، حاملة كفتي الميزان. وهذا ما يدل على أن المرأة اليونانية، في المرحلة ما قبل الكلاسيكية، كانت قد احتلت مكانة متفوقة، وعلى أنها كانت هي التي تفصل في النزاعات الناشبة داخل الأسرة.

وقد عزي اكتشاف النار إلى الإلهة هستيا (فيستـا). وكان يعهد إلى عذاري صبايا بمهمة السهر على النار المقدسة. وتقدم لنا الميثولوجيا اليونانية كذلك مجموعة من الأمثلة على الصراع بين الحق الأموي والحق الأبوي. وهذا ما قد يؤكد أن اليونان عرفت في الماضي عصرا أشرفت فيه المرأة، بصفتها أماً، على توجيه النظام الاقتصادي للقبيلة.

وكانت المرأة في عصر هوميروس تحضر الحفلات والمآدب وتحظى بالحب والاحترام كزوجة. وكان الرجال يخصونها بمراعاتهم واهتمامهم. لكن لم يكن النظام السائد نظام أمومة على الإطلاق. فهوميروس يروي لنا كيف أن بينلوبه، الزوجة النموذجية في وفائها، انتظرت بصبر فائق عودة زوجها الغائب. وخلال إحدى الحفلات رفضت بينلوبه السماح لحماتها بالجلوس مع المدعوين، وأفهمتها أنه من الأفضل لها أن تعود إلى جناحها الخاص وتهتم بالأعمال المنزلية.

والواقع انه في عصر هوميروس بالذات تكرس الزواج والملكية الخاصة والاقتصاد العائلي الفردي. ولا عجب بالتالي ان كان اليونانيون قد أخذوا، في تلك الحقبة الاقتصادية بالذات، ينصحون النساء بالتحلي بـ«الفضائل العائلية» وبالتسامح إزاء مغامرات الزوج

الماجن... من لقد كانت هيكوبا، زوجة الملك بريام [6]، تشتكي بمرارة من عبوديتها وتقول انها تشعر بنفسها مربوطة على باب زوجها كما «يربط الطلب إلى حجرته».

ينبغي الآن أن نبحث في وضع المرأة في عصر قيام الدولة اليونانية على أساس الملكية الخاصة وعمل الرقيق. ففيما كانت الحضارة اليونانية تتفتح، والمعابد الرائعة تشيَّد، وتماثيل أبولون وفينوس تنحت، والمدن اليونانية تتحول إلى عواصم متروبولية للتجارة الدولية وتشهد ازدهار العمل الحرفي وإنشاء مدارس فلسفية ذائعة الصيت كانت بمثابة مهد للعلم الحديث، كانت المرأة تجد نفسها مضطرة إلى التخلي عن كامل حقوقها وامتيازاتها السابقة، متحولة إلى عبدة في خدمة زوجها، سيدها وولي أمرها.

إن المساواة بين الجنسين لم تعد يومئذ قائمة إلا لدى طبقة العبيد. لكن أي نوع من المساواة؟ لقد كان العبيد من ذكور وإناث متساوين في افتقادهم الكلي للحقوق، في اضطهادهم المشترك، في حرمانهم من الحرية، في تأديتهم الأعمال المرهقة نفسها، في معاناتهم الجوع وشتى أنواع العذاب. وكانت شروط حياة العبيد قابلة للتفسير بوضعهم الاجتماعي والقانوني الذي ما كان يقر لهم بأي حق. لكن ما لا يمكن تفسيره هو أن تكون النساء اليونانيات، المواطنات الحراءر في الجمهورية رفيعة التطور ثقافيا، محرومات بدورهن في الحقوق ومعرضات للإضطهاد.

بالمقارنة مع العبيد كانت نساء أثينا وسبارطة ينعمن، بالطبع، بقدر من الحقوق، بل الامتيازات، غير أنهن كن مدينات بها لمكانة أزواجهن، وليس لجدارتهن. فهن بحد ذاتهن، وككائنات بشرية وكمواطنات، ما كن يتمتعن بأية قيمة، وقد اعتبرن في نهاية المطاف متممات لأزواجهن. كانت حياتهن بأكملها موضوعة تحت الوصاية، وصاية الأب ثم وصاية الزوج. وما كان يحق لهن حضور الاحتفالات التي كانت تميز الحياة العامة في اليونان. إن مواطنات اليونان الحرة وقرطاجة وروما ما كن يعرفن في الواقع سوى عالم بيتهن الضيق. كن يمضين كامل وقتهن في الغزل، والنسيج، والطهو، ومراقبة عمل الخدم والعبيد. والثريات مـن بين النساء كن معفيات من هذه المهمات، لكن حياتهن كانت تنقضي مع ذلك داخل الأجنحة والخدور المخصصة لهن. كان محكوما عليهن بأن يعشن في معزل عن كل حياة أو نشاط، في أجواء بيوتهن الخانقة، اسوة بنساء الأرستوقراطية الروسية وشاباتها بعد قرون عديدة. الكاتب الهجائي أرسطوفانـس يصف لنا بأسلوبه الساخر حياة السيدة الثرية فيقول: «إنهـا ترتـــدي ثيابا بلون الزعفران، وتدهن وجهها بالخضاب، وتنتعل حذاء على الموضة، وتعيش من وراء عمل زوجها وعبيدها متطفلة على الحياة». لا عجب بالتالي إن كانت مهمة المرأة قد اقتصرت، في نظر الرجل، على الإنجاب. وكانت المرأة تنشأ وتُربى بدالّة «البيت» وحده. وكان عليها أن تكونن «فاضلة»، أي لا مبالية وغبية. وأفضل النساء هن من لا يمكن ابداء أي رأي بصددهن، لا سلبا ولا إيجابا. وكان الرجل يستطيع، من جهـــة أولى، أن يبيع زوجته الزانية في سوق النخاسة، وان يحصل من جهة أخرى على عشيقة عندما يسأم من زوجته الفاضلة. وإلى جانب الزواج الأحادي المشروع، كان نظام تعدد الزوجات شائعا وساري المفعول بشكل عام في اليونان. «زوجة رسمية للإنجاب ولإدارة البيت، وأمة لإشباع رغبات الجسد، ومحظية لتلبية حاجات الحياة الفكرية والعاطفية».

إن زوجة المواطن الحر، في الجمهوريتين اليونانية والرومانية المعتزتين بثقافتهما وثروتهما، كانت خاضعة ومجردة من الحقوق اسوة بالخدم والعبيد الذين كانت تأمرهم وتحكمهم باسم زوجها. والحق أن نساء قبيلة بالوندا، اللواتي كن يعشن في كوخ من القصب، كن أكثر حرية وتساويا مع الرجل من شقيقاتهن في العصر اليوناني أو الروماني اللواتي كن يقطن في قصور من الرخام.

كيف أمكن ذلك؟ كيف يمكننا أن نفسر حرمان النساء من الحقوق في مجتمعات كانت تتمتع بتطور اقتصادي وثقافي هائل؟ ليس من المفروض أن يكون من الصعب الإجابة على هذا السؤال أيتها الرفيقات. واني لأرى على وجوهكن أنكن قد عرفتن الجواب. فنساء قبيلة بالوندا الإفريقية كن يؤدين عملا منتجا تستفيد منه القبيلة برمتها، في حين أن اليونانيات ما كن يهتممن إلاّ بالأعمال المنزلية داخل إطار الأسرة المحدود؛ هذا في الحالات التي كن يقمن بها بعمل ما. في مرحلة مبكرة جدا من التطور الاجتماعي، مثلت المرأة اليونانية هي الأخرى قوة إنتاجية هامة بالنسبة إلى مجتمعها. لكن مع ظهور الملكية الخاصة، واعتماد الإنتاج على الرقيق، تحولت بالتدريج إلى أداة للإنجاب. تذكرون إذن أيتها الرفيقات أنه في مجتمع نير كاليونان وروما، التي كانت مستعمراتها لا تحصى، وفي مدينة قرطاج الحرة، ما كانـــت نساء الطبقات المهيمنة بالذات يتمتعن بأي حق أو امتياز. لكن ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن نظام الأمومة لم يعرف إلا تطورا محدودا في اليونان، وان نظام الأبوة قد فرض نفسه في وقت مبكر، مما أدى إلى سقوط المرأة السريع في حالة من التبعية التامة. في الجمهورية الرومانية بالمقابل ظلت بعض آثار نظام الأمومة قائمة حتى عندما أصبحت روما أعظم بلد في العالم. وهكذا ظلت السيدة الرومانية تتمتع باحترام الجميع وتقديرهم حتى بعد أن أصبحت الملكية الخاصة محمية بالقانون، وبعد أن بات العمل المنتج بؤدي من قبل العبيد. ففي الشارع كان المواطنون الأحرار يتنحون ليفسحوا لها الطريق. وفي البيت كانت سلطتها على الطاغية، كما أنها كانت تتولى تربية الأطفال.

ما سبب هذا الاختلاف؟ لقد أسست المملكة الرومانية في الواقـع من قبل زراع. لذلك ترسخ نظام الأمومة في ماضي مجتمعها، وظل يمارس تأثيره عليه في مراحل تطوره اللاحقة.

إلى جانب النساء الخاضعات، الزوجات الفضلات، كانت فـــي اليونان مجموعة قائمة بذاتها من النساء المستقلات: المحظيات. وكانت المحظيات مواطنات حرائر أو إماء منعتقات ينتهكن بشجاعة قوانين الزواج الأخلاقية. كن عشيقات مشاهير الرجال في اليونان.

---

[6] بريام: في الميتولوجيا الإغريقية، آخر ملوك طروادة. –م-

وقد دخل بعضهن التاريخ، شأن اسبازيا صديقة رجل الدولة بريكليس، ولائيس وفرينيه ولاميا. كانت هؤلاء النساء على قدر كبير من الثقافة وكن يولين العلم والفلسفة اهتماما بالغا. وكن كذلك يهتممن بأمور السياسة ويتدخلن في شؤون الدولة. وكانت الزوجات المحترمات والفاضلات يتحاشينهن، بينما كان الرجال يقدرون صحبتهن. وما كان يندر أن يتأثر الفلاسفة والكتاب بالآراء والأفكار الجديدة لهؤلاء المحظيات المثقفات. وقد حدثنا معاصرو سقراط عن الصداقة التي ربطت بين الفيلسوف الشهير وبين اسبازيا وعن الخطابات السياسية الرائعة لهذه الأخيرة. وقد ألهمت فرينيه النحات الشهيـــر براكسيتيلس؛ ولعبت لاميا، التي عاشت في القرن الخامس قبل الميلاد، دورا حاسما في مؤامرة حيكت ضد طاغيتين كانا قد احتكرا السلطة في الجمهورية. وقد زاج بها في السجن مع رفاقها الذين ناضلو من أجل الحرية، وذاقت مرارة التعذيب. وكي لا تشي بأسرار المؤامرة تحت وطأة التعذيب، قطعت لسانها بأسنانها وبصقته في وجه القاضي.

‘م وجود المحظيات هو دليل على سعي المرأة آنذاك وراء التحرر من السجن الخانق الذي كان من قسمتها، والذي تمـــثّل في تبعيتها وخضوعها. لكن المحظيات كن يفتقرن إلى شرط أساسي للنجاح: فهن ما كن يؤدين أي عمل منتج. لقد كنّ بالنسبـــة إلى الاقتصاد الوطني، عديمات الفائدة شأن زوجات اليونانيين والرومان الأميات والمحدودات تماما. الحريات والامتيازات التي حصلن عليها قامت على أساس من الرمال: فلبثن على خضوعهن للرجل من الزاوية المادية، من قبل كما مـن بعد.

ثمة نساء يونانيات ساهمن، على نحو فردي، في إغنـاء العلـم، والفن، والفلسفة. الشاعرة اليونانية سافو[7] على سبيـــــــل المثال أسست مدرسة لصديقاتها. أمّا اغويديكا، أول طبيبة عرفتها اليونان، فكانت تتنكر في زي الرجال لمتابعة دروسها؛ وقد اهتمت فيما بعد بمعالجة المرضى. وفي الاسكندريـــة كانت تعيش امرأة فيلسوفة وأستاذة، وعلى قدر واسـع من الثقافة والجمال وقد التفت من حولها مجموعة من الباحثين والفضوليين الآتيين إليها من شتى أنحاء العالم. لكن نهايـة هذه المرأة كانت مفجعة. فقد مزقت إربا إربا من قبل جمهور أعمى وأهوج ألّبه عليها كهنة غيورون. وقد حصل ذلك في أيام المسيحية الأولى. هذه الوجوه النسوية الجميلة والقوية تعطي أفضل شهادة عمّا تستطيع المرأة تحقيقه عندما لا يتبلد عقلها وقلبها وروحها من جراء حياة منسوجة من الهوان والمذلة داخل جدران بيتها الأربعة. لكن هؤلاء النساء الشجاعات، والقليلات العدد، لم يستطعن مع الأسف التأثير على الأجواء العامة السائدة في ذلك العصر والمتميزة بتطفل النساء وبطالتهن. كن يشكلن حالات استثنائية، ولهذا السبب كن يعجزن عن إدخال أي تغيير على شروط الحياة النسوية. ولا ريب في أن العديد من النساء كن يتألمن لشروطهن البائس ولفقدانهن الحقوق، لكن معظمهن ثابر على تأدية دور عبدة البيت، وأمَة الزوج والأسرة. وكانت النساء يشعرن غريزيا بأن الاقتصاد المنزلي، والملكية الخاصة، والزواج الشرعي، هي الحواجز الأساسية المنتصبة أمام تحررهن. وفي ملهاة الكاتب اليوناني الشهير أريسطوفانس **برلمان النساء**، يسخر من النساء ويهزأ بهن لأنهن يردن إقامة نظام جديد وتولى الإشراف على شؤون الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن بطلة هذه الملهاة، براكساغورا، تطالب بالملكية المشتركة. وهي تقول بهذا الصدد: «إني أطالب بأن يصبح كل شيء مشتركا، بأن يصير الكل ملكا للكل، فلا يبقى هناك لا فقراء ولا أغنياء. لابد أن تتغير الأحوال، وإلا لبقي بعض الأشخاص أصحاب حقول شاسعة واسعة، بينما قطعة الأرض متناهية الصغر التي يملكها بعضهم الآخر تكاد لا تكفي لاحتواء قبورهم. يجب أن تصبح المرأة ملكا للجميع. ويجب أن يكون لأي كان الحق في انجاب الأطفال من أي شاء». هكذا كانت النساء يحتججن على الملكية الخاصة، والزواج القسري، والتبعية، في العام 400 قبل الميلاد، أي قبل الفين وثلاثمئة سنة تقريبا. وكان الحلم بتنظيم اشتراكي، كفيل بتحرير المرأة من الوصاية المفروضة عليها، منتشرا إلى حد سمح لاريستوفانس الشهير بأن ينقله إلى أعماله المسرحية الواسعة الانتشار والتي كانت في متناول الجميع. ولئن وجدت النساء في نظام ذي صفة اشتراكية إمكانية التحرر من وضعهن، فربما لأن اللغة الشعبية كانت تذكرهن بماضيهن السعيد في عصر الشيوعية البدائية. ومهما يكن من أمر فإن اليونانيات كن على صواب عندما أدركن استحالة إدخال أي تغيير على دور المرأة ما لم يحصل انقلاب جذري في المجتمع اليوناني برمته، ذلك المجتمع القائم على الانقسام الطبقي والعمل الرقي. إن محاولات النساء المنفردة الرامية إلى انتزاع جماهير النساء الواسع من عبوديتهن الجسدية والعقلية كان محكوما عليها بالفشل إذن. وقد انقضى أكثر من عشربت قرنا قبل أن يصبح حلم براكستغورا واقعا. فروسيا اليوم هي الدليل الحي على صحة آراء براكستغورا، التي آمنت بأن تحرر المرأة غير ممكن إلا في ظل الاشتراكية.

[7] - شاعرة يونانية شهيرة عاشت في مطلع القرن السادس قبل الميلاد. وقد وضعت تسمية دواوين لم يبق منها إلا أبيات معدودات اليوم. –م-

# المحاضرة الثالثة: وضع المرأة في اقتصاد الاكتفاء الذاتي الطبيعي

كنا أيتها الرفيقات قد انهينا محاضرتنا الأخيرة بعرض لوضع المرأة في الأزمنة القديمة، في عصر اواجدت فيه الملكية الخاصة والتجارة والعمل الحرفي، واتسم فيه العمل بغياب الحرية وبالعبودية. إلى جانب عمل الرقيق كان هنالك طبعا محاولات أولية لعمل حرفي حر. لكن العمل المنتج الذي كان يؤديه الرقيق كان أساس النظام الاقتصادي.

لقد حكم على المرأة بأن تعيش بين جدران بيتها الأربعة، وهذا ما افقدها بالتدريج كل دلالة بالنسبة إلى النظام الاقتصادي. لم تعد تشكل «وحدة عمل» تساهم، بطريقة أو بأخرى، في ازدهار الدولة والمجتمع. وكان كل دورها إمّا أن تكون منجة لأولاد زوجها، واما أن تكون أداة للمتعة الجنسية، أأمَة كانت أم محظية. وبالاختصار، حوّلت الشروط الاقتصادية السائدة النساء إلى متطفلات على المجتمع.

كانت حياة النساء – الإماء تنقضي على هامش المجتمع القائـم، كن يرزحن تحت نير عمل مرهق، ويشاركن رفاقهن في الشقاء، الرجال – الرقيق، مصيرهم. لكن على الرغم من تفاني العبيد والإماء في تحمل الأعباء، لم يحظ عملهم ولو مرة باعتراف بأهميته وبدوره، علما بأنه كان مصدر ازدهار.

والواقع، لم يكن العمل وإنما الدخل والربح هما اللذان يحظيان بالتقدير. ففي مجتمعات ما قبل المسيحية القديمة هذه ظهرت بالتدريج أول بروليتاريا عرفها التاريخ، وكذلك الصراع بين الطبقات. وقد تضافرت هذه الصراعات الطبقية مع عطالة أنظمة الإنتاج القائمة على عمل الرقيق القسري، على تقويض ركائز دول العصر القديم. وهكذا راحت دولة بعد دولة تمر بمرحلة الانحطاط فالتفكك فالزوال. لقد سقطت دول العصر القديـم أمـام مـد شعوب جديدة تعتمد على أشكال أخرى مـن التنظيـم الاقتصادي، ولسوف نقفل بدورنا الحديـث عـن الحضارات القديمة لننتقل إلى عصر أقرب إلينا، إلى القرون الوسطى.

في سائر أرجاء أوروبا آنذاك – أي قبل ثمانمئة أو تسعمئـة عام – ساد الاقتصاد الطبيعي الذي ما كان يقوم على عمل الرقيق، كما كانت الحال في العصور القديمة، وإنما على عمل الفلاحين الأقنان. فالفلاحون ما عادوا يتخلون عن كامل ريع عملهم للإقطاعي الكبير. بل كان جزء من الإنتاج يسخر لتحسين شروط حياة الأقنان. صحيح أن القن كان ملزما بتسديد الضرائب للسيد، على شكل أتوات عينية أو أنواع أخرى شتى من السخرات. بيد أنه كان يحتفظ مع ذلك بجزء من منتجاته يتصرف به كما يحلو له. كان يستطيع مثلا أن يبادله بمنتجات أخرى: ومن هذه المبادلات التي كانت تحصل في أماكن محددة ولدت وقد تطورت هذه الأخيرة على نحو منتظم وأعطت النور للمدن، أمكنة المبادلات والتجارة. فإن قامت هذه المدن ضمن أراضي الإقطاعي، اعتبرها ملكا له وفرض عليها الضرائب. لكن كان ثمة مدن حرة، غير خاضعة لسيطرة البوبار[8] أو الفرسان. ومدينتا نوفغورود وبسكوف الحريتان مثال على ذلك.

كان الناس ينقسمون إلى ثلاث طبقات طبقة مالكي الأرض, وطبقة الفلاحين، وطبقة البورجوازيين. وعندما بلغت القرون الوسطى ذروتها – بين 900 و 1300 – كان وضع المرأة يختلف باختلاف انتمائها الطبقي. لكن داخل كل طبقة اجتماعية كان عامل واحد يحدد مكانتها، وكان هذا العامل هو دورها في الإنتاج على وجه التحديد.

سنبدأ بتحليل شروط حياة طبقة كبـار النبـلاء والسـادة. فعندمـا بلغت الإقطاعية أوجها وتمركزت السلطة بين أيدي كبار مالكي الأرض والنبلاء، كان النظام الاقتصادي يقوم على الاقتصاد الطبيعي. وهذا يعني أن سائر السلع الاستهلاكية التي كان يحتاجها مالك الأرض – النبيل الإقطاعي صاحب الأرضي الشاسعة وفلاحوه الأقنان كانت تصنع من قبل الأقنان أنفسهم وداخل حدود الإقطاعية. ولم تكن التجارة التبادلية دارجة (خارج تلك الحدود). وتحدثنا حكايات ذلك العصر عن نمط الحياة والاقتصاد المنزلي اللذين سادا يومئذ.

كان قصر المالك الإقطاعي يمثل المركز الاقتصادي. وكان الخدم من الأقنان. وكل ما كان يحتاج إليه القصر – كان هذا الأخير يضم عددا كبيرا من السكان، بدءا بعائلة السيد الإقطاعي القريبة والبعيدة، وانتهاء بالضيوف والخدم والحرس والجند – كان يصنع داخل الإقطاعية.

كان الأقنان يدفعون ضرائبهم بالمواد الخام – جلود حيوانات، صوف، لحم وحبوب – وكانوا يأتون بها إلى القصر، أو في روسيا إلى البيت المالك النبيل. وكان تصنيع هذه المـــواد الأولية يتم داخل القصر. إن اقتصاد النبلاء الإقطاعيين المنزلي كان في غاية التعقيد وكان يحتاج إلى منظم كفؤ. ومن كان في القرون الوسطى يشرف على تنظيم الاقتصاد المنزلي الإقطاعي، في فرنسا أو إنكلترا أو ألمانيا؟ هل كان صاحب الأرض، السيد، أو الفارس؟ كان صاحب البيت مشغولا على الدوام بالحروب أو بأعمال النهب والسلب. لذلك كان يتخلى لزوجته عن إدارة القصر. فهي التي كانت تتسلم اتاوات الفلاحين في الوقت المطلوب. وهي التي كانت تشرف على عمل الخياطين، والاسكافيين، والحدادين وغيرهم من الحرفيين. وتحت أنظارها كانت تنسج الأقمشة الصوفية الناعمة والكتانية الغليظة، وتصنع الدانتيلات وخواذات الجند. وكانت زوجة النبيل تشرف كذلك على طحن الطحين وعلى ادخار المؤن لفصل الشتاء. وكانت أقبية القصر تحتوي على مئات البراميل من النبيذ والجعة، وكانت مخازنه تغص بشتى أنواع البضائع. فكل ما كان يستهلك في القصر، سواء من قبل السيد

[8] - بويار- نبيل اقطاعي في روسيا. –م-

وضيوفه أو من قبل خدمه وجنده، كان يصنع محليا. فلا شيء كان يشترى من خارج القصر. صحيح أن الباعة كانوا يزودون القصر بين الحين والآخر ويستقبلون فيه على سعة ورحب. لكنهم كانوا يعرضون غالبا بضائع أجنبية أو سلعا كمالية: حرائر من الشرق، بلورا من البندقية، أسلحة أو أحجارا كريمة.

من نافل القول أن نساء الطبقة المسيطرة كن موضع احترام وتقدير بصفتهن مشرفات على تنظيم الاقتصاد. وقد أقر العرف الفرنسي والألماني والإنكليزي للمرأة بحق وراثة ألقاب زوجها وأملاكه.

في بداية القرن الحادي عشر، وبعد أن أبادت الحروب الصليبية معظم الورثة من الذكور، تحول هذا الحق الوراثي الإقطاعي إلى قانون من قوانين الدولة في إنكلترا، وبلاد الفلامنك، وفي بورغونديا وقشتالة. وقد أشاد مؤرخو الحوليات في القـــرون الوسطى بحكمة وإنسانية الإدارة النسوية للملكيات الإقطاعية. فعندما تزوجت اليينورا[9]، دوقة أكويتين، من ملك فرنسا، لبس شعبها ثياب الحداد. وتروي لنا الحوليات كيف كانـــت اليينورا تهتم برعاياها، وكيف خفضت الرسوم الجمركية لتشجع التجارة، وسنت القوانين التي تكفل للمدن الإدارة الذاتية كي تحمي رعاياها من تعسف الإقطاعيين. كذلك تكشف لنا الحوليات عن مدى حب اليينورا للآخرين.

وقد أشاد المؤرخون والقصاصون الشعبيون على نحو مماثل بالملكة الفرنسية آن دو بروتانيا (زوجة الملك شارل الثامن ومن بعده لويس الثاني عشر). أمّا الأميرة أولغا، أول أميرة روسية اعتنقت المسيحية، فقد عاشت في ذاكرة الشعب نموذجا للملكة الحكيمة.

كان القانون الفرنسي القديم يقر بانتقال سلطة الأب على أســرته إلى الأم في حال غياب الأول أو وفاته. وكانت الأم تعتبر وصية على أولادها. وكانت نساء الأسر النبيلة تمارس، اسوة بالكونتات والأمراء، وظائف قضائية. وكان لرئيسات الأديرة امتيازات مماثلة. وهكذا كانت النساء يحضرن جلسات محاكم ذلك العصر، بل يعتمرن قبعة القاضي أيضا.

في حال غياب السيد لم تكن زوجته تمارس سلطتها على أقنانــه فحسب، وإنما أيضا على مقطعيه، أي على ملاك أراضي أدنى شأنا، خاضعين مباشرة للسيد الإقطاعي. وكان من واجبهـــا الحفاظ على شرف شعار الأسرة. وفي أثناء الأعياد والاحتفالات كانت تتصدر مكانة الشرف. وكانت المباريات بين الفرسان تسليه مرغوبة لدى الطبقة الراقية. وكانت النساء موضــع إجلال الفرسان وتقديرهم. أمّا الشعراء الجوالون والمنشدون فكانوا يتغنون بفضائلهن. كان أول واجبات الفارس «الدفاع عن المرأة». وإذا ما التقى فارس بامرأة ترجّل عن صهوة جواده. وقد كان لكل فارس «سيدته»، يعبر لها عن إعجابه من بعيد، من دون أن يكون لديه أي أمل في أن تتحقق ذات يوم رغبته في الوصال. لكن علائم الاحترام والتقدير هذه كانت وقفا على نساء الطبقات المالكة النبيلة. ولم يكن الفارس يرى أم من واجبه التعبير عن احترامه لنساء الطبقات الاجتماعية الأخرى.

لكن لئن كانت السيدة النبيلة تتمتع بقدر من الحقوق والامتيازات بصفتها ممثلة لطبقتها ومنظمة للاقتصاد المنزلي الإقطاعي، فقد كانت بالمقابل، ككائن بشري وكفرد، ترى حقوقها الأولية تداس وتنهك. فالدوقة أو زوجة المارغراف[10] التي كان الأقنان يرجفون أمامها ولا يتجرأ الاريستوقراطيون الشبان على الوقوف في وجهها ومعارضة مشيئتها، كانت ترتجف هلعا أمام زوجها، مالكها وسيدها.

في ذلك العصر، عصر سيطرة طبقة النبلاء، كانت السيدة من حق الأقوى. فقد كان الفارس يدين بسلطته لغارات السلب والنهب، لأعمال العنف والتخريب الهمجي. وكان رب الأسرة يمارس سيطرته على أتباعه كافة، من مقطعين وأقنان، ويفرض سيطرته على أراضيه كاملة. وفيما يتعلق بسلطة الأب والزوج، فلم يسبق قط أن ارتدت في العصور القديمة ذلك الشكـــل المتظخم والكاريكاتوري الذي ارتدته في القرون الوسطى. إن الإرهاب الذي كان يمارسه الإقطاعي كان يشل سائر رعاياه. وكان له سلطان مطلق على زوجته وأولاده. كان يحق له مثلا أن يسيء معاملة زوجته، أن يسخر منها، أن يطردها، أو أن يمنحها إلى صديق من أصدقائه إذا كا طاب له ذلك، وأن يضيف عليها أفضل جواد في اسطبله وأفضل سيف غنمه من المغاربة. وكان يحق له كذلك، حتى القرن الثاني عشر، أن يراهن عليها في لعبة نرد. وإذا ما خانته أو ارتكبت أثما ما، حق له قتلها. لم يكن لسلطان الرجل من حدود في الواقع. وهكذا، فإن الكونتيســة الأنيقة والأبية، التي تترفع عن رد السلام على فارس من صغار النبلاء، كانت تزحف ذليلة أمام زوجها وتتقبل بصمت لكماته وسوء معاملته.

في إنكلترا كان كبار مالكي الأراضي يتمتعون، إلى جانب الكونتات والأمراء، بحق انتخاب أعضاء البرلمان. ولم تفقد نساؤهم هذا الحق إلاّ بالتدريج طردا مع تبدل البنية الاجتماعية العامة وظهور المجتمع البرجوازي (حتى في زمن متأخر كالقرن السابع عشر نرى مالكة الأرض الإنكليزية آن كليفورد تناضل بعناد لاسترداد حقوقها القديمة). والحال إنه كان يحق في الوقت نفسه للزوج المخدوع أن يبيع زوجته بالمزاد. فكيف نفسر تناقضات وضع المرأة المنتمية إلى الطبقات المالكة؟ ببساطة على النحو التالي: فالأسرة وعشيرة الأسرة كانتا

---

[9] - اليينورا داكويتين (1120-1304): دوقة أكويتين، تزوجت في عام 1137 من ملك فرنسا لويس السابع الذي طلقها في عام 1152، فتزوجت من جديد من هنري بلانتاجونيه الذي أصبح ملكا على إنكلترا. –م-

[10] - المارغراف: الحاكم العسكري لمنطقة حدودية في ألمانيا. –م-

في القرون الوسطى تمارسان سلطة مطلقة على أفرادها؛ وداخل الأسرة كانت السلطة، في عصر تميز بانتشار اللصوصية وقطع الطرق وسيادة اللاشرعية، لمن يؤمِّن الدفاع عن مصالح الأسرة والعشيرة تجاه عدوانية العالم الخارجي.

لقد كان عمل المرأة داخل الاقتصاد الإقطاعي أقل أهمية إذن من مهنة السلاح على الرغم من فائدته الجلّى. فما الوسيلة المثلى التي كانت تضمن للأمير أو الكونت زيادة مداخيله أو ثروته؟ من الواضح أن ثروة العائلة كانت تنمو عن طريق سلب الجيران والفلاحين بسرعة أكبر مما عن طريق العمل الاقتصادي الهادئ. لذلك ظلت إدارة المرأة للاقتصاد الإقطاعي ثانوية الأهمية في نظر طبقة النبلاء. ولما كان الإثراء عن طريق نهب أموال الآخرين مشروعا آنذاك، فقد كان الناس يفضلون بطبيعة الحال تحقيق الأرباح من دون عمل. وقد قادهم هذا الميل إلى احتقار العمل بسائر أشكاله. وهذه الشروط تفسر الطابع المتناقض لوضع المرأة: فقد كانت من جهة، بصفتها زوجة السيد، تملك الحق في حمل الألقاب، وفي امتلاك الأراضي والقصور، وفي ممارسة سيادتها المطلقة على رعاياها – غالبا ما كانت النساء يحكمن المملكات والإمارات – وفي معاقبة أقنانها بطردهم، وبالاقتصاص منهم، وبتعذيبهم بل بقتلهم أيضا. بيد أنها، من جهة أخرى، ما كانت تتمتع بأبسط الحقوق الإنسانية في علاقاتها برب الأسرة. ففيما يتعلق بوضعهن داخل مؤسسة الزواج، لم تكن زوجات كبار ملاكي الأرض في القرون الوسطى أقل معاناة للاضطهاد والاستلاب من نساء قبائل مربي المواشي.

في روسيا لم تكن نساء الطبقة النبيلة في وضع يحسدن عليـــه. والواقع أنهن لم يشاركن على نحو فعال في تنظيم الاقتصاد إلاّ خلال فترة وجيزة للغاية من تاريخ روسيا. فسرعان ما تخلين عن هذا الدور لصالح أفراد الأسرة من الذكور أو للوكلاء. وهكذا أضحت المهمة الوحيدة لزوجة النبيل الروسي تأمين الذرية.

لقد فرض الحق الأبوي نفسه في وقت مبكر في روسيا. وسيطرة التتر (قبيلة من الرعاة البدو عرفت باضطهادها المطلق للنساء) جاءت لتدعيم شروطا كانت قائمة، أي سيطرة الرجل اللامحدود على المرأة. لكن على الرغم من ذلك ظلت ذكريات نظام أمومة قديم تتناقل عبر الأساطير الشعبية حتى القرن الحادي عشر. فالمرأة في روسيا القديمة كانت، حسب تلك الأساطير، تتمتع بحق التصرف بالأملاك من دون إذن خاص من زوجها. كما كانت تشارك في المداولات القضائية وتمارس التحكيم. وحسب القوانين الروسي الأولى - «القانون الروسي» لم يكتب إلاّ في القرن الثاني عشر – كان نسب الأولاد للأم لا للأب. وهذا دليل ساطع على وجود خليط من نظام الأمومة، والشيوعية البدائية، والاقتصاد الريفي لدى الشعوب السلافية القديمة. إن الحق الأبوي لم يفرض نفسه في روسيا إلاّ مع الانتقال إلى تنظيم إقتصادي أكثر تعقيدا والأخذ بمبدأ تربية الحيوانات التي لا تتطلب إلاّ عددا محدودا من الماشية وتعطي في الوقت نفسه مردودا أكبر. وهكذا لم تعد الزراعة تحتل سوى دور ثانوي في اقتصاد روسيا القديمة. لكن ذكرى سيطرة النساء على النظام الاقتصادي ظلت مع ذلك حية لدى الفلاحين في شمال روسيـــا. وقد استمرت من خلال الأغاني والألحان الشعبية، التي بقي الناس ينشدونها حتى بعد أن أصبحت زوجة الملاك تشارك زوجة الفلاح مصير الاضطهاد والاستلاب.

لقد ساعدت متطلبات العشيرة في الحقيقة على تعزيز جهل المرأة الأرستوقراطية الشابة وخنوعها وخضوعها. فقد كان مصيرها يحدده الآخرون: فلدى طبقة النبلاء كان الأب هو صاحب القول الفصل في خيار الشريك وان كان ملزما بأن يأخذ بعين الاعتبار آراء الشيوخ والمسنين في الأسرة. وكان زواجها في الأساس شأنا من شؤون الأسرة. فقد كان الهدف الأساسي منه تأمين أفضل حماية لمصالح الأسرة. ولم تكن الزيجات تعقد لأسباب عاطفية، وإنما لاعتبارات مادية بحتة. فقد كان المقصود منها تارة توسيع الأملاك بضم مهر الكنة إليها، وطورا إرضاء جار مشاكس ومحب للحروب بعرض مهر البنت عليه أو على أحد أولاده. تلك كانت أسباب الزيجات الحقيقية. وغالبا ما كان الخطيبان ينتظران يوم الزفاف للتعرف إلى بعضهما بعضا. كانا يأتيان عادة من مقاطعتين متنائيتين، ولم يكن من النادر أن تتم خطبة أطفال تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسابعة. فالزواج بين القصَّر كان عادة شائعة في القرون الوسطى. دوق دي بوربون مثلا الذي فقد كامل ثروته، عقد قرانه على فتاة في الثانية عشرة طمعا بمهرها. أمّا المركيز دواز فقد عقد خطوبته على طفلة في الثانية بعد أن تعهد والدها بأن يدفع له سنويا قسطا من مهرها. والكونتيسة اديلائيد دي سافوا، المعروفة بحكمتها وبصيرتها، وعدت بمنح يد ابنتها بيرتا لوريث عرش ألمانيا قبل أن يكون الخطيبان قد استكملا عامهما السادس. وكان بعض الأهالي يبحثون عن خطيبة لابن لم يولد بعد... فالفتيان كانوا، علـى صعيد الزواج، يعانون انعدام حقهم في الخيار، مثلهم مثل الفتيات. فالزيجات كانت تقرر من قبل الأسرة لا من قبلهم.

هذا الإنتهاك للمصالح الفردية ظل شائعا لفترة طويلة من الزمن في الأوساط الفلاحية في روسيا. وكان الهدف منـــه حماية المصالح الاقتصادية للاستثمارة العائلية. فكان الأهل يعقدون صفقات الزواج من دون استشارة أولادهم. وقد وضعت الثورة حدا لهذه العادات اللا أخلاقية الموروثة عن القرون الوسطى، وذلك بإلغائها تماما الحق الأبوي القديم.

ولا يحتاج المرء إلى كثير من الخيال كي يتصور حياة المرأة المعقود عليها رغما عنها والتي كان زوجها، علاوة على ذلك، يملك عليها حق الأمر والنهي، فالزواج بالنسبة إلى طبقة النبلاء كان له آنذاك هدف واحد: تأمين استمرار السلالة «النجيبة». لذلك كانت قدرة المرأة على الإنجاب وعلى تأمين الذرية موضع تكريم فائق. ولهذا السبب بالذات كانت خيانة المرأة تعرضها لأشد العقوبات. فبإدخالها ابن زنى إلى الأسرة كانت المرأة تلوث الدم النبيل. وفي حالات الزنى لم يكن الرجل مخولا حق طرد امرأته فحسب، بل كان يحل له أيضا تعذيبها، بل قتلها. وكان الدفـــاع عن مصالح الأسرة يقضي بفرض إجراءات لحمايتها من الزيجات غير المتكافئة. فإذا ما تجرأ إنسان عادي على مزج دمه غير النبيل بالدم الأزرق لفتاة أرستقراطية، جردت هذه الأخيرة على الفور من حقوقها وأدخلت إلى الدير أو قتلت. ولم يكن عقم المرأة يلحق بها البؤس فحسب، بل العار أيضا. وقد يحق للرجل أن يطلق زوجته إن لم تنجب له ورثة. وهكذا حكم على

العديد من زوجات النبلاء والفرسان بأن يعشن حياة تبتل في الأديرة، في حين كان أزواجهن يعقدون على نساء أخر. والمرأة النموذجية في ذلك العصر كانت المرأة السليمة الجسد، الخصبة الرحم، والقادرة على إدارة شؤون البيت وتصريفها. وقد انعكست الأهمية الممنوحة لخصوبة المرأة في سلسلة من الأساطير المحبوكة حول هذا الموضوع. منها أسطورة زوجة الكونت هينبرغ التي أنجبت 364 ولدا... وعند المعمودية، سمي جميع الذكور باسم إيفان، وجميع الإناث باسم اليزابيت.

لكن ما كانت مهمة المرأة لتقف عند حدود الإنجاب. فقد كان من واجب الزوجة، والأم، وربة البيت، أن تشرف على تربية أولادها وأن تضرب لهم المثل الصالح. وأهم قوانين الحياة وأكثرها نبلا آنذاك كان يدعو إلى الانصياع كليا، دون قيد أو شرط، لإرادة الرجل. وقد أشاد العديد من نصوص القرون الوسطى بهذا المثل الأعلى عن المرأة. وفي مؤلفاتهم حول آداب السلوك، أفاض المنافحون عن النظام القائم في توزيع الارشادات المفيدة على نساء طبقة النبلاء والنصائح الحكيمة على أزواجهن.

لكن ما الأهمية التي كان يمكن لعمل المرأة العائلي أن يرتديها في مجتمع قائم على القوة، وعلى عمل الأقنان، وعلى الانعدام الكلي لحقوق المرأة الإنسانية؟ وفي أي مجال من مجالات العمل الاقتصادي، كان يسع المرأة أن تشارك مشاركة فعالة؟ ففي القرن الرابع عشر ذاع صيت الكاتب الايطالي باربرينو لأنه نصح الفتيات الشابات بأن يتصرفن بنبل ووقار، أي بأن يلزمن بيوتهن ويساعدن أمهاتهن في أعمالهن المنزلية. وكان باربرينو يرى كذلك أنه من الأنسب أن توفر الفتاة على نفسها عناء تعلم الكتابة والقراءة. وفي كتابه **قواعد الحياة المنزلية** وزع الكاهن الروسي سيلفستر نصائح مماثلة على بنات عصره.

كانت هذه المؤلفات تدعو الأزواج إلى السهر على زوجاتهم كي يعشن في الفضيلة وفي خوف الله. وتحقيقا لهذا الهدف كان يسمح للرجل باللجوء إلى العقاب الجسدي أو إلى أي وسيلــة قمعية أخرى. لكن عندما بلغ التنظيم الاقتصادي الإقطاعي ذروته (900-1200) أضحى في امكان النساء الأرستقراطيات المنشأ الحصول على قسط لائق من العلم والثقافة، وذلك على الرغم من عبوديتهن داخل الأسرة. ففتيات الأسر النبيلة ما عدن يكتفيــن بتعلم الخياطة، والغزل، والنسيج، بل أصبحن يتعلمن أيضا القراءة، والكتابة، والغناء، والرقص. كما بتن يحصلن، علاوة على ذلك، على نبذة في علوم العصر. وكن يتعلمن أيضا اللاتينية بصورة عامة.

كان التعليم في الأديرة الإنكليزية يشتمل على القراءة، والكتابة، وحفظ الكتاب المقدس، والموسيقى، والعناية بالمرضى، والرسم والطبخ. وكثيرا ما كانت النساء يتعلمن اللاتينية (جميع المؤلفات العلمية في ذلك العصر كانت مكتوبة باللاتينية)، بل قد يكوِّنَّ لأنفسهن رصيدا لا بأس به من المعلومات الفلكية وذلك في وقت كان فيه الرجال – من فرسان وجنود أشاوس – أميين في غالبيتهم. وكثيرا ما كان يظهر الفرسان، والنبلاء العظـــام، ومالكو الأراضي الشاسعة إلى الاحتفاظ برسالة حبيبتهم طيلة أسابيع، إلى أن يصادفوا رفيقا في السلاح يجيد القراءة فيطلعهم على محتواها. وكان بعضهم يلجأ إلى خدمات المنشئين لمراسلة الحبيبة التي كانت تتوهم بأنها تراسل حبيبها. وقد كانت، بفضل رسائل المنشئ، تشعر بتعاطف عميق مع «روح» الحبيب. ولنتصور ماذا كان سيحصل فيما لو اكتشفت أنها كانت تفتح قلبها لكاتب بالأجرة... لقد كان فولغرام فون أشنباخ، وهو من أشهر الشعراء الغزليين في ذلك العصر، يعجز عن كتابة أشعاره بنفسه ويطلب إلى النساء من معارفه نسخها.

وينقل إلينا التاريخ قائمة طويلة بأسماء نساء كاتبات ومفكرات اشتهرن خلال تلك السنوات القاتمة من العصر الوسيط الأعلى. ونذكر من بينهن على سبيل المثال الراهبة هيلدغارد – التي عاشت في القرن الحادي عشر – والتي ذاع صيتها كفيلسوفة. وقد دخلت هذه الراهبة في صراع مع الكنيسة ورفضت أن تتخلى عن آرائها الخاصة، وجاهرت بتصوراتها حول قوى الطبيعة والحياة. وكانت آراؤها تنطوي على قدر من الحلولية، أي إنها كانت تعتقد بأن الله ما هو في الحقيقة سوى القوى المتوارية في كل ما هو حي. وفي ذلك العصر أيضا وضعت الراهبة الألمانية هيرّاد فون لاندسبرغ كتابها العلمي الشهير **حديقة المباهج** الذي احتوى على مبادئ أساسية لعلم الفلك وللتاريخ وسواهما من علوم ذلــك الزمن.

في القرنين الحادي عشر والثاني عشر افتتحت أيضا المدارس الملحقة بالأديرة والتي وفرت للفتيان والفتيات تعليما رفيع السوية... وفي القرن الثالث عشر عاشت في فرنسا راهبــة تدعــى هيلوئيز، وقد ذاع صيت الرسائل الفلسفية التي تبادلتها مــع صديقها ابيلار[11]

ولم تكن الأديرة آنذاك أماكن للتعطل، والفجور، والرياء. بل كانت، على العكس من ذلك، مركز عمل ونشــاط؛ وتحت سقفهــا كتبت أولى الدراسات العلمية والفلسفية. وكان العالم المحيط بها موصوما باللصوصية، وبأعمال العنف، وبالهمجية. لذلك كان من الطبيعي أن يلجأ إلى الدير كل راغب في حياة استقرار وهدوء نسبيين تسمح بالتأمل وبالانكباب على البحث العلمي. الأديرة إذن لم تكن ملاذا للزوجات العقيمات والفتيات المغويات فحسب. بل كثيرا ما كانت تنظم إليهن نساء متحررات، غير راغبات على الإطلاق في الزواج من رجال كانوا في نظرهن من المستبدين والمضطهدين.

لهذا السبب نجد أن معظم النساء اللواتي لمعت أسماؤهن في عالم العلم والأدب بين القرنين العاشر والثاني عشر، كن من الراهبات.

---

[11] - بيير أبيلار: لاهوتي وفيلسوف سكولائي فرنسي (1079-1142)، اشتهر بمراسلاته مع حبيبته هيلوئيز، له كتاب يعرف باسم **نعم ولا** طالب فيه بأن يقتصر الإيمان الديني على «المقدمات العقلية» وكشف عن بعض تناقضات تعاليم الكنيسة. وقد أدانته الكنيسة الكاثوليكية بالهرطقة. –م-

لكننا سوف نجد فيما بعد – بين 1300 و1400 – نســـاء يعكفن على العلم خارج الأديرة، بل يمارسن مهنة تدريسه علنا. فمنذ القرن الثالث عشر كانت قد ظهرت أستاذة في مدينــة بولونيا، في إيطاليا، في واحدة من أشهر جامعات ذلك العصر. وهذه الأستاذة التي كانت تدعى أندريا كانت على ما يبدو على قدر كبير من الجمال. وكي لا تضطرب طلابها لدى مشاهدتها كانت تلقي دروسها من خلف ستارة. وقد درّست ابنتا أندريـــــا، نوفيللا وبتينا، في الجامعة نفسها. وذاع صيتهما في عالـــم القانون. ونخص بالذكر من بين النساء اللواتي عرفن شهرة كبيرة في حقلي العلم والقانون، اليانورا سانغفيتلي وتيودورا دانتي، العالمتين في الرياضيات، ومادلين بووسينيوره، مؤلفة دراسة هامة حول بيت الزوجية.

بيد أن النساء لم يتميزن في الميادين الأدبيـة والعلميـــة فحسب. فقد لعبت ممثلات عن الطبقة الإقطاعية دورا سياسيـــا لا يستهان به في العصر الوسيط، ولاسيما بين القرنين التاسع والحادي عشر. وخير دليل على ذلك الكونتستان الحاكمتان ماتيلدا دي توسكانا وادلائيـــد دي سافـــوا. فماتيلـــدا، الكونتيســـة القوية والأبية، حكمت مدينة فلورنسا التجارية والحرفيـــة الغنية. وكانت ماتيلدا قد تزوجت من حاكم توسكانا العسكري وورثت، بعد وفاته، سائر أملاكه الشاسعة مع أنها كانت، في نظر القانون، لا تحمل سوى لقب كونتيسة. وقد كانت هـــذه الكونتيسة النشيطة تصر على ترؤس الجلسات القضائية وعلى تذييل الأحكام بتوقيعها. ويحتفظ أرشيف فلورنسا بوثائق هامـة عن أحكام الكونتيسة ماتيلدا، وقد تميز ذلك العهد باحتدام التنافس بين البابا والإمبراطور، أي بين الكنيسة والدولة. ماتيلدا، التي كانت تربطها صداقة شخصية بالبابا الداهية والقوي غريغوريوس السابع، عارضت الإمبراطور ومنحت في وصيتها سائر ممتلكاتها للبابا، الأمر الذي عزز سلطة هذا الأخير. وقد تحولت جامعة بولونيا إلى مركز ثقافي هام لأن ماتيلدا كانت قد جاءت إليها برجل القانون الشهير ارنيريوس.

الكونتيسة ادلائيد دي سافوا، التي عاصرت ماتيلدا، كانت تتولى بمفردها إدارة أملاكها الشاسعة – مع أنه كان لديها إبنان – كما كانت تمارس السياسة. مؤرخو تلك الفترة قالوا عنها إنها كانت «امرأة أبية وقوية»، تجرأت على تحدي البابا، العظيم السلطان آنذاك، وعلى تهديد الامبراطور. لكنهم قالوا عنها أيضا إنها كانت طيبة وعادية. لكنها في الواقع لم تهتم بحماية الضعفاء بقدر ما اهتمت بتعزيز استقلالية مدنها وبتقوية سلطتها الشخصية. وكانت الامرأتان، ماتيلدا وادلائيد، تتمتعان بثقافة عملية واسعة وتدركان أهمية العلم في تطوير أملاكها. ولا ريب في أن هاتين المرأتين كانتا تشكلان استثناء لقاعدة عبودية المرأة. لكن وجودها في تلك الفترة الحالكة من التاريخ هو خير دليل عن حاجة المجتمع إليها.

فالمرأة التي كانت تجيد القراءة والكتابة والحساب كانت بالطبع أكثر فائدة من امرأة جاهلة ومحدودة. فالعلم كان ييسر لها مراقبة النفقات والمداخيل. ووضع الميزانية، وقبض ديون الفلاحين، وتقدير حاجات القصر من منتجات وسلع مختلفة. والواقع أن نساء ذلك العصر ما كن مطالبات بالجمال فحسب، وإنما بالذكاء أيضا ليقمن بدورهن كمنظمات للاقتصاد المنزلي. ثمة مؤرخ من القرن الثاني عشر كتب يقول إن زوجة الدوق روبير دي كالابر كانت تتمتع بسائر الصفات المطلوبة في المرأة: «عراقة الأسرة، والجمال، والذكاء».

ومن جهة أخرى كانت النساء ينتزعن الإعجاب والتقدير عندما كنّ يزاولن مهنة التطبيب. وقد بتنا نعرف الآن أن النساء قد اعتنين دوما وباستمرار بالمرضى. فمنذ عصر الشيوعية البدائية كنّ يلجأن إلى الأعشاب لمعالجة بعض الأمراض. وفي العصر الوسيط كان فن التطبيب لا يزال ضعيف التطور. فالنبيل وحده كان يستطيع استشارة الطبيب. أمّا الآخرون فكانوا يتدبرون أمرهم بمفردهم وبقدر استطاعتهم. بيد أن الحروب، الأهلية والقومية، وما واكبها من أوبئة، حكمت على القصر بأن يتحول إلى مستشفى يأوي إليه الجرحى والمرضى، إلى مركز طبي يؤمه الفلاحون من المناطق المجاورة.

هكذا لم يكن القصر يرمز، في نظر الناس، إلى استبداد المولى فحسب، وإنما أيضا إلى الإسعاف والمساعدة. لذلك كان من المفيـد أن تجيد سيدة القصر فن الاعتناء بالمرضى. فما دامت تنتشل الجرحى والمشوهين من براثن الموت، وتمنح الشفاء بعقاقيرها، وتساعد نساء الفلاحين ساعة الولادة، كان رعايا المولى يغفرون له فظائعه.

لقد كان الطب في العصر الوسيط وقفا على المرأة. فالمرأة المثلى، كما وصفتها أساطير عديدة، كانت تشفي المرضى. ويؤكد باراسيلز، وهو من أشهر أطباء القرون الوسطى، إنه تعلم من النساء أكثر بكثير مما تعلم من كتب الطب، الغامضة والمضللة أحيانا. وعندما عاد الملك لويس التاسع، في عام 1250 من حملة صليبية إلى القدس، منح الطبيبة التي عالجته براءة يقر بها فيها بفضلها وحسن صنيعها. وقد احتلت امرأة، هي دوروتيا بوكا، مقعد الطب في جامعة مدينة بولونيا في القرن الخامس عشر.

لم يكن الطب آنذاك يقوم على أساس موثوق من العلـم، بل كان يعتمد إلى حد كبير على السحر والمعتقدات الباطلة. ولم يكن تشريح الجسد الإنساني معروفا بعد. ولما كان فن التطبيـب مرتبطا إلى حد بعيد بالسحر وبالتعاويذ وبالرقى، فقد كان يعتبر بشكل عام فنا سحريا. المرأة «المبرئة» لم تكن سوى ساحرة؛ ولئن كانت تعرف كيف تعتني بالناس، وتتحكم بحياتهم، وسعادتهـم، وصحتهم، فذلك لأنها كانت على اتصال مع قوى الشر. كان الجميع يخشاها ويحترمها. لكن مع تبدل الظروف الاجتماعية والاقتصادية أضحى علم هؤلاء النساء في ميدان التطبيب ضربا من اللعنة.

وسرعان ما طوردن ولوحقن كساحرات ومشعوذات وانتهين على المحارق التي نصبت لهن في شتى أنحاء أوروبا. وقد التهمت ألسنة النار المئات، بل الآلاف، بله عشرات الآلاف من النساء لا لشيء إلاّ لأن آباء الكنيسة كانوا قد اشتبهوا بإقامتهن علاقات مع الشيطان.

وسوف نتحدث بمزيد من التفاصيل عن محاكمات الساحرات في محاضرتنا المقبلة. أمّا الآن فسوف نوجز خصائص وضع المرأة النبيلة في عصر الإقطاع.

لقد كانت، بفضل نسبها العريق، تحظى بالاحترام وتتمتع ببعض الحقوق. وفي خارج نطاق أسرتها، كان الفارس يخاطبها باحترام وإعجاب. لكنها ضمن أسرتها كانت تجد نفسها محرومة من الحقوق، مثلها مثل أي قن من أقنانها.

عندما بلغ التنظيم الإقطاعي ذروته (حتى القرن الرابع عشر تقريبا) نالت زوجة المولى الإقطاعي، المكلفة بإدارة هذا الإقتصاد، قسطا من التعليم. وقد عهد إليها كذلك بتربية أولادها. لكن مع تطور التجارة، فقد هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي أهميته، الأمر الذي أدى إلى الانتقاص من قيمة عمل المرأة. وأصبح المال مقياس الثروة الأساسي. وحكم على المرأة بأن تصبح مجرد آلة للإنجاب. فكان أن تحولت إلى كائن طفيلي، اسوة بزيجات الأثرياء من مواطني أثينا. وهكذا كفّت عن مراقبة عمل الحدادين ومناظرة الحائكين المكلفين بابتكار الرسوم التزيينية الجديدة. ولم تعد تدقق في أوضاع الطواحين، ولا تهتم بصنع الأسلحة والدروع. ففروع الإنتاج هذه ما عادت تشكل جزءا لا يتجزأ من التنظيم الاقتصادي الإقطاعي. لقد انتقلت من القصر إلى المدينة أو إلى هري الفلاح. ولم يحتفظ القصر إلاّ بالعمل المنزلي في معناه الضيق، أي بعمل البيت. وقد تخلت السيدات النبيلات عن هذه المهام المنزلية لصالح خدمهن أو وكلائهن. وسرعان ما أصبحت الميوعة، والغباء، وضيق العقل، المتوالدة عن حياة البطالة والكسل، القاسم المشترك بين النساء.

نستطيع أن نلاحظ إذن كيف أن انهيار التنظيم الاقتصادي الإقطاعي، القائم على مبدأ الاكتفاء الذاتي، والمشيد على أساس الاقتصاد الطبيعي، قد أدى إلى تدهور سريع في المستوى العلمي والثقافي للنساء المنتميات إلى طبقات المجتمع الراقية. وقد يبدو لنا ذلك غريبا للوهلة الأولى. لكن كيف ترانا، لولا ذلك، نفسر ظهور نساء بمثل هيلدغارد وثقافتها خلال ظلمات القرن العاشر، في حين تميزت نساء القرن السابع عشر والثامن عشر بحماقتهن، وضعف ثقافتهن، وبميلهن للتطير والأباطيل، وبشغفهن بالثرثرة وغيرها من أبواب التسلية السطحية؟ هذا ما يؤكد لنا، مرة أخرى، أن وضع المرأة وحقها في الكرامة الإنسانية وفي العلم يخضعان دوما لمساهمتها في الاقتصاد وفي الإنتاج.

# المحاضرة الرابعة: العمل النسوي في المجتمع الزراعي وفي الإنتاج الحرفي

سنعمد الآن إلى تحليل شروط حياة الطبقات الأخرى. فكيف كانت تعيش نساء المدن والأرياف في القرون الوسطى، وما الحقوق التي كن يتمتعن بها؟ سنبدأ بدراسة أوضاع الريفيات. ومن الصعب في الواقع أن نتحدث عنهن من زاوية الحقوق في عصر ظالم كالقرون الوسطى حيث كانت السيادة المطلقة من حق الأقوى. فالفلاحون والفلاحات كانوا أقنان «سيدهم». وكانت سلطة ملاك الأرض على الفلاحين لا تعرف من حدود.

كي ندرك طبيعة العلاقات التي قامت بين الفرسان والبويار أو النبلاء من مالكي الأرض وبين الفلاحين، يجب أن نستوعب أولا ونفهم بشكل واضح أسس النظام الإقطاعي. فاقتصاد النظام الإقطاعي كان يعتمد اعتمادا كليا على الملكيات الكبرى، الخاضعة للسلطة المطلقة لهؤلاء الذين كانوا يهيمنون على البلاد، أي الفرسان والمحاربين. وكانت أراضي الإقطاعي وحقوله تزرع من قبل الفلاحين الذين كانوا لا يتصرفون إلاّ بدونمات صغيرة من الأراضي العائلية. لم يكن الفلاحون عبيدا، كما كانت الحال في العصور القديمة اليونانية والرومانية والمصرية (فالعبد كان ملكا لسيده وبالتالي لم يكن حرا، بينما كان فلاح القرون الوسطى ينعم بحريته) لكنهم وجدوا أنفسهم في حالة من الخضوع الاقتصادي والسياسي حتمت عليهم حياة الاستعباد؛ وسرعان ما تحولوا بالفعل إلى أقنان المالك الإقطاعي.

لقد كان الفرسان والبويار يحتفظون لأنفسهم بأفضل الأراضي بطبيعة الحال. وكان الفلاحون، الساعون وراء لقمة العيش، يضطرون إلى استئجار الأراضي المولوية، مقابل أجر مرتفع يسددونه بالمال تارة وبمحاصيلهم طورا، كما كانوا ملزمين بتأدية عدد من السخرات اليومية لسيدهم. في البداية، لم تكن هذه العلاقات خاضعة لأي نظام قانوني؛ فالقوانين الناظمة للقنانة لم تظهر إلاّ في وقت متأخر (في روسيا، مثلا، ظهرت هذه القوانين في القرن السادس عشر). إننا هنا إذن بصدد نتيجة من نتائج قانون الأقوى الذي كان يمنح السيد سلطانا مطلقا على الطبقة الفلاحية.

لم يكن الإقطاعي في القرون الوسطى يملك الأرض فحسب، بل سلطات سياسية فائقة أيضا. وكان ذلك يعني، على الصعيد العملي، انه يستطيع التحكم كيفما شاء داخل أراضيه. فقد كان يصدر القرارات، ويجبي الضرائب، ويفرض العقوبات بما فيها عقوبات الموت، ويوزع الإقطاعات. وقد بات كل سيد إقطاعي كبير يسود على مجموعة من صغار النبلاء والمالكين الذين كانوا يخضعون لطاعته، والذين كانوا يأمرون بدورهم نبلاء دونهم مرتبة. وهكذا رأى النور تسلسل النبالة الهرمي القائم على خضوع التابع للمتبوع الذي كان بدوره تابعا لمتبوع أعظم... وقد ضمنت هذه الشبكة من الخضوع والتبعية المتبادلين استقرار النظام الإقطاعي ودعَّمت سلطة الأمراء والنبلاء. وقد حكم على الفلاحين، داخل هذه السلطة الإريستوقراطية، أن يعيشوا حياة تتلخص على النحو التالي: انصياع أعمى إرادة السيد، وتحويل الجزء الأعظم من ثمار عمل مضن وشاق إلى سادة القصور.

ما كان وضع الفلاحة يتميز بشيء عن وضع الفلاح. فكلاهما كان يعمل، بلا كلل ولا ملل، من الصباح حتى المساء، ولا يجني مقابل هذا الكد والشقاء سوى الاحتقار وانعدام الحقوق. فوحدهم مالكوا الأرض كانوا في ذلك العصر ينعمون بالاحترام والحقوق. وكون الفلاح مستعبدا اسوة بزوجته كان يساهم في تقليص، إن لم نقل في إلغاء أوجه الاختلاف والتمايز بينهما. فالرجل والمرأة كانا يرزحان تحت نير النظام المولوي.

لكن في إطار حياة الأسرة كان القن، على الرغم من استعباده وحرمانه من كل حق، يتصرف مع زوجته وأولاده وكأنه سيد فعلي. فكما كان الفارس في قصره يتحكم بزوجته حاملة الألقاب النبيلة، كذلك كان الفلاح يمارس وصاية على امرأته. وان كان يحق للفارس أن يراهن على زوجته في لعبة نرد أو أن يسجنها في الدير، فقد كان يحق للفلاح أن يطرد زوجته من الأرض التي يستثمرها أو أن يبيعها بالمزاد العلني في ساحة السوق. وعندما فرضت الملكية الخاصة نفسها لدى الطبقة الفلاحية، توطد الحق الأبوي، وبالتالي حق الزواج على امرأته وأولاده. وقد راح الفلاحون بدورهم يعقدون الزيجات القائمة على المصلحة لا على الحب. والواقع أن زيجات الحب غالبا ما كانت تعارض من قبل السيد الذي كان يأمر إيفان من الضيعة الفلانية بعقد قرانه على ماريا من ضيعة أخرى. وهكذا كانت الفلاحة تضطر إلى خدمة سيدين في آن واحد، مولاها الذي كانت تدين له بقوة يومها، وزوجها.

ولم يكن الفارس وأولاده يراعون فلاحيهم بشكل من الأشكال. فمن أجل «سيدة قلبه»، النبيلة الأصل طبعا، كان الفارس يسهر الليالي الطوال، حافي القدمين رغم البرد القارس، ليعطي الدليل على حبه ووفائه. لكن هذا الفارس عينه كان يتصرف مع نساء الفلاحين وبناتهم بطريقة شائنة، وقحة. فكي يدخل البهجة إلى جلسات سكره وعربدته، كان لا يتورع عن إصدار أوامره بجلب سائر نساء القرية المجاورة. وإذا ما حصل أن نالت إحدى الفلاحات إعجابه، طرد زوجها من بيته ليستفرد بها. وقد كان يحق للسيد، في اللحظة التي يشاء، أن يحول عرصات قصره وملحقاته إلى حريم. وهكذا نجد أن الفروسية، التي كانت تتغنى شعرا بعظمة المرأة ومجدها، كانت تسحق بلا رحمة إرادة نساء الشعب وعواطفهن. لقد كان عصرا قاتما وحافلا بشتى أنواع العذابات والشرور.

* * *

لم يثر الفلاحون على تجاوزات سادتهم إلاّ في نهاية العصر الوسيط. وقد لعبت النساء دورا هاما للغاية في الثـورات الفلاحيـــة. فعندما اندلعت الثورة الفلاحية الفرنسية في عـام 1358، أبدت النساء عن حماسة فائقة في حرق القصـــور وفي قتـل سكانها بالفؤوس والمذاري. وقد صدرت أعمال مماثلة عن نساء طائفة اللولارد في انكلترا (طائفة دينية غلب عليها الطابع الاجتماعي، ازدهرت خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وتعرضت لاضطهاد قاس)، وعن نساء فلاحي ألمانيا، وعن نصيرات توماس مونذر[12]. ويصف المؤرخون الفلاحات الثائرات ككائنات حاقدات، بلا إحساس، دمويات، متفوقـات في قسوتهن على الفلاحين الثائرين. لكن لمَ الاستغراب؟ فقد كانت الفلاحات يعشن حياة بؤس وضنك من جراء القوانين والعادات المجحفة والمنبثقة عن الحق الأبوي. كن يخضعن لسيطرة رب الأسرة ولا يجاوزن في القدر قدر البهيمة. يحرثن الأرض، ويحصدن، ويحرسن القطعان. وما من عمل، مهما صعب، كان يعتبر شاقا بالنسبة لهن. وشروط الحياة هذه لم تتبدل على كل حـال إلى اليـــوم في بعض المناطق النائية والمتخلفة من روسيا وفي غيرها من البلدان المتخلفة اقتصاديا. فقد كانت الفلاحة مستلبة الحقوق مع إنها كانت تحتل في الإنتاج مكان الفلاح تماما. فكيف أمكن ذلك؟

سبق أن قلنا أن النظام الاقتصادي في العصر الوسيط كان يقوم على الملكية الخاصة. والحال أنه حيثما تسد الملكية الخاصـة لا يحتل مكانة الصدارة العمل أو نتيجته المباشرة – صنع السلع الاستهلاكية الضرورية – بل تعطى كل الأهمية لبعض المداخيل التي تُجتنى، عن طريق استخدام حق الملكية الخاصة، من عمل الآخرين، أعني الأرباح. أنتنّ تذكرن ولا ريب أن العبيد في اليونـان كانوا المنتجين الفعليين للثروات كافة، وأي ثروات ! لكن مع ذلك لم يكن عمل الرقيق يرتدي أي أهمية في نظر الإغريـق. فقد كان الرقيق مجرد قوة عمل، ومن يستغل قوة العمـــل هذه كان وحده معترفا به اجتماعيا. ولم يكن الأمر يختلف بالنسبـــة إلى عمل الأقنان. لقد أدى قيام الملكية الخاصة إلى تقسيـم الأراضي الزراعية إلى وحدات صغيرة مستقلة. بيد أن ملكية المروج والغابات ظلت مشاعية. وقد صار لكل قن قطعة أرضه الخاصة، أرض تعود ملكيتها دوما للرجل – الـزوج أو الأب أو الأخ – وليس للمرأة. وهذا التصور للحق القائم على التقاليد الأبوية قد تطور فيما بعد وتعزز.

لكن ينبغي مع ذلك أن نأخذ بعين الاعتبار الناحية التالية: لقد كانت المرأة، على الرغم من حالة التبعية المفروضة عليها داخل أسرتها الخاصة، تنعم بقدر من الاحترام والتقدير داخل قبيلتها، ولاسيما لدى المجتمعات المنحدرة من الشعوب الزراعية القديمة التي عرفت نظام الأمومة في مرحلة من مراحلها. ففيما يتعلق بوضع المرأة، لم يكن نظام القنانة عند الفرنسيين والانكليز والألمان يرتدي الأشكال القاسية التي تميز بها عند قبائل مربي الماشية كقبائل الهون[13] والتتر التي روعت بحملاتها وغزواتها فلاحي أوروبا المسالمين.

إن الصراع بين شكلي ملكية الأرض، أي بين الملكية الخاصة من جهة والملكية المشاعية من جهة أخرى، لم يكن قد شارف بعد الانتهاء. ففي روسيا ظل حق التملك الجماعي قائما لفترة طويلـة من الزمن بفضل نظام المير، ولم يلغ إلا في عهد القيصر نيقولا الثاني ومع صدور قوانين الوزير ستوليبيـــن. كانت المرأة، بالنسبـة إلى اقتصاد القرية، تمثل قوة عمل هامة. فالازدهار كان رهن عملها وعمل الفلاح بالتساوي. لهذا السبب خولت حق المشاركة في مداولات أهل القرية ومناقشاتهم، في حيـــن كان يحتـم عليها لزوم الصمت في البيت عندما يتداول حموها مع زوجها مثلا. وفي اجتماعات القرية كان الشيوخ أنفسهم يبـــدون عن استعدادهم لسماع رأيها. وثمة تقليد كان يسمح للفلاحات في المناطق الروسية بالمشاركة في اجتماعات المير وذلك على الرغم من فقدانهم لحقوقهم المتوارثة عن الأسلاف ومن تعزيز صلاحيات رب الأسرة. ولم تتبدل هذه الأوضاع بالنسبة إلى الفلاحـــــة إلاّ مع ظهور قانون الكنة والمذل. وكان هذا القانون يحتم على المرأة، في حال سفر زوجها إلى الخارج، أن تعيش مع حميها وتقيـــم معـه علاقات جنسية.

لكن مع ذلك بقي وضع الفلاحة القن أفضل من وضع السيدة النبيلة من ناحية من النواحي على الأقل. فمع أن السيد كـان يمارس صلاحيات مطلقة على الفلاحين، ويتحكم بزواجهم وطلاقهم، ويتمتع بحق الليلة الأولى إزاء سائر نساء إقطاعيته، فإن زواج الحب بقي مع ذلك أكثر انتشارا بين الفلاحين منه بين النبلاء. وكانت فرص بنات الفلاحين في اختيار أزواجهن أعظم بكثير من فرص بنات الارستقراطيين. وهذا ما تشهد عليه الأغانـــي الشعبيـــة والأساطير.

وتجدر الإشارة إلى أن بنت الفارس، إن أقدمت على إقامة علاقات حميمية مع رجل قبل زواجها، ألحقت العار لا بشخصها فحسب وإنما بأسرتها أيضا، وامتنع أي رجل فيما بعد عن عقد زواجه عليها؛ أمّا لدى الفلاحين فمثل هذه العلاقات ما كانـت ترتدي أهمية مغالى فيها. لماذا؟ لأسباب اقتصاديـــــة. فعند فلاحي ذلك العصر كانت قوة العمل موضع تقدير فائق نظرا لشروط العمل الزراعي الصعبة. فقد كان كل ولد يمثل قوة عمل إضافية، وبالتالي مفيدة للإقتصاد الفلاحـــي. ولهذا السبب أيضا كان الفلاح يكيف نفسه مع حق الليلة الأولى – أي حق السيد في تمضية ليلة الزفاف الأولى مع العروس – ولا يجد نفسه مضطرا إلى طرد زوجته؛ والواقع أنه ما كان يرى من ذلك منتهى الخزي والعار، وإنما مجرد محنة مزعجة ليس أكثر. وقد تبدلت هذه العادات فيما بعد، مع تغلب الطابع الفردي على

---

[12] - من رواد الحركة الاصلاحية البروتستانتية، أسس طائفة اللامعمدانيين، وقطعت رأسه في عام 1525. –م-

[13] - قبائل أسيوية اجتاحت أوروبا في القرن الخامس وعاثت فيها فسادا. – م –

الإستثمارات الزراعية وتقلص مساحات الملكية المشاعية. وهكذا أضحى الأب يطرد ابنته إذا ما حملت قبل الزواج، والزوج يجلد زوجته جلدا مبرحا إذا ما اقترفت الزنى.

لقد ترافق ظهور الملكية الخاصة لدى الطبقة الفلاحية بتفاقم وضع المرأة التي أضحت حياتها لا تطاق بعد أن تجردت من سائر حقوقها. وقد أضحى «القدر النسوي» المزعوم نصيب الفلاحات حيثما انتشرت سلطة المالك الكبير التعيسة، أي في كل نظام اقتصادي قائم على القنانة وملكية الأرض الخاصة.

* * *

نستطيع باختصار أن نصف وضع المرأة الأرستقراطية والريفية على النحو التالي: خلال العصر الوسيط، ولأسباب اقتصادية محضة، لم يكن ثمة احترام لا للمساواة، ولا للاستقلال، ولا لأي حق إنساني جوهري.

والآن سنتناول وضع المرأة المنتمية إلى الفئة الاجتماعية الثالثة، إلى البورجوازية[14]، التي ستنقسم فيما بعد إلى طبقتين متعارضتين ومتنازعتين، البورجوازية والبروليتاريا. لقد سبق أن تحدثنا عن ولادة المدن. فقد تطورت أساسا انطلاقا من نواة الأسواق التي كانت تشكل محاور التجارة والتبادلات. وكان يعيش في المدن التجار والحرفيون في المرتبة الأولى. وعندما نتحدث عن البورجوازيات، فإننا نقصد عادة نساء الحرفيين والتجار اللواتي لم يؤدين أي دور مستقل. وقد يكون مرد هذا التقاعس إلى تعامل التجار في معظم الأحيان مع البضائع الأجنبية، الأمر الذي كان يقتضي تحررا وقدرة على التحرك افتقدتهما المرأة. ففي نهاية العصر الوسيط فقط (أي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر) أضحى تبادل السلع يتم عن طريق تجار وسطاء بدلا من أن يكون مباشرا، كما كانت الحال حتى ذلك التاريخ، أي بدلا من أن يكون مباشرا، كما كانت الحال حتى ذلك التاريخ، أي بدلا من أن يتم بين حرفي وفلاح أو بين حرفيين ينتميان إلى مهنتين متباينتين.

لقد كانت المرأة في طبقة التجار مضيفة وزوجة في آن معا. وكان نشاطها الإنتاجي يقتصر على العمل المنزلي، البالغ التعقيد في الواقع، نظرا إلى التزامه بتلبية سائر الحاجات اليومية. بيد أن هذا العمل المنزلي لم يكن يلبي سوى الحاجات الآنية ولا ينتج أي سلعة ثمينة. لهذا السبب لم يكن عمل المرأة موضع أي تقدير. ولدى طبقة التجار في المدن، كان الرجل هو رب العائلة ودعامتها الوحيدة بشكل عام.

لكن الأمر كان يختلف تماما بالنسبة إلى نساء وبنات الحرفيين الذين كانوا يعيشون من عمل أيديهم، لا من وراء ربح مجتنى من بيع سلعة أجنبية أو من عمل المساومة غير المنتج. فكلما كان الحرفي يبيع المزيد من الجزمات، أو الطاولات، أو الخزائن، أو السروج، أو الثياب، كانت شروط حياته تتحسن أكثر. وكان من الطبيعي بالتالي أن يبحث الحرفي عن مساعدة في عمله لدى زوجته أو بقية أفراد عائلته. فهذه المساعدة كانت أمله الوحيد في إنشاء ورشة. فكلما ازداد عدد الأيدي، تحسن العمل وتقدم بسرعة أكبر. وكان الزبائن يفضلون التعامل مع المعلمين الذين ينجزون الطلب بأسرع وقت ممكن. الأمر الذي كان يضطر الحرفيين العازبين إلى استخدام مساعدين كي يستطيعوا منافسة الحرفيين المتزوجين وأصحاب الأسر. كان الحرفي يستخدم إذن صناعا مبتدئين، كانوا يتعلمون المهنة بدورهم ويصبحون فيما بعد من العرفاء. وهكذا رأى النور نمط جديد من الإنتاج، الحرفية، يحتل فيه المعلم الحرفي قمة الهرم بينما تشغل قاعدته طوابير من الصناع والعرفاء الخاضعين للمعلم. ولم يكن هؤلاء الأخيرون عبيدا، وإنما شغيلة أحرار يعملون تحت إشراف المعلم وتوجيهه. وقد تجمع الحرفيون في منظمات، مشكلين الطوائف الحرفية، وذلك بغية تنظيم العلاقات بين الزبائن والحرفيين والتخفيف من حدة المنافسة التي هددت فعليا مستوى حياة الحرفي. وبذلك تكون الصناعة الحرفية قد تواجدت، جنبا إلى جنب مع القنانة الفلاحية ليستكمل بها النظام الإقطاعي أبعاده.

* * *

لعبت المرأة دورا هاما في المهن الحرفية، ولاسيما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر. وفي بعض الروابط الحرفية طغى عمل النساء ورجحت كفته: في حرفة النسيج على سبيل المثال وصنع الدانتيلات بالمغزل، وصنع الجوارب، الخ. وكان المعلم، حتى القرن الرابع عشر، يختار صنّاعه من بين الفتيات والصبيان على حد سواء. وكانت النساء يعملن مع أزواجهن. فإذا ما توفي الزوج ورثت الزوجة ورشة العمل ولقب المعلم؛ غير أنه لم يكن يحق لها التعاقد مع صناع جدد. لهذا السبب كانت تضطر إلى الزواج من أحد عرفاء زوجها كي تستطيع أن تستمر في عمله. وكان العريف يصبح معلما بدوره؛ ولم يكن يتمتع بحرية تامة في إدارة أعمال الورشة فحسب، بل كان يحق له توسيعها أيضا.

---

[14] - المقصود بالبورجوازية هنا معناها الأول، أي طبقة سكان المدن أو البروج. – م –

وفي الفترة ما بين القرن الثاني عشر والقرن الرابع عشر انتشر عمل النساء في عدد من المدن الانكليزية والألمانية والفرنسية والإيطالية إلى حد أضحت معه بعض الروابط الحرفية لا تضم في عضويتها إلاّ عاملات حرفيات.

ففي القرن الرابع عشر على سبيل المثال تساوى عدد النساء مع عدد الرجال في 495 رابطة حرفية من أصل الروابط الخمسمئة الموجودة آنذاك في انكلترا. وثمة قانون أصدره الملك ادوارد الثالث في منتصف القرن الرابع عشر يعطينا فكرة عن أهمية عمل المرأة في مختلف الروابط المهنية: فقد تضمن هذا القانون قواعد منظمة لعمل النساء في مصانع الجعة، والأفران، وورشات النسيـــج، الخ. وثمة مهنتان نسويتان عرفتا انتشارا واسعا في انكلتـــرا: إدارة الفنادق وغسل الثياب. وقد اعتبرت صناعة الجعة كذلـك عملاً نسويا مميزا. وقد فرضت النساء أنفسهن بشكل خـــاص في المهن التالية: النسيج، ودعك القماش، وغزل الكتان، والتطريـز بالخيوط الذهبية، وصنع الشمـــوع، والخياطة، وإدارة الفرن، وصنع الدانتلات والجوارب والشرّابات.

الغسيل والعمل في الحمامات كانا على الدوام وقفا على النساء. وقد مارست النساء أيضا، منذ قديم الزمان، مهنة تزييـــن الشعر. ولئن استحال على المرأة اقتحام عالم تجارة الجملة، فإن تجارة المفرق بالمقابل كادت أن تكون حكرا لها. ولاسيما في أواخر العصر الوسيط. فلطالما نادت النساء في الأسواق على الدجاج، والأوز، والزهور، والفاكهة، والخضار، وغيرها من السلع الاستهلاكية. كما عمل بعضهن في تجارة الرثاث.

عندما كان عدد النساء في الرابطة الحرفية يضاهي عدد الرجال فيها، كانت النساء يحظين بشكل عام بحقوق مماثلة لحقـوق الرجال.

وقد انتشر عمل النساء في المهن الحرفية إلى حد بات من الضروري معه في نهاية المطاف إخضاعه لتنظيم قانوني. صانعو السجاد على سبيل المثال جرّموا العمل على النساء الحوامل، حفاظـا على صحتهن من جهة، وللحد من منافسة العمل النسوي للعمل الذكوري من جهة أخرى. ومع تفاقم المنافسة بين الحرفيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بدأت أبواب الروابط الحرفية توصد في وجه النساء. بيد أن عمل النساء لعب دورا هامـا في المدن في مرحلة انتشار الحرفية. ولئن عرف العمل النسوي ذلك الرواج، فلأن البرجوازية في العصر الوسيط كانت تتألف من غالبية نسوية. فإحصاءات المدن الكبرى، في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، تشير إلى وجود 1200 إلى 1250 مواطنة مقابل كا 1000 مواطن. وكانت هذه النسبة ترتفع إلى أكثـر من ذلك في بعض الأحيان. وكان غياب الرجال يلزم النساء بالعمل لتأمين معيشتهن.

هذه الزيادة في نسبة النساء مردها إلى النزف الكبير في الذكور الذي أحدثته الحروب المتلاحقة. فقد قضت هذه الحروب على أعداد هائلة من الكائنات البشرية جلها من الرجال. وقد حصلـت من جهة أخرى هجرة نسوية كثيفة من الريف إلى المدينة، هربا من استبداد مالك الأرض الكبير. فقد كان على ابنة الفـلاح أن تبحث عن عمل لها في المدينة لتتخلص من عبودية القنانة. في حين كان خلاص ابن الفلاح يكمن في تطوعه في الجندية وفي الذهاب إلى الحرب.

بالنسبة إلى المرأة إذن كان هنالك مهربان فقط: الدير أو المدينة.

ذهبت النساء إلى المدينة إذن سعيا وراء العمل الذي يؤمن معيشتهن، ومعيشة أولادهن أيضا في معظم الأحيان. وعندما كـــن يفشلن في تأمين العمل الكريم كن يلجأن إلى المتاجرة بأجسادهن. وقد عرفت هذه الوسيلة في كسب العيش رواجا عظيمـا، حتى أن العاهرات ذهبن في العديد من المدن إلى تأسيـــس روابطهن الحرفية الخاصة بهن. وقد أضفى وجهاء المدن طابع الشرعية على تلك الروابط، وراحت العاهرات يطاردن بلا رحمة كل امرأة تحاول المتاجرة بجسدها خارج التنظيمات الرسميـة. لذلك كان من الصعب جدا على أي امرأة أن تعيـــش من الدعارة خارج البيوت الخاصة ببنات الهوى، أي خارج المواخير.

كانت العاملة الحرفية، من جراء مساهمتها في الإنتـاج، تعيش حياة مختلفة تماما عن حياة معاصراتها من فلاحـــات وأرستقراطيات. كان يحق لها أن تقول كلمتها في القرارات المتعلقـة بسياسة المدينة الإنتاجية؛ كما كانت تشرف على إدارة أرباحها الخاصة وتشارك على نحو فعال في الاحتفالات وفي حفلات السكر العديدة آنذاك. لقد كانت مستقلة وحرة بكـــل تأكيـد. حتى في روسيا، التي ظلت تعيش زمن العصر الوسيـط في القرن السادس عشر، فإن وضع المرأة في المدينة كان أفضل بكثير من وضع المرأة الأرستقراطية، ولاسيما في المدن الحرة كبسكوف ونوفوغورود وغيرهما. وخير دليل نسوقه على ذلك أن عمدة نوفغورود – الكبرى كانت امرأة، وكانت تدعى مارتا بوسادنتين، وقد ناضلت بلا هوادة من أجل حرية مدينتها، وكافحـت أعمال النهب والتدمير التي كان يقدم عليها النبلاء. وهذا ما يؤكد لنا ممارسة النساء للسياسة، وتقبل البورجوازيين لهذه الممارسة.

لكن لا يجوز مع ذلك أن نبالغ في تقدير أهمية دور المرأة فـــي اقتصاد المدن، وفي نظام إنتاج العصر بصورة عامة. فلئن أفلح عدد كبير من النساء في تأمين سبل عيشه بواسطة العمل المستقل، فإن غالبية النساء بالمقابل ظلت تعاني الاضطهاد. وتعيش من وراء عمل الزوج الذي كانت تعني بشؤون بيته. وكانت هؤلاء النسوة يقدمن عملا ثانوي الأهمية في منظور الاقتصاد. لـــذا كـان من الطبيعي ألاّ تتساوى تماما حقوق الصانعات الحرفيات والنساء الأعضاء في الاتحادات الحرفية مع حقوق أزاجهن وأشقائهن. فلم يكن في وسع النساء العاملات أن يطالبن بمساواة مطلقة في الحقوق ما دامت غالبية النساء – أو الجزء الأعظم منهن على الأقل – عاجزة عن إنتاج البضائع وعن تأدية دور يعود بالفائدة على المجتمع برمته. فالرجل، في المطاف الأخير، كان وبقي المنتج الأساسي، وخالق سائر الثروات والمنتجات، وذلك بغض النظر عن وضعه. ولهذا السبب بقيت المرأة مجردة من حقوقها في المجتمع والدولة، وظلت تبعيتها داخل الزواج والأسرة على ما كانت عليه في الماضي دون أن يطرأ عليها أي تغيير إيجابي.

يميل المؤرخون البرجوازيون عادة إلى اعتبار العصر الوسيط عصرا مباركا، تميزت فيه حياة الأسرة لسكان المدن بالسعادة والبهجة، وتنعمت فيه بنت المدينة باستقلال وتقدير معقولين. فحتى النساء المسنّات كن موضع تملق الرجال ومداهنتهم. بل أن العصر الوسيط برمته يبدو، بيراعة هؤلاء المؤرخين، وكأنه محاط بهالة من الرومنسية. غير أننا نعلم أن الواقع كان مغايرا تماما. نعرف قسوة ذلك العصر وهمجيته. فقد كانت النساء، على الرغم من تباين مراتبهن الاجتماعية، يعشن في غالبيتهن شروطا صعبة، ويجدن أنفسهن معرضات لكل ما يمكن تصوره من الآلام وعذابات نتيجة ظلامية ذلك العصر. أفلم تنتشر ينتشر خلاله الرأي المظلل القائل أن المرأة هي «أداة الشيطان»؟ وقد نشرت المسيحية فكرة «إماتة الجسد» وأدخلت عادة الصلاة والتهجد حتى الإنهاك، ونصحت بالعفة والصوم. ولم تكن الكنيسة الكاثوليكية تطالب كهنتها ورهبانها فحسب بالعزوبة والتبتل، بل كانت أيضا تدعو الناس عامة إلى إماتة الجسد. فالزواج كان ينظر إليه على أنه تعبير عن غلمة الجسد. ولئن جعلت الكنيسة من الزواج سرا من أسرارها، المقدسة، فقد ظلت رغم ذلك ترى في العلاقات الجسدية بين الزوجين نوعا من الاستسلام للخطيئة. وفي مجمع ماكون الديني (ماكون احدى مدن فرنسا) الذي انعقد في القرن التاسع، صدرت توصية أعلن بموجبها لـ«إماتة الجسد». ويمكن أن نتصور بمنتهى السهولة النتائج التي ترتبت على تصورات كهذه بالنسبة إلى جسد المرأة وحاجاتها الإنسانية.

إن سائر الديانات الموسومة بميسم النظام الأبوي قد أجحفت بحق النساء، ولاسيما عندما أنزلت دونية المرأة بالقياس إلى الرجل منزلة القانون الإلهي. والمسيحية، التي كانت في البداية دين العبيد، والتي استغلت بسرعة مع الأسف من قبل الأغنياء وأصحاب الشأن العظيم، هذه المسيحية غبنت المرأة من وجهة النظر هذه عبنا شديدا. فالمسيحية تدين بانتشارها الهائل في العصر الوسيط لمبادرتها إلى إضفاء طابع الشرعية على الملكية الخاصة، وعلى الهوة الفاصلة بين الطبقات. وعلى استعمال العنف إزاء الفقراء. لقد جعلت المسيحية من الوداعة والصبر فضيلتين كان على الأقنان، الذين لا حقوق لهم، أن يتحولوا بهما كيما يحصلوا على الجزاء والمكافأة في الآخرة. وكان تخدير الدين للفكر والإرادة يحول دون حصول أي يقظة: «آمن ولا تدع الشك يعتريك!». فطبقة كبار مالكي الأرض كانت تحتاج إلى دعم الإله نفسه كي تضمن هيمنتها وتفوقها. وكانت «الإماتة» أمرا مكربا ولا ريب. فترى هل كان الفرسان والملاكون العقاريون أو حتى ممثلوا الكنيسة المتعصبون يحترمون هذه القوانين الحياتية المقدسة؟ كلا، ولا بأي شكل من الأشكال! لقد كانوا يعيشون حياة فجور تبعث على التقزز، ويتركون للرهبان والنساك مهمة «أماتة أجسادهم». لكنهم كانوا يغدقون الهبات على الكنيسة كي تغفر لهم خطاياهم.

لقد كانت المسيحية إذن، من سائر جوانبها، ديانة مناسبة لأصحاب الشأن والأقوياء في هذه الأرض، وذلك ما دامت تكرس اضطهاد الطبقات المحكومة وغير المالكة، ولاسيما النساء المنتميات إلى هذه الطبقات؛ وتسهم في إرهاب أفرادها... ولقد اتهمت المسيحية المرأة بتحريض الرجل على الحب الجسدي، وعمد آباء الكنيسة في العصر الوسيط إلى تجبير كميات خيالية من الصفحات في محاولة منهم لإثبات الطبيعة الخاطئة والآثمة للمرأة. وقد حمَّلوا النساء مسؤولية شهوتهم وغلمتهم هم: وكان الشعب الساذج، والعديم الثقافة، وغير المتعود على أن يفكر بنفسه، يمحض تعاليم الكنيسة ثقة عمياء.

بيد أن فساد الأخلاق لم يتراجع قيد أنملة من جراء تلك التعاليم. ففي العصر الوسيط ازدهرت الدعارة وانتشرت؛ ولو دققنا في عادات ذلك العصر لوجدنا أنه لم يكن يقل فجورا عن عصرنا الرأسمالي البرجوازي. فمع ظهور «الأخلاق المزدوجة»، التي ألقت بكامل وزنها على المرأة، تفاقمت أجواء التزمت والرياء باطراد. فمن الكنيسة إلى رجل الشارع، حق للجميع التدخل في الشؤون الزوجية، فكان أن ظهرت عادة اضطهاد الأمهات العازبات ومطاردتهن. وكثيرا ما كانت هؤلاء الأخيرات يلجأن إلى وضع حد لحياتهن أو لحياة طفلهن. لكن مع ذلك تبقى محاكمات الساحرات – بالمقارنة – أبشع جريمة سودت صفحة الديانة المسيحية.

لقد كانت المسيحية تؤيد كسل الفكر والنزعة المحافظة، ولا تتقبل أي تجديد، وتعتبر سائر أشكال العمل الفكري نحسا وشؤما. فقد كانت العلوم مثلا محاربة من طرف الكنيسة التي كانت تتخوف من قدرة العلماء على فضح الشعوذة الدينية وعلى إزالة الغشاوة على أعين المؤمنين. لذلك، فإن كل من كان يمارس تأثيرا فكريا على مواطنيه، من دون أن يكون من لابسي الجبة، كان يعترض لملاحقة الكنيسة ومضايقاتها.

لكن النساء، «أدوات الشيطان» تلك، كن في أكثر من ميدان أكثر ثقافة من الرجال. فالفارس كان مأخوذا كليا بحروبه، وبغزواته، وبفجوره. كان يقدم على أبشع الأعمال وأفضعها، لكنه لم يكن يستخدم عقله. كان يترك للآخرين مهمة التفكير مكانه. وإذا ما وقع في الخطيئة ذهب إلى الكاهن في كرسي الاعتراف. ولم يكن هذا الأخير ليبخل عليه بالغفران. غير أن الأمور كانت تختلف بالنسبة إلى النساء المتحدرات من أسر نبيلة. فثقافتهن العالية نسبيا، والمسؤوليات التي كن يتحملنها في إدارة الاقتصاد الإقطاعي، نمّت قدرتهن على التفكير وجعلتهن أرفع مستوى بالفكر من أزواجهن. وهذا ما كان يدعو الكاهن المعرّف إلى المزيد من التيقظ والتنبه معهن. فقد كان يسعى بأي ثمن وراء احتواء أفكارهن وإرادتهن. فإن تعذر عليه ذلك، نشب صراع لا هوادة فيه بين المعرّف وزوجة الفارس. ويا ويلها إذا ما أخذ زوجها الفارس بآرائها الحكيمة بدلا من أن يصغي إلى نصائح الكاهن أو الراهب السيئة. فالكنيسة لم تكن لتغفر انتصارا كهذا للمرأة. وكانت تلاحقها، وتضطهدها، وتترقب الظرف المناسب لتدفع بها إلى الهلاك. ولعمري لم يكن ذلك بالأمر الصعب على «المسيحي الصالح»، فالمرأة ما هي في كل الأحوال إلاّ «أداة للشيطان» و«مصدر إغواء». فحتى الصفات الحميدة للمرأة كانت في نظر الكاهن أو الراهب أسلحة موجهة ضدها. فإذا ما نجحت فلاحة مثلا في شفاء جارتها من مرض ألمّ بها. اعتبرتها الكنيسة منافسة لها بسبب قدرتها على ممارسة تأثير نفسي على محيطها. وكانت تسارع إلى إثارة جو من الريبة من حولها: فقد كان عملها من «صنع الشيطان» أو من صنع «السحر» بكل بساطة. وكلما كانت المرأة أكثر ذكاء وثقافة ازدادت مخاطر اتهامها بممارسة السحر من

قبل رجال الكهنوت. وقد أخرجت الكنيسة، طول قرون، سلسلة من المحاكمات للساحرات جرى خلالها اضطهاد نساء وقتلهن على نحو مريع. فبين القرنين الخامس عشر والسابع عشر صعدت الآلاف من الساحرات المزعومات إلى المحرقة. وخلال عام واحد فقط أحرق ما يقارب من سبعمئة «ساحرة» في مدينة فولدا[15] وحدها؛ وفي المنطقة المحيطة ببحيرة كوم في شمال إيطاليا، حوكم ما يقارب من مئة امرأة بتهمة «الاتصال مع الشيطان». وثمة كتاب عنوانه **مطرقة الساحرة** كان يعطي وفرة من المعلومات الدقيقة للتعرف إلى الساحرة ولتجنب أذى سحرها. والواقع أن عددا كبيرا من ضحايا هذا «الورع» المسيحي انهرن تحت التعذيب واعترفن بأمور عجيبة غريبة هي طبعا من نسج الخيال. هنالك من أكدت مثلا أنها قد شاركت في «عيد الساحرات» فوق قمة الجبل الأقرع، وأنها قد وقعت على صك مع الشيطان، وتحولت إلى حيوان، ورمت الرجال بالسحر، وجلبت لهم الغم والمرض، الخ.

وكان الناس العاديون، الأميون والمخدعون، يصدقون كل هذه «الخطايا»، وكان في ذلك ما يخدم مصلحة رجال الدين. لكن ما يهمنا معرفته نحن هو أن النساء في ذلك العصر لم يكن خادمات الكنيسة وبناتها المنصاعات، وإلاّ لما دللت العقول المحدودة على ذلك القدر من الحنق والغيظ تجاههن أثناء محاكمات الساحرات العديدة. ولم يجر ترويض المرأة نهائيا إلاّ مع الأيام، عندما فقدت طاقاتها الفكرية والعلمية. إن مطاردة النساء بحجة السحر والشعوذة بدأت في منتصف العصر الوسيط. وقد بدت سيرورة هذه المطاردة بعد انطلاقها وكأنها غير قابلة للتوقف. فقد استمرت طيلة قرون، حتى بعد أن عادت المرأة من جديد أسيرة طناجرها وأداة في خدمة زوجها.

وسوف نلخص محاضرتنا اليوم على النحو الآتي: من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر، أي في عصر الإقطاع والاقتصاد الطبيعي، وجدت المرأة نفسها، على الرغم من خضوعها وتجردها من الحقوق، في وضع أفضل بكثير من ذاك الذي أصبح من نصيبها في العصر التالي، الذي بشّر بالاقتصاد الرأسمالي وتميز بازدهار التجارة، والرأسمال، والصناعة اليدوية.

والمرأة الارستوقراطية، المسؤولة عن تنظيم شؤون القصر، كانت تتمتع بعدد من الامتيازات الناجمة عن ثروتها، والتي كانت تمنحها نوعا من السلطة على بقية طبقات المجتمع. لكنها في علاقتها مع زوجها كانت تجد نفسها مجردة من سائر الحقوق، وخاضعة له حسب القانون. فلم تكن ثمة مساواة بين الجنسين. أمّا الصانعة الحرفية، التي كانت تتمتع ببعض الحقوق في إطار اختصاصها كممثلة عن مهنة منتجة، فقد كانت هي الأخرى تجد نفسها مجردة من سائر الحقوق داخل أسرتها حيث كانت سلطة رب البيت على الزوجة والأولاد لا تعرف قيدا أو شرطا. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الأسرة الفلاحية. صحيح أن الفلاح كان، من الزاوية النظرية والرمزية، ومن باب الحنين إلى الماضي، يقدر زوجته ويعتبرها المحافظة على العشيرة والمنتج الأساسي في الاقتصاد؛ لكنه على الصعيد العملي كان يعاملها وكأنها خادمته أو عبدته. هكذا كانت تعيش المرأة في ظل النظام الإقطاعي.

ولقد كان على المرأة، قبل أن تتمكن من التحرر نهائيا من هذا العبء الثقيل، أي من دور الخادمة أو الأمة المجردة من سائر الحقوق، أن تكابد محنا قاسية جديدة أي أن تكسب لقمة عيشها من وراء عملها كعبدة مأجورة في ظل سيطرة الرأسمال. لقد أفسحت الرأسمالية في المجال أمام المرأة كي تشارك في العمل المنتج، ووفرت بذلك الشرط الضروري لنضال المرأة من أجل المساواة والتحرر. بيد أن تحرر المرأة النهائي لا يمكن أن يحصل إلا في ظل نظام الإنتاج الأكثر تطورا في عصرنا – النظام الاشتراكي – أي في ظل نظام يجيد الاستفادة من طاقات المرأة الإنتاجية ويضعها في خدمة المجتمع.

[15] - فولدا مدينة في ألمانيا الغربية. –م-

# المحاضرة الخامسة: وضع المرأة في عصر ازدهار الرأسمال التجاري والصناعة اليدوية

سننتقل أيتها الرفيقات اليوم إلى تحليل وضع المرأة في مرحلة ولادة الرأسمالية. وكنا، في المحاضرة الأخيرة، قد عالجنا النظام الإقطاعي، ونظام القنانة، والتطور الضعيف للتجارة التبادلية، وازدهار الصناعة الحرفية في المـدن. وقد تبين لنا كيف انه في ذلك العصر –كما في العصور السابقة للتطور الاقتصادي– ارتبطت حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع بالموقع الذي احتلته على صعيد الإنتاج. ففي عصر الإقطاع والاقتصاد الطبيعي شاركت معظم النساء في الإنتاج. لكن الاقتصاد العائلي الفردي والخاص نحّى النساء عن العمل المنتج الذي تعود فائدته على المجتمع بأسره، وحصرهن في إطار العمل المنتج الذي لا تستفيد منه إلاّ الأسرة. ومع أن المرأة كانت تبذل طاقة كبيرة في نشاطها المنزلي وتؤدي عملا جسديا مرهقا، فإن عملها هذا لم يكن معترفا به على صعيد الاقتصاد القومي لأنها لم تكن تستطيع أن تبيع إنتاجه.

ولقد لاحظنا أن وضع المرأة في المجتمع الوسيط كان يختلف باختلاف انتمائها الطبقي. وكان مجتمع ذلك العصر يتألف من الطبقات التالية: طبقة النبلاء، وطبقة البرجوازية (طبقة سكان المدن) وطبقة الفلاحين والأقنان.

الفلاحة المنتمية إلى طبقة الأقنان كانت مسلوبة من سائر حقوقها، اسوة بالفلاح القن وللأسباب عينها. فالمرأة والرجل هنا كانا مستعبدين ومجردين من الحقوق. كان الفلاح في ألمانيـا مثلا يحترم زوجته بصورة ما، نظرا لحفاظ التقاليد الشعبية على عناصر من وظيفتها السابقة في الاقتصاد الطبيعي. بالمقابل، فإن المرأة لدى القبائل البدوية في العصور القديمة كانت مجرد أمّة وخادمة لزوجها (لقد تأثرت الطبقة الفلاحية الروسية عميق التأثير بعادات البدو وتقاليدهم).

ومع ظهور الملكية الخاصة والأسرة توطد النظام الأبوي لدى الطبقة الفلاحية أيضا، وحصر نشاط المرأة من جديد في إطار العمل المنزلي الضيق. وقد شاركت فئة من النساء البورجوازيات في الإنتاج، لكنهن ما كن يمثلن الغالبية لا من قريب ولا من بعيد. أمّا الصناعة الحرفية الحرة فكانت، بصفتها عضوا في رابطة مهنية، تتمتع ببعض الحقوق، وذلك بمقدار ما كان إنتاجها يساهم في زيادة ازدهار المدينة.

بيد أنها، داخل الأسرة، ظلت تخضع لسلطة زوجهـا أو والدها الذي بقي عماد الأسرة كما في الماضي.

وفي طبقة السادة وكبار الملاكين العقاريين، كانت المرأة تعيش تحت سيطرة زوجها؛ لكنها كانت تنعم مع ذلك بقدر من الاحترام والتقدير لأنها كانت مسؤولة عن تنظيم الاقتصاد المنزلي الإقطاعي. بيد أنه في عصر الإقطاع على وجه التحديد تراجع الاقتصاد الطبيعي لصالح الاقتصاد التبادلي، كما تطورت ونمت الصناعة الحرفية. وقد فرض المال نفسه عندئذ كوسيلة تبادل، وتضاعف بسرعة عدد الخدم الذين كانوا ينجزون الأعمال مقابل أجر. وقد أدى ذلك إلى الانتقاص من دور المرأة كمسؤولة عن التنظيم الاقتصادي. فلم يعد ثمة ضرورة لتخزين المؤن لعدة سنوات أو لمراقبة الإنتاج المنزلي داخل القصر ما دامت معظم الحاجات باتت تلبى بجولة من التبعض في المدينة التجارية أو الحرفية المجاورة. القصور المحصنة، التي كانت بين القرنين التاسع والثاني عشر وحدات اقتصادية مغلقة خاضعة لإشراف سيدة القصر، تحولت إلى أوكار لقطاع الطرق. فالفرسان ما عادوا يسعون إلاّ وراء زيادة أرباحهم إلى أبعد حد ممكن، وذلك لتزويد قصورهم ودويهم بشتى مظاهر البذخ والترف. ولم يتوانوا، في سعيهم وراء ذلك، عن مص دماء الفلاحين حتى القطرة الأخيرة وعن فرض الضرائب الباهظة على بورجوازية المدن. وجاء يوم نفرت فيه النساء الأرستقراطيات من شتى أشكال العمل، بما في ذلك عملهن المنزلي الخاص. وقد تخلين عن إدارة بيوتهن للأقنان والخدم. وأضحت مهمتهن الأولى والأخيرة «التفريخ»، أي إنجاب الأطفال.

بعد أن بلغ الشكل الاقتصادي الإقطاعي ذروته، تحول إلى عائق بالنسبة إلى التطور اللاحق لقوى الإنتاج. كذلك كان الأمر بالنسبة إلى عمل الأقنان. فالنظام الاقتصادي الجديد الذي كـان قيد الولادة يسعى وراء تحقيق أعلى حد من الربح من عمليات التجارة والمبادلة. وبمقتضى قوانين التطور الاقتصادي المحتومة أضحى النظام القائم بائدا، وحكم عليه بالزوال ليحل مكانه نظام جديد قائم على تجارة التبادل، النظام الرأسمالي.

أستميحكن صبرا. فقبل أن ننتقل إلى تحليل وضع المرأة في النظام الرأسمالي لابد أن نوضح أن الرأسمالية لم تظهر فجأة بكامل قوتها، أي كما نعرفها اليوم. لقد مرت طبعا بعدد من المراحل خلال تطورها. بدأت بسيرورة تمركز الرأسمال إن في التجارة وان في الصناعة اليدوية وفي نهاية القرن الثامن عشر تطورت الصناعة اليدوية بالتدريج إلى أن أخذت شكل المصنع أو المنشأة الصناعية. عندئذ تغلب الرأسمال الصناعي على الرأسمال التجاري وأصبح العنصر الطاغي أكثر فأكثر على الاقتصاد. فكانت مرحلة منافسة شرسة خاض خلالها صغار المنتجين وكبارهم صراعا لا هوادة فيه. وقد حطم الرأسمال الكبير صغار المنتجين بلا رحمة، وأغرق سوق العمل باستمرار بفائض من اليد العاملة. وفي القرن التاسع عشر اندمجت المنشآت واتحدت لتشكل التروستات التي فرضت نفسها بالتوازي مع انتصار الإنتاج الكبير. من جهة أخرى، فإن ثمة قوة كانت لا تزال مجهولة حتى الآن ظهرت في النظام الاقتصادي الرأسمالي، أعني الرأسمال المالي.

لقد دفع فائض إنتاج الدول الأكثر نموا، والبحث عن أسواق جديدة للرأسمال المتراكم، دفع بالدول الرأسمالية إلى انتهاج سياسة غزو استعماري. ومذاك تحتم على النظام الرأسمالي، الذي بلغ ذروته، التراجع والانهيار، نظرا لضرورة الاستمرار في زيادة القوى الإنتاجية التي يقتضيها التطور الاقتصادي. والحال أن النظام الرأسمالي يحول دون انتشار هذه القوى ولا يدع من مجال أمام تفتح الطاقات المنتجة الأساسية. وثمة مخرج واحد فقط لهذا الوضع: قيام نظام اقتصادي أكثر تطورا بعد، يسمح بتفتح النشاط الاقتصادي الخلاق للطبقة الكادحة، وبنمو كامل طاقات عملها الكامنة؛ أعني قيام نظام إشتراكي. ولئن تعمدت الابتعاد قليلا عن موضوعنا الأساسي، فلكي أعطيكن فكرة شاملة –وإن بدائية- عن تاريخ التطور الرأسمالي.

لكن لنعد الآن إلى بداية سيرورة التطور هذه، إلى مرحلة ولادة الرأسمالية التجارية حيث تفاقم الصراع بين الإقطاعية وبين الرأسمالية التي حكمت بالزوال على الاقتصاد الطبيعي. في بعض الأقطار، كإيطاليا مثلا، استكملت هذه السيرورة مراحلها في مطلع القرن الثاني عشر. وفي أقطار أخرى، كفرنسا وإنكلترا، لم تنطلق هذه السيرورة قبل القرن الرابع عشر، وقد استمرت في ألمانيا طوال القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، أمّا في روسيا فإن هذا التطور لم يبدأ إلاّ في مطلع القرن الثامن عشر واستمر حتى القرن التاسع عشر. وفي آسيا لا تزال هذه السيرورة جارية المفعول. ونستطيع أن نعيد هذا التفاوت في التطور الرأسمالي لمختلف الأقطار إلى جملة من الظروف التي غالبا ما تكون في الواقع من صنع المصادفة. والطور الأول من النمو الرأسمالي حصل في كل مكان تقريبا على شكل واحد. ولما كان هذا الطور ثقله الخاص والحاسم على مصير الأجيال اللاحقة من النساء، فقد رأينا التوقف عنده مطولا وخصه باهتمام مميز.

ما الذي ميز النظام الرأسمالي؟ وبمَ اختلف عن المراحل السابقة للتطور الاقتصادي؟ إن النظام الرأسمالي ما كان يعتمد على عمل الفلاحين الأقنان، وإنما على عمل الأجراء الأحرار. وفي ظل الاقتصاد الطبيعي، حيث كانت التجارة التبادلية ضعيفة الشأن والنمو، كان الإنتاج موجها نحو تلبية الحاجات الحيوية لا نحو البيع. وفي الإنتاج الحرفي، كان الصانع الحرفي يعمل بناء على الطلب ولتلبية عدد محدود من الأسواق. لم يكن يبيع قوة عمله، وإنما نتاج هذا العمل. أمّا في ظل نضام الإنتاج الرأسمالي فقد بات الأجير يبيع للرأسمالي قوة عمله. وفي العصر الذهبي للصناعة الحرفية، لم يكن المعلم يعير زيادة الإنتاجية أهمية تذكر. فالأسعار كانت تحدد من قبل الروابط المهنية، والطلب على إنتاجه يتوفر من دون أن يشغل باله به. وهكذا لم تسجل القوى الإنتاجية إلاّ زيادة بطيئة للغاية. أمّا في ظل النظام الرأسمالي، فإن المقاول، أو الوسيط، يسعيان بدأب وراء المزيد من الربح، وهذا يعني التركيز على فتح أسواق جديدة وعلى زيادة الإنتاجية في آن واحد. وقد تم تحقيق الهدف الأخير عن طريق استغلال أكبر للعمال، وأيضا عن طريق إدخال أشكال جديدة من العمل – منها نظام الصناعة اليدوية والتطور التقني. وبينما مان المعلمون، في ظل نظام الطوائف المهنية، يسعون بشتى الوسائل الممكنة للحد من عدد صنّاعهم، وذلك خوفا من المنافسة، سعى الرأسماليون بالمقابل وراء الاستفادة من أكبر عدد ممكن من الشغيلة. وقد قام بينهم تبارٍ على قوى العمل الرخيصة، مما أتاح الفرصة لإشراك النساء في الإنتاج.

إن مرحلة الرأسمالية الأولى، التي امتدت بين القرن الرابع عشر وبين السابع عشر والثامن عشر حسب الأقطار، تميزت بقسوتها الفائقة بالنسبة إلى الذين لم يحالفهم حظ الانتماء إلى الطبقات المالكة. كان عصرا أسود، مضطربا، غنيا بالمعاني بالنسبة إلى البشر، عصرا انتهت فيه الحروب الأهلية الدائرة رحاها بين الارستوقراطية المنحطة والبرجوازية الصاعدة بتحطيم نظام الإنتاج السابق.

ولادة هذا النظام الاقتصادي الجديد لم يحصل من دون أضرار وخسائر. فقد حولت مدن وقرى برمتها إلى رماد. وتضاعف عدد الفقراء، والمشردين، والتائهين بلا مأوى على نحو مثير للقلق. وخلال فترة قصيرة نسبيا، عجت سوق العمل بالنساء وحدهن. فنساء الحرفيين الذين بارت صناعتهم، ونساء الفلاحين الراغبات في التخلص من أعباء السادة الثقيلة، وأرامل الحروب الأهلية والقومية المتلاحقة، بالإضافة إلى أرتال اليتيمات والنساء الجياع، اجتحن المدن والتجأن إليها زرافات. وقد سقط معظمهن في الدعارة، في حين عرض بعضهن عمله على معلمي الحرف بعناد وثبات ونادرا ما نلقاهما في أيامنا. وما أن وفقن في الحصول على عمل حتى جاهدن من أجل تدعيم موقفهن. كن في أغلب الأحيان من الأرامل أو من بنات الأرامل، وقد عقدن العزم على تسخير مهارتهن في العمل أو مكرهن ودهائهن للعثور على زوج مناسب في الورشة. وقد بلغت هجمة قوى العمل الرخيصة على الورشات حدا في القرن الرابع عشر ومطلع القرن الخامس عشر اضطرت معه الروابط المهنية إلى فرض قوانين وقيود على اقتحام النساء ميدان الصناعة الحرفية بغية الحد من منافستهن الشديدة. وقد استطاعت بعض الروابط المهنية إقناع المعلمين بضرورة العدول عن قبول النساء صانعات حرفيات. كما حظر على النساء العمل في بعض المهن. ففي فرنسا على سبيل المثال صدر قانون في عام 1640 حرّم بموجبه على النساء صنع الدانتيلا بالمخرز، علما بأن هذه المهنة هي من المهن النسوية التقليدية والنموذجية.

وقد اضطرت النساء، تحت وطأة الجوع، والفقر، وغياب الحماية القانونية، إلى الرضوخ للتشريعات الموجهة ضدهن. فتوجهن إلى المهن التي لم تكن محصورة بالرجال وحدهم؛ وبما أن فرص نجاحهن كانت ضعيفة ومحدودة فقد راودهن الشك بصدد قيمة قوة عملهن الخاصة. وهذا ما أدى إلى تفاقم شروطهن الحياتية. فلا عجب إن كان عدد الأديرة قد تضاعف على نحو غير مألوف، بدءا من نهاية القرن الثالث عشر. فقد كان الدير هو المأوى الأمين للقرويات أو لنساء المدن الوحيدات اللواتي لا حول لهن ولا قوة. فالدير كان يؤمن لهن الحماية من الفقر ومن عنف الطبقات السائدة. بيد أن النساء الارستوقراطيات كنّ يخترن حياة الدير لأسباب أخرى، للهرب من استبداد أزواجهن أو آبائهن. وفي العصر الوسيط الأدنى فتحت ملاجئ للنساء الوحيدات أطلق عليها اسم بيوت المترهبات. وكانت هذه البيوت

تمول بشكل عام بهبات المحسنين الأغنياء الراغبين في التكفير عن خطاياهم وفي أديرة لنساء عاملات، تتحكم بهن عقلية متدينة صارمة. وكانت نزيلات هذه البيوت يعشن حياة زهد وتقشف، ويتعهدن بتأدية سائر الأعمال التي يوكل بها إليهن. كن يرتدين لباسا خاصا ويضعن على رأسهن منديلا أبيض، يعرف باسم طاقية المترهبة، وذلك كي يتميزن عن بقية نساء المدينة. كن يقمن بسائر المهام التي يطالبهن بها البرجوازيون، من عيادة المرضى، إلى الخياطة، إلى الغزل، الخ. وقد ازدادت بيوت المترهبات بين القرن الثالث عشر ومطلع القرن الخامس عشر، ثم اختفت وزالت بالتدريج. ومرد هجرانها إلى ظهور ورشات المصانع اليدوية التي راحت تستقطب النساء الوحيدات.

لقد عمّد القرنان الخامس عشر والسادس عشر باسم «عصر النهضة» الشهير. والأصح في نظرنا هو اسم «مرحلة تكوّن الرأسمالية». فقد أضحى الاقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي ملكا للماضي. وباتت القوى الإنتاجية تطالب بنظام اقتصادي جديد لتضمن استمرار تفتحها وازدهارها. الرأسمال التجاري الوليد كان يبحث عن وسائل جديدة لزيادة أرباحه. وحل مكان المالك الإقطاعي الكبير، الذي كان يقود أقنانه بالهراوة، المقاول الوسيط الذي راح يشتري قوة عمل الفقراء، مرغما البروليتاريا المتنامية باطراد على أن تملأ جيوبه بالأموال. وكانت النساء، اللائي لا حول لهن ولا سند، الضحايا الأولى لطبقة المقاولين الجشعين هذه. وقد ظهر في ذلك الحين، إلى جانب الإنتاج الحرفي الخاضع لإشراف الطوائف المهنية، فرع اقتصادي جديد: «العمل في البيت». وقد انتشر هذا الضرب من العمل في سائر الأقطار الأوروبية تقريبا بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر.

كان العمل في البيت يمثل شكلا وسيطا بين الصناعة الحرفية وبين العمل المأجور. كان يختلف عن العمل الحرفي من حيث أن هذا الأخير لم يكن يحتاج إلى وسيط بين المنتج وبين المشتري. في العمل في المنزل بالمقابل كان المنتج يوزع إنتاجه بواسطة مشتر يحتكر سوقا محددة. لقد تخلى العامل في البيت إذن عن جزء محدد من أرباحه لصالح الوسيط. فكان عليه أن يزيد من مردوده باستمرار كي يؤمن تلبية لائقة لحاجاته. الأمر الذي أدى إلى زيادة في الإنتاج بشكل عام وأيضا إلى إيجاد ضرب جديد من الاستغلال.

* * *

مع تزايد عدد العاملين في بيوتهم، والذين كانوا يجدون أنفسهم مضطرين إلى الإنتاج أكثر فأكثر لتأمين معيشتهم، أضحى من الضروري مطالبة المشتري الوسيط لا لتأمين بيع ذلك الإنتاج وتصريفه فحسب، وإنما أيضا بتأمين المواد الأولية الضرورية للعمل. فكان الانتقال من العمل على القطعة إلى العمل المأجور.

بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر انتشرت في المدن الإيطالية الكبرى، إلى جانب العمل الحرفي الآفل، سلسلة من الصناعات المنزلية. ونخص من بينها بالذكر صناعة النسيج، والغزل، وتطريز الأقمشة الحريرية وغيرها من الأعمال النسوية التقليدية. وفي المنطقة الفلمنكية من هولندا وفي انكلترا، رأت النور في القرنين الخامس عشر والسادس عشر صناعة الألبسة والأقمشة. وكان الإنتاج بإشراف متعهدين يتعاقدون مع عمال يعملون في بيوتهم. لم تشارك في هذا الإنتاج النساء الفقيرات والمعدمات فحسب. فقد رأت الفلاحة أيضا في العمل المنزلي فرصة للشغل من دون الاضطرار إلى مغادرة دارها أو أسرتها. وقد تحول العمل المنزلي، في عصر تنامت فيه باطراد متطلبات مالك الأراضي الكبرى، إلى دخل اقتصادي هام بالنسبة إلى الكادحين في الأرياف. لكن مع تزايد عدد الرجال المشاركين في الإنتاج، اشتدت قسوة أساليب استثمار المتعهدين وتفاقم شرط الفقراء والمعدمين. وكان وضع النساء يدعو إلى الرثاء حقا، فقد كان المتعهدون والمقاولون واثقين تماما من قدرتهم على التحكم بهؤلاء المسكينات وعلى فرض مشيئتهم عليهن. كانوا يستطيعون مثلا أن يهددوا الفلاحة الهاربة من ريفها بتسليمها إلى سيدها، وان يتهموا الحضرية المتوحدة بالعهر والتشرد، الأمر الذي كان يعرّضها لعقوبات شديدة ومخزية. لهذا السبب رضخت العاملات في البيوت، ومن بعدهن أجيرات المصانع اليدوية، لشروط مصاص الدماء ذاك الذي يسمى بالوسيط.

لئن خضعت المرأة، في عصر الصناعة الحرفية الذهبي، لوصية زوجها ولم تتمتع بأي حقوق داخل أسرتها، فإنها بالمقابل، بصفتها عضوا ومنتجة في الروابط الحرفية، كانت تحظى باحترام الجميع وتقديرهم. وقد فقدت العاملة المنزلية هذا الامتياز. فعملها المنهك – كانت تعمل منذ الصباح الباكر وحتى ساعة متأخرة من الليل – كان في نظر المقاول مجرد تكملة لنشاطها المنزلي. حتى قوانين الروابط الحرفية التي كانت، على محدوديتها، تحمي عمل النساء في الورشات الحرفية، لم تعد تسري على العاملات في البيوت. ولم تتغير هذه الأوضاع الشاذة حتى أيامنا هذه: فالنساء اللواتي يعملن في البيوت يعانين إجحافا فاضحا شائنا. ولن نبالغ إذا ما قلنا عن نظام العمل المنزلي انه نظام استغلال دموي.

إن جانب الشقاء والصعوبة في العمل المنزلي قد تمثل بأيام العمل الطويلة من جهة، وبالأجور المنخفضة من جهة أخرى. فالمنافسة المتعاظمة باطراد بين العاملات في بيوتهن، وخوفهن من خسارة طلبات المقاول، عاملان لعبا دورهما في حمل العاملة المنزلية المسكينة، وغير المنظمة، على القبول بأيام عمل تتراوح بين أربع عشرة وخمس عشرة ساعة. ولم يكن دخلها يرتفع مع ارتفاع ساعات عملها، بل

كان العكس هو الصحيح. وجاء يوم اضطرت فيه إلى المتاجرة بجسدها على المكشوف. وهكذا انتشرت الدعارة بزخم غريب خارج البيوت الخاصة، وذلك في المدن التي كانت فيها الرأسمالية الوليدة قد نجحت في ارساء جذورها وتثبيت قواعدها.

كثيرا ما كان أولئك المقاولون، والمتعهدون، والتجار، رجلا يتميزون بالإقدام والجرأة. وقد قاموا، في سعيهم الدائب وراء أسواق جديدة، برحلات استكشافية محفوفة بالمخاطر، موسعين بذلك أفق عملهم. فالبحث عن أسواق جديدة كـــــان وراء اكتشاف القارة الأميركية (1493)، ووراء فتح طريق الهنـــد أمام الملاحة. الطبقة الرأسمالية التي كانت آنذاك في أوج نشاطها وازدهارها أخذت على عاتقها حماية تطور العلم وحرية الفكر. فالمواقف المتخلفة التي كانت قد رافقت في السابق ولادة النظام الرأسمالي، أي الجمودية، والعبودية، والإيمان الأعمى بقيم قانونية وأخلاقية بائدة، باتت من الآن فصاعدا تشكل عائقا يحول دون التطور الاقتصادي. وقد تخلصت البرجوازية الصاعدة بسرعة من هذه المفاهيم البائدة. فقوّضت دعائم قلعة الكنيسة الكاثوليكية المسيطرة وأرغمت ممثلي الكنيسة على الاعتراف بسلطان المال. كما أنها ذهبت إلى حد التشكيك في عصمة الحبر الأعظم وإلى إعادة النظر فيها. وقد رفعت البرجوازية في الحروب الدينية راية الثورة وناضلت ضد الإقطاع وكبـــار مالكي الأرض. ونجحت البرجوازية كذلك في فرض التصور القائل أن الرأسمالية أثمن بكثير من الملكية العقارية اللا مضمونة المردود والإنتاج.

لقد ترافقت مرحلة الانتقال هذه إلى نظام جديد مطلق الجدة بسلسلة من الأزمات الحادة. بيد أنها كانت مرحلة غنية ومتألقة، وضعت حدا لأجواء القرون الوسطى المظلمة، والخانقة، والقاسية. فبعدما اكتشفت البشرية قوانين دوران الأفلاك وغيرها من الحقائق العلمية الأساسية، انطلق تطور العلم والفكر بإيقاع سريع. ومع سقوط التقسيم الطبقي للمجتمع إلى طبقة النبلاء، وطبقة رجال الدين والطبقة الثالثة، تمركزت الثروات المكتسبة بسرعة بين أيدي أقلية، في حين عانت الغالبية الساحقة افتقارا شديدا. ولم يعد هنالك سوى طبقتين رئيسيتين تواجه واحدتهما الأخرى: طبقة الذين يملكون وطبقة الذين لا يملكـــون. وقد حثت ولادة الاقتصاد النقدي النبلاء على استبدال السخرات اليومية بضرائب نقدية ثقيلة الوطأة على كاهل الفلاحين، الأمر الذي ساهم في تفاقم تأزم العلاقات بين المالكين العقاريين والفلاحين، وقد رفع هؤلاء الأخيرون راية التمرد على السادة. والتحقوا بصفوف «الدين الجديد»، أي باللوثرية والكالفانية وغيرهما من المذاهب. فكان أن اجتاح أوروبا مد عارم من الحروب الفلاحية، وانقسم الناس في المدن إلى فرقتين: من جهة أولى الأغنياء وممثلو الرأسمال التجاري، ومن جهة أخرى حرفيو الطوائف المهنية والعمال المنزليون. وكانت بداية حرب خفية بين الفريقين. وكان التجار الميسورون هم الذين يشرفون على إدارة المدينة. وقد حاولوا فيما بعد توسيع رقعة نفوذهم إلى الأرياف، حيث كان الفلاحون المعانون من إملاق شديد يسعون، بواسطة العمل المنزلي، إلى تأمين المال الضروري لتسديد الضرائب والأتاوات المفرطة عليهم. ولم تعد الحياة سوى صراع يائس، لا هوادة فيه من أجل البقاء. فالعالم الإقطاعي المصاب بالشيخوخة راح يتداعى. أمّا الرأسمالية فكانت لا تزال تحبو وتخطو خطواتها الأولى.

لكن ماذا عن وضع المرأة الاقتصادي في عصر الأزمة الاقتصادية ذاك؟

إن التشريعات الجديدة التي صدرت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ظلت تعتبر المرأة، كما كانت عليه الحال في الماضي، كائنا قاصرا وخاضعا للرجل. والواقع أن وضع المرأة سجل تراجعا وترديا في عصر النهضة الباذخ بالمقارنة مع ما كان عليه في ظل أعراف القرون الوسطى وتقاليدها. فدفاعا عن مصلحة الرأسمال، حظر توزيع الثروات المتراكمة وتقاسمها بين عدد كبير من الورثة، فكان أن فقدت البنات حقهـن في الإرث. في عصر الفروسية كانت المرأة هي المالكة الشرعية لمهرها. وقد حرمها مشرعو عصر النهضة من هذا الحق عندما قرروا بأن كامل ما تملكه الزوجة يذهب إلى الزوج، وذلك من قبيل توطيد سيرورة تراكم الرأسمال. وقد صدرت قوانين لمعاقبة الدعارة، لكن هذه القوانين لم تتوقف عند الشروط والأسباب التي تدفع المرأة عادة إلى ممارسة حرفة البغاء. إن النظام الاجتماعي الجديد، الناجم عن استيلاء البورجوازية على السلطة، لم ينتزع المرأة من طغيان القرون الوسطى ولم يدخل أي تحسين على شروط حياتها. فقد استمر استلابها، واستعبادها، واستغلالها، وإنما بأشكال جديدة لم تكن معروفة من قبل.

ونصادف في هذه المرحلة المضطربة والمتناقضة نماذج نسائية هي على طرفي نقيض من بعضها بعضا. فقد كان هنالك، من جهة أولى، ارتال النساء الرازحات تحت عبء العمل والهموم، والمجردات من سائر الحقوق، والمرغمات على الخضوع لـ«محسنهن»؛ وكان هنالك من جهة أخرى النساء المتطفلات والعاطلات، السابحات في أجواء البذخ والترف، واللاهثات وراء شتى أنواع التسلية هربا من السأم القاتل. وقد عهدت هؤلاء الأخيرات، أي زوجات الكونتات والأمراء المنهمكات بتبذير أموالهن، عهدن إلى الخدم بمهمة بيوتهن وأولادهن. صحيح أن هؤلاء المتطفلات كنّ محرومات من الحقوق، اسوة بالبائسات من النساء، بيد أنهن ما كنّ يعانين كثيرا من هذا الاستلاب ما دام المال والجاه يوفران لهن حياة ممتعة. وقد بقي الزواج بالنسبة إليهن قضية تجارية، صفقة مالية ليس إلاّ. وبما أن نفوذ الكنيسة قد تراجع، ما عادت هؤلاء السيدات يستشرن الكهنة لحل مشاكلهن العاطفية. فقد كانت هنالك دروب ملتوية أخرى للاحتيال على القانون. وهكذا قدم لنا عصر النهضة لوحة مبرقشة من التهتك والشطط الغرامي. وقدم وصف كتاب العصر، ومن بينهم المؤرخ والكاتب الهجائي بوكاشيو[16]، بكثير من الدقة والأمانة، وبلا أي مواربة، الأجواء اللا أخلاقية السائدة آنذاك.

---

[16] - كاتب إيطالي من القرن الرابع عشر (1313-1375) وصف حياة بورجوازيي فلورانسا اللاهثين وراء العلم والملذات. مؤلف كتاب «ليالي ديكاميرون» الشهير. –م-

لقد تحولت نساء الطبقة السائدة في عصر النهضة إلى كائنات بلا روح، إلى منافقات، متعجرفات، متطفلات، مهمتهن الأولى والأخيرة الترفيه عن الرجال. وما كانت هؤلاء المتطفلات على المجتمع يعرفن أي أمر اهتمامهن باستثناء الموضة ووسائل التسلية. ولا ريب في أن راهبات القرون الوسطى، المهتمات بـ«الحقائق الأبدية»، كنّ متفوقات بكثير على أولئك النساء، كما تفوقت عليهن سيدات القصور المسؤولات عن حسن سير الاقتصاد المنزلي الإقطاعي واللواتي كنّ يشاركن بكثير من الشجاعة في الدفاع عن القصر المتعرض لهجوم الأعداء.

لكن عصر النهضة لم يتسم بالجوانب السلبية فقط. ففي عصر التحولات الهامة هذا، أشرعت الأبواب أمام الإبداع البشري في شتى الميادين، بدءا من أساليب الإنتاج الجديدة ووصولا إلى فتوحات العلم والفلسفة. وقد انكب العقل والإرادة البشريان على الاكتشاف والتجريب معا.

ولم يسبق أن ارتدت الفرديـــة الإنسانية القيمـة التي ارتدتها في عصر النهضة. ففي الحاضرتين اليونانية والرومانية كان يُعترف بالفرد كمواطن من مواطني الدولة لا ككائن بشري. وفي العصر الوسيط كانت قيمة الإنسان رهن ألقابه ووظيفته الاجتماعية. أمّا البورجوازية الصاعدة فقد طالبت بحق الاعتراف الفردي. ففي المرحلة الأولى لتراكم الرأسمـــال، كانت ثروة التاجر أو المقاول تعتبر حصيلة عمله وخصاله الشخصية من مثابرة في العمل، وشجاعـة، وتصميم، وقـــوة عقـــل وإرادة. لهذا السبب، فإن البرجوازية، التي كانت تضع الثـروة فوق الرتبـة والألقاب، رفعت إلى المرتبة نفسها المواهب، والجدارات، والإنجازات الفردية المستقلة عن أصول العائلية. وقد لعبت هذه التصورات الجديدة دورها في تحديد العلاقة بالمرأة، وإن داخل الطبقة البورجوازية فقط.

فخلال هذه المرحلة الانتقالية، تمتعت المرأة المتفوقة، المنتمية إلى البرجوازية الصاعدة، بقدر من الحقوق وبعدد من الحريات. والواقع انه لم يكن حتما على النساء البورجوازيات هدر أوقاتهن في الحفلات واللقاءات الاجتماعية؛ فقد أطلقت أمامهن حرية الانكباب على الدراسات العلمية والفلسفية. وكان من وسعهن أيضا أن يزدن من سعة معلوماتهن باتصالهن بمشاهير مفكري عصرهن، وبالمشاركة في الحياة السياسية إذا ما أردن. إذن لقد كان لعصر النهضة أيضا رعيله من النساء القويات الشخصية، والبليغات الكلمة. وقد تراسل العديد من النساء مع فلاسفـة وشعراء عصرهن. وقد التفت من حولهن وجوه تقدمية تشاركهن آراءهن. وقد فرضن حمايتهن على الكثير من الباحثين، والفنانين، والشعراء، وشجعنهم في عملهم.

وعندما نشبت الحروب الأهلية حاربت النساء بشجاعة إلى جانب الرجال، وذلك في صفوف الفرقتين المتقاتلين على حد سواء. كما شاركن في الحروب الدينية، التي أضرمت النار في أوروبا من أقصاها إلى أقصاها، والتي كانت محور الصراع بين الإقطاعية والبورجوازية. وكثيرا ما كنّ يثرن دهشة أعدائهن بشدة مقاومتهن وقوة صمودهن. إن حروب القرن السادس عشر الأهلية (أعني حرب الكالفينيين البورجوازيين ضد النبلاء الكثالكة في فرنسا، وصراع اللوثريين ضد أنصار الكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا، وحرب الكثالكة والبروتيستانت في إنكلترا، الخ)، إن هذه الحروب كثيرا ما نجحت في انتزاع النساء من بيوتهن وفي دفعهن إلى ساحات القتال. ولم يجازفن بفقدان أملاكهن فقط، بل تعرضن أيضا للمجازر، والسجون، وللصعود إلى المحرقة جنبا إلى جنب مع الرجال من «الهراطقة».

ولم تتقاعس النساء عن النضال أمام إعصار الحروب الأهلية. فقد انتصرت غريزتهن الطبقية على سلبيتهن، وعلى خضوعهن واستسلامهن التقليدي. وتجدر الإشارة إلى أن الرجـــال الذين كانوا قد أكدوا في السابق أن مكان المرأة الطبيعي هو في بيتها، وإلى جانب أولادها، راحوا يطالبونها بالالتزام وبالانخراط في زوبعة الصراعات الاجتماعية والسياسية.

لقد كان للمصلحيـــن الدينيين (لوثـــر، وكالفـــن[17]، وزوينغلـــي[18] زوجات لا يكتفين على الاطلاق باهتماماتهن وأعمالهن المنزلية كن أيضا تلميذات لأزواجهن وأكثر أنصارهم حماسة. وقد لعبت المرأة في كل حال دورا هاما في حقبة الإصلاح الكنيسي. فحركة الإصلاح، التي حاربت سلطة الإقطاع، شقت الطريق أمام صعود البرجوازية. وقد انتصرت زوجات كبار المسؤولين في البلاط للديانات الجديدة. وكان يحصل أحيانا أن تستعين الملكات سرا بخدمات ونصائح كهنة بروتستانتيين، أي بإيديولوجيي البورجوازية. وقد ساعدن على نشر الديانات الجديدة، ويشاركن في المؤامرات والاجتماعات السرية، وأنشأن أطفالهن وفق عقلية الطبقة الجديدة. وقد دللت النساء، في اعتناقهن للمذاهب الدينية الجديدة، على حمية واندفاع إفتقدهما الرجال. وقد حررن المقالات دفاعا عن البروتستانتية، وواجهن عذابات محاكم التفتيش ببطولة شهداء المسيحية الأوائل، وزرعن بصمودهن الشجاعة في قلوب الضعفاء والمترددين.

لقد وقفت إلى جانب حركة إصلاح الكنيسة عديد من النساء المنتميات إلى الطبقة الإقطاعية. وقد كان لموقفهن ما يبرره ويعلله. فالبرجوازية، باستيلائها على السلطة، وجهت ضربة قاضية للحق الأبوي، أي لسلطة الرجل المطلقة على زوجته وأولاده. كما أنها وعدت المرأة، المنتمية إلى الطبقة الميسورة، بالاعتراف بفرديتها وبحقوقها الإنسانية. هذا ما دفع النساء إلى اعتناق قضية الإصلاح البروتستانتي والمذهب الإنساني. فابنة ملك فرنسا، رينه دو فيراري، تخلت عن ألقابها وثروتها لتعتنق البروتيستانتية. وثمة أرستقراطيات روسيات، من بينهن المدعوة مورسوفا، تمردن على القيصر والتحقن بحركة «افاكوم» الديموقراطية الشعبية (رئيس الكهنة افاكوم،

---

[17] - جان كالفين: مصلح ديني فرنسي (1509-1964)، نشر البروتستانتية في فرنسا وسويسرا، ونظم في جنيف جمهورية أوتوقراطية. والكالفينية كمذهب دعت إلى الرجوع إلى البساطة المسيحية الأولى، وعبرت كما قال إنجلز من «أجرأ قطاعات البورجوازية في ذلك العصر». –م-

[18] - أولريش زوينغلي: مصلح ديني سويسري (1484-1531)، طالب بالعودة إلى نص الكتاب المقدس وحده، وإلى استخدام اللغة الألمانية في الطقوس الدينية، ورفض سلطان بابا روما. لقى مصرعه في الحرب التي نشبت بين الكونتونات الكاثوليكية والكانتونات البروتستانتية في سويسرا. –م-

المتوفى في عام 1682، كان مؤسس هذه الطائفة الروسية). أمّا فيلهميـن، ابنة ملك بوهيميـا، والتي أسست هي الأخرى طائفة دينية، فكانت تعتقد بأن روح القدس قد تجسدت فيها. وبعد أن حصلت على ثقافة واسعة ومتينة، غادرت بلادها قاصدة ميلانو حيث استطاعت، بفضل بلاغتها الكلامية، أن تكتسب العديد من الأنصار، من بينهم كهنة، ورهبان، بل أساقفة أيضا. وقد أطلق على طائفتها اسمها بالذات، فيلهميـن. لكن بعد وفاتها أحرق جسدها بأمر من الحبر الأعظم.

وفي فلورنسا ظهرت شيعة أخرى، عرفت باسم كاتريـــن، وقد أسستها سيدة من فلورنسا اشتهرت هي الأخرى ببلاغتها الخطابية. وقد قال عنها المؤرخون وكتاب الحوليات: «ان كلامها البليغ جعل الأنصار يلتفتون من حولها».

لقد كان للنساء وقتذاك تأثير ملموس على السياسة. ولئـن اعتنق بعضهن الدين الجديد، فقد دافع بعضهن الآخر، بحميـــــة وعناد مماثلين، عن المبادئ والامتيازات الراسخة للطبقة الإقطاعيـة. وقد مارست النساء، بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، تأثيرا، مباشرا تارة وغير مباشر طورا، على الحياة السياسية الفرنسية. ونخص من بينهن بالذكر الملكـــة الذكية والماكرة كاترين دو مديشي[19]، المنتصرة للدين الكاثوليكي، ومحيكة الدسائس بلا ضمير ولا رحمة (كاترين دو مدشي هي المسؤولة عن مجزرة ليلة القدس برتيليمي التي فُتك فيها بالبروتستانت في فرنسا غدرا)؛ وكذلك الملكة آن دوتريش[20] التي نافست الكاردينال دو ريشوليو[21] على سلطته اللامحدودة.

وثمة ملكتان، هما اليزابيت ملكة انكلترا، وماري دي ستوارت ملكة سكوتلندا، تزعمتا فريقين متنازعين: فريق اسكوتلندا الاقطاعية والمتخلفة من جهة، وفريق انكلترا التقدمية والمصنَّعة من جهة أخرى. وفي روسيا، وقفت الأميرة صوفيا، ابنة القيصر الكسي الأول وشقيقة بطرس الأكبر، وراء المؤامرة الرامية إلى الحؤول دون الحد من امتيازات النبلاء الإقطاعيين.

والواقع أن النساء في عصر النهضة والإصلاح البروتستانتي لم يكتفين بممارسة السياسة وبالمشاركة في الحروب الأهليـــة. بل تخطين السياسة والحروب ليمارسن تأثيرهن على العلوم والفنون والفلسفة. وكانت إيطاليا في ذلك العصر مهد الاكتشافات الخارقة، ووطن المفكرين والمبدعين الذين عرفت أعمالهم رواجا منقطع النظير. فبفضل الموقع الجغرافي المميز لهذا البلد، أمكن للرأسمال التجاري فيه أن يتطور بسرعة فائقة، جارً في أعقابه الرأسمال الصناعي أيضا. وقد ظهرت المصانع اليدوية الأولى في المدن الإيطالية المزدهرة منذ مطلع القرن الثالث عشر. وفي بلد متطور اقتصاديا كإيطاليا، كان لابد أن يتعاظم بسرعة نفوذ البورجوازية، وأن تكفّ النساء اللواتي نجحن في انتزاع الشهرة بفضل أعمالهن الفكرية أو الفنية عن أن يكنّ استثناء.

وبالفعل، ذهب العديد من المؤرخين إلى إطلاق اسم عصر «النساء العالمات» على عصر النهضة. ومن بين هؤلاء النساء العالمات، اللواتي ذاع صيتهن في ذلك العصر، أوليمبيا موراتورو، ابنة أستاذ في فيراري وكانت أولمبيا من أعز صديقات رينه دي فيراري، التي كانت من أوائل أنصار الإصلاح البروتيستانتي. وقد اعتنقت ألمبيا هي الأخرى الدين الجديد، وتزوجت من عالم، وعانت معه محن الحروب الأهلية. ونذكر أيضا ايزوتا نوغارولا التي ذاع صيت بلاغتها في شتى أرجاء إيطاليا، والتي اعترف لها بها البابا بشصه بما أولاه من اهتمام علني بمحاضراتها.

وكانت هيبوليت سفوزا ترعى الآداب والفنون وتمارس العمل السياسي. أما فيتوريا كولونا، التي كانت تربطها صداقة قوية بالفنان ميكلانجلو، فقد مارست تأثيرها على أعمال الفنان الكبير. وكانت فيتوريا تتمتع بإعجاب وتقدير معاصريها الذين نقلوا عنها صورة الانسانة الذكية، المشعة جلالا وجمالا. وفي ذلك العصر عينه برز في اسبانيا اسما عالمتي اللاهوت، ايزابيلا دو كولون وجوليانا موروبللي. أمّا إنكلترا، التي تأخرت نهضتها، فقد اشتهرت في القرن الرابع عشر بثقافة نسائها وعلمهن. فملكات إنكلترا كن يجدن اللاتينية أيما إجادة، وثقافة الليدي جين غراي كانت معروفة لدى الداني والقاصي. وقد اشتهرت أم الفيلسوف بيكون، ابنة أستاذ الملك هنري الثامن، بثقافتها العلمية الخارقة. وكذلك ماريا سيدني، ابنة الطوباوي مور[22]. وقد اشتهرت مارغريت دو نافار، ملكة فرنسا، كواحدة من كاتبات المدرسة الإيطالية. وقد احتفظت مراسلاتها ببعض الأهمية حتى أيامنـا هذه. أمّا آن داسييه[23]، ابنة أحد الفلاسفة المعروفين بسعة علمهم، فقد ترجمت أعمال هوميروس وأشادت دراستها وأبحاثها بالجمال الخالد لملحمتي «الألياذة» و«الأوذيسة».

---

[19] - كاترين دو مديشي (1519-1589) زوجة ملك فرنسا هنري الثاني ووالدة الملوك فرانسوا الثاني وشارل التاسع وهنري الثالث. –م-

[20] - آن دوتريش (1601-1666) زوجة ملك فرنسا لويس الثالث عشر ووالدة لويس الرابع عشر. – م –

[21] - ريشوليو (1585-1642) رجل دولة فرنسي، وأسقف وخطيب، والعدو الألد للبروتيستانت، وصانع الحكم الملكي المطلق في فرنسا، ومنشئ الأكاديمية الفرنسية. –م-

[22] - توماس مور: فيلسوف انكليزي (1478-1535) من رواد المذهب الإنساني والعقلي في عصر النهضة، ومن مؤسسي الاشتراكية الطوباوية، وله كتاب «المدينة الفاضلة» -م-

وكانت النساء المثقفات يتمتعن، حسب ما يقال، بقدر من الجاذبية. لكن موليير خصهن بعمل هجائي. **قصر رامبوييه**، سخر فيه من النساء الشغوفات بالعلم واعتبرهن من المتحذلقات.

فيما يتعلق بإيطاليا بشكل خاص، فإن عصر النهضة تميز بارتقاء ثقافي عام للمرأة. ولا يسعنا أن نرد هذه الظاهرة إلى الموضة أو الحماسة فحسب. فثمة أسباب اقتصادية واجتماعية خالصة حدت بتلك الأعداد الكبيرة من النساء إلى السعي، بواسطة العلم والمعرفة، وراء حياة مستقلة. فالحروب الأهلية، وانهيار شروط الإنتاج السائدة، أضعفا من مقاومة المؤسسة العائليـــة. وقد زج مد الثورة الاقتصادية بأعداد متنامية من النساء من بنات الطبقات الفقيرة والمعدمة فحسب، بل كان بعضهن ينتمي أيضا إلى البورجوازية، وأحيانا إلى طبقة النبلاء. نساء الفلاحين وزوجات الحرفيين المفلسين عملن على الصناعة المنزلية. أمّا نساء الأسر الكريمة فقد اعتمدن على علمهن وتأهيلهن للأخذ بمهنة علمية أو أدبية تضمن لهن الاستقرار المادي. وكانت العديدات من النساء الشهيرات من بنات أساتذة، وكتاب، وعلماء لاهوت، وعلماء. وكان هؤلاء الآباء قد حرصوا على تزويد بناتهم بأفضل سلاح لمعركة الحياة، ألا وهو سلاح المعرفة. ففي ذلك العصر المضطرب، لم يعد الزواج يشكل الضمانة الكافية من أجل تأمين حياة استقرار. فقد كان على النساء أن يأخذن حيطتهن من الفقر والضائقة المادية، وأن يتهيأن لكسب حياتهن بامكاناتهن الخاصة. كان من الطبيعي إذن أن تسعى النساء وراء معرفة أوسع، وأن يطالبن بالمساواة في الحقوق. وقد ذهبـن أحيانا إلى حد التأكيد، في دفاعهن عن حقوقهن، بأن الطبيعة المؤنثـة متفوقة على الطبيعة المذكرة. وممن روّجن لهذا التصور في فرنسا في القرن الخامس عشر كريستين دو بيزان (مؤلفة **قالت الوردة** وهي مجموعة من القصائد موجهة ضد الجزء الثاني المناهض للمرأة من كتاب «حكاية الوردة»[24] و«مدينة النساء»).

وفي القرن السابع عشر تبنت الإنكليزية ماري استيل مواقف أكثر عدائية بعد في نضالها من أجل حقوق المرأة. ففي كتابها الرائع **دفاعا عن المرأة** الذي أذاع شهرتها، طالبت بالمساواة بين الجنسين في ميدان التعليم. أمّا الكاتب الإيطالي تومازو كامبانيـــلا[25]، الذي دافع بعزم عن أفكاره، فهو لم يكتف في مدينته الطوباوية **حاضرة الشمـــــس** بالدفاع عن حق المرأة في التعليم، بل طالب باشراكها في سائر المهن دونما استثناء. فالمرأة، كما يقول، «لابد أن تساهم في سائر شؤون الحرب والسلم».

* * *

لقد بدت هذه المطالب مقبولة ما دامت قد طرحت في زمن الحروب الأهلية، وفي وقت كانت فيه البرجوازية في حاجة إلى المرأة لخدمة أهدافها السياسية الخاصة. لكن لما كانت هذه الأفكار لا تتطابق مع تصورات البورجوازية، ولا تتناسب مع مصالحها الاقتصادية، فسرعان ما نعتت نضال النساء في سبيل المساواة بالطوباوية ووضعته موضع هزء وسخرية. فقدرة الأسرة على مقاومة العالم الخارجي كانت دعامة ثروة هذه الطبقة. لذا ما أن انقشع دخان معارك الحروب الأهلية حتى نفضت البورجوازية عنها ببرودة كل ما هو غريب عن رؤاها ومفاهيمها.

وأخذت نســاء عصر النهضة المثقفات والمسيّسات من جديد في دوامة أعمالهن المنزلية. وترافق هذا الانزواء داخل قوقعة الأسرة الضيقة باستقراء النظام الاقتصادي الجديد وبتطور الرأسمال الصناعي.

لكن كيف نفسر ذلك؟ كيف نعلل موافقة النســاء على العودة إلى طناجرهن ومواقدهن في أعقاب مرحلة شهدت تأرجح نشاطهن في شتى ميادين المجتمع؟

* * *

نحن نعلم أن حقوق المرأة ووضعها في المجتمع هما رهن مشاركتها في العمل المنتج. وفي عصر النهضة ظلت المرأة في معظم الأحيان تابعة لزوجها أو لوالدها، أي ظلت تعيش على نفقة رب الأسرة. فالنساء اللواتي سعين وراء حياة مستقلة كنّ قلة لا كثرة. ولا ريب في أن عدد النساء الفقيرات اللواتي خضن تجربة العمل كان مرتفعا، لكن مع ذلك نجد أن غالبية الفلاحات وزوجات الحرفيين قد فضلن العيش في ظل أزواجهن وعلى دخل هؤلاء الأزواج.

---

[23]- خطأ من كولونتاي، فآن داسييه (1651-1720) هي جوجة وليست ابنة أندريه داسييه، فقيه اللغة الفرنسي (1651-1722)، مترجمة هوميروس إلى الفرنسية ونصيرة المحدثين في صراعهم مع السلفيين. –م-

[24] - **حكاية الوردة** : قصيدة مطولة مؤلفة من قسمين: الأول يروي قصة حب رمزية وهو من تأليف غيوم دي لويس (نحو 1236)، والثاني هجائي وتعليمي من تأليف جان دي مونغ (نحو 1280). –م-

[25]- تومازو كامبانيلا: فيلسوف إيطالي (1568-1639)، حارب السكولائيين، اضطهده ديوان التفتيش، وأمضى 27 عاما في السجن، وكان من رواد الاشتراكية الطوباوية في كتابه **حاضرة الشمس**. –م-

لقد طالت بنا محاضرتنا اليوم أكثر مما كنا نتوقع. وآمل أن تكون قد تكونت لديكن فكرة عن مرحلة نشوء الرأسمالية العجيبة. لكن قبل أن ننتقل إلى المرحلة التالية ونشرع بتحليل شروط حياة المرأة في ظل ازدهار الصناعة الكبرى، لابد أن نتوقف قليلا عند إحدى مميزات المرحلة التي نحن بصددها، أي عند تطور الصناعة المعملية Manifacture.

إن الصناعة المعملية، المنبثقة عن الصناعة المنزلية، لم تكن في الواقع سوى اجتمـــاع عمال منزليين تحت سقف واحد، بعد أن كانوا مشتتين مبعثرين. ومع حشد عدد من العمال في مكان واحد أضحى من الأسهل تزويدهم بالمواد الأولية التي يحتاجون إليها في عملهم، وجمع نتاج هذا العمل لتصريفه. وقد اكتشف الرأسمالي فيما بعد أن في وسعه زيادة الإنتاجية عن طريق تقسيم للعمل أكثر عقلانية. وهكذا شهدت المعامل أو المصانع اليدوية ولادة تنظيم عصـري للعمل، وأدى التقسيم الجديد للعمل إلى تبسيط سيرورته وتسهيلها. وقد جوّد هذا التقسيم إلى حد بات العامل معه يؤدي، طوال سنوات، عملية محدودة واحدة كشحذ الإبرة مثلا. فلئن كان عمل الحرفي معقدا ويقتضي براعة مهنية، فإن شغل العامل في المعمل أو المصنع اليدوي كان على العكس بسيطا للغاية ولا يتطلب أي معرفة خاصة. فقد كان في وســـع أي كان أن يتعلم، في فترة زمنية قصيرة للغاية، العمل المجزأ المطلوب منه. وبالتالي لم يعد الإعداد المهني يقوم بأي دور على الإطلاق في الورشات.

كان من الطبيعي إذن أن تستقطب المصانع اليدوية النساء اللواتي لا يتمتعن بأي تأهيل مهني. لكن هذه الفرصـــة التي أتيحت للنساء لتلبية حاجتهن عن طريق العمل، انقلبت عليهـن. فقد حكم على المرأة، طوال عصر الصناعة المعملية (والصناعة المنزلية)، بأن تظل قعيدة بيتها المظلم والخانق، لتؤمن حاجة السوق العالمية من الكماليات وسلع الاستخدام اليومي. وكانت تعمل ليل نهار على منسجها، أو في الخياطة، أو في دباغة الجلود. وكان محتما عليها أن تعمل في هذه الشروط القاسية كي يستطيع عملها منافسة الاتحادات المهنية الاحتكارية – تلك التنظيمات الارستقراطية الممقوتة في عالم العمل. ولهذا السبب ناضلت العاملات المنزليات الفرنسيات بضراوة من أجل إلغاء هذه الاتحادات. وعندما اختفت هذه الأخيرة في عام 1791 عمت الفرحة الأوساط البروليتارية التي رأت في هذا الحدث خطوة أولى على طريق التحرر الاقتصادي. لكن التغيير الطارئ على الحقوق الاجتماعية جرف قوى الإنتاج في اتجاه جديد. فاحتكار الاتحادات الحرفية كان قد دفع بالنساء إلى بيوتهن. ولم يخرجهن منها ليزد بهن في ميدان الإنتاج من جديد سوى استخدام البخار في الحقل الصناعي.

لقد تطورت الصناعة المعملية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. وفي روسيا كان بطرس الأكبر أول من أدخل الإنتاج المعملي والصناعي. فقد رأت أول المعامل الروسية النور في القرن السابع عشر. كانت تنتج الزجاج، والأقمشة الصوفية والقطنية. وكان المقاولون يستخدمون الأقنان إلى جانب العمال المأجورين. وكان العمل النسائي مجهولا كليا في المصانع الروسية. فقد كانت النساء يعملن في حقول اقتصادية أخرى لا تلزمهن بالغياب الكامل عن بيوتهن, فإن لم تكن للمرأة بيت وأسرة، اختارت الخدمة في «بيوت السادة» أو التجأت إلى الدير. لكن في أقطار أخرى كانت فيها الرأسمالية أكثر تأصلا وأعمق جذورا، مثل إنكلترا وفرنسا وهولندا، ابتلعت الصناعات المعملية أعدادا ضخمة من النساء. لقد سطّر عصر الصناعة المعملية على كل حال صفحة سوداء في تاريخ المرأة.

لكن في الوقت الذي بدأت تتكون فيه طبقة العمال المأجورين، أي طبقة البروليتاريا، واجهت المرأة انعطافا جديدا في تاريخها واستعدت لمكابدة اضطهاد مثلث: عدم الاعتراف بحقوقها من قبل الدولة والمجتمع، استعبادها واسترقاقها داخل أسرتها بالذات، واستغلالها بلا رحمة من قبل النظام الرأسمالي. فقد ولت الأيام التي كانت فيها المرأة تنعم باحترام المجتمع وتقديره بوصفها صانعة حرفية حرة وعضوا في رابطة مهنية. ودقت ساعة استعباد المرأة من جديد.

الزوجات المصونات للحرفيين، والفلاحين، والتجار الأغنياء، كن يبدين عن ازدراء سافر حيال عاملات المصانع اليدوية، «بنات المعامل» السوقيات أولئك. وكن يعتبرنهن حثالة المجتمع ولا يميزن بينهن وبين العاهرات. وحده البؤس الأسود إذن كان يرغم النساء على البحث عن عمل في المصانع. ذلك انه كان عليهن أن يتحملن الخزي والعار علاوة على شقاء العمل في المصنع اليدوي.

لكن كيف أمكن ذلك؟ كيف نفسر ظاهرة احتقار عاملات يساعدن في النهاية على زيادة دخل الأمة وثروتها، وظاهرة احترام نساء لا يؤدين سوى مهام منزلية غير منتجة؟

هذه الظاهرة اللا معقولة تجد تفسيرها في انتماء النساء اللواتي يقصدن المعامل للعمل إلى طبقة العبيد المأجورين التي هي في خدمة الرأسمال، إلى البروليتاريا المحتقرة من قبل العالم البرجوازي. وهذا وضع يتطابق كليا مع ذاك الذي كان سائـــدا في اليونان القديمة، حيث كان المواطنون الأحرار يحتقرون العبيد الراضخين. وفي ظل سيطرة الرأسمال وسلطة الملكية الخاصة، لم يعد صانعوا البضائع الاستهلاكية هم الذين يحظون بالاحترام والتقدير، وإنما الذين يتمكنون من تكديـــس تلك البضائع. «فليس العامـــل هو الذي ينتج الثروة القومية بيديه، وإنما المقاول الرأسمالي بحس ادخاره، وبقوة بصيرته، وبمهارته». فـ«منظم» العمل و«منسقه» هو الذي كان يحظى باحترام الجميع، لكن ينبغي ألاّ يفوتنا أن النسـاء اللواتي كن يساهمن في الإنتاج، في عصر الصناعة اليدوية، كنّ أقلية. فالنساء اللواتي كن يضطررن إلى بيع قـوة عملهن، ويسقطن فريسة مخالب الرأسمال، ما كنّ يشكلن بعد ظاهرة نمطية. وكانت هؤلاء النساء يعشن أساسا على أمل العودة إلى بيوتهن وحصر اهتمامهن بها اسوة ببقية نساء عصرهن. بيد أن هذا الأمـــل لم يتحقق بالنسبة إلى معظمهن. فقد تدعم الانتاج الرأسمالي وفرض نفسه على نحو نهائي.

كان على المرأة من الآن فصاعدا أن تكابد أيضا من استبداد المقاول الرأسمالي، بالإضافة إلى معاناتها في فقدان الحقوق في الأسرة وفي المجتمع. لكنها في الوقت نفسه شهدت ظهور الشروط اللازمة لتحررهـــا النهائي. فثمة مرحلة تاريخية جديدة قد أطلّت، مرحلة ارتبط فيها مصير المرأة ارتباطا وثيقا بمصير الطبقة العاملـــة. فعملها، الذي طالما غبن حقه وانتقص من قيمته، بات يتمتع بقيمة جديدة

بالنسبة إلى الاقتصاد القومي. ومساواة المرأة مع الرجل، التي ديست طوال قرون، أضحت من مطالب النضال المشترك للطبقة العاملة من أجل الحصول على حقوقها، ومن أجل تحقيق سيطرة البروليتاريا. إن نمط الإنتاج الاشتراكي، الذي يعبئ النساء كافة من أجل العمل المنتج، هو اليوم الدعامة الأكيدة لتحررهن الكامل والشامل في المستقبل.

وعند هذا الحد تنتهي محاضرة اليوم.

# المحاضرة السادسة: وضعية المرأة في مرحلة إزدهار الرأسمال الصناعة الرأسمالية الكبري

في المحاضرة الأخيرة قدمنا عرضا للمرحلة الأولى لتراكم الرأسمالي. مرحلة تميزت بالصراعات المستمرة والدامية بين البرجوازية الصاعدة والعالم الإقطاعي الآفل.

وقد تناولنا بالتحليل وضع المرأة في مرحلة الانتقال هذه من الاقتصاد الطبيعي المغلق إلى الاقتصاد النقدي، وكذلك الصناعة المنزلية والمعملية. وقد لاحظنا، كما تتذكرون ولا ريب، أن معظم النساء الفقيرات والكادحات قد زحفن على الصناعة مع ظهور العمل غير المختص. لكن يجب ألاّ يغيب عن نظرنا أن أكثر النساء في مرحلة الصناعة المعملية والمنزلية لم يبحثن عن تأمين دخل خاص لأنفسهن عن طريق العمل، بل عزفن عن ممارسة مهنة منتجة على الصعيد الاجتماعي. صحيح أن العمل المنزلي كان لا يزال يحتفظ بأهمية بالغة في ذلك العصر، إذ ان الصناعة كانت لا تزال في أولى مراحل تطورها. لكن اهتمام المرأة بشؤون بيتها ما كان يفيد الاقتصاد القومي بشيء. وعلى الرغم من الأعباء الثقيلة التي كانت تتحملها، فإن المرأة لم تكن ذات فائدة للمجتمع وللدولة. كان عملها يعود بالفائدة على أسرتها فقط. ولم يكن الدخل القومي يحسب على أساس عمل كل فرد من أفراد الأسرة، وإنما على أساس حصيلة هذا العمل، أي على أساس الدخل العام للأسرة، الوحدة الأساسية للاقتصاد. ولا يزال كذلك هو واقع الحال إلى اليوم في الريف؛ فعمل «رب البيت» هو وحده الذي يؤخذ بعين الاعتبار، أمّا عمل بقية أفراد الأسرة فلا يؤتي له بذكر. وهذا يعني أن الأسرة تعتبر، ككل، وحدة اقتصادية غير قابلة للتجزئة. ولما كان العمل النسوي لا يتمتع بأي أهمية على الإطلاق بالنسبة إلى مجمل الثروة القومية، فقد ظلت المرأة تلك الخادمة الطيعة والمجردة من الحقوق التي عرفناها في الماضي.

إن نشوء الصناعة المعملية والرأسمال الكبير لم يؤد إلى تحرر المرأة، بل أفضى على العكس إلى أشكال جديدة من الاضطهاد تحت ظاهرة العمل المأجور في خدمة الرأسمال. ولنذكّر هنا بأن الصناعة المعملية انبثقت عن العمل الحرفي المنزلي. لكن لماذا عرف تطور القوى الإنتاجية تسارعا ملحوظا في ظل الصناعة المعملية، ولاسيما بالمقارنة مع التطور البطيء لمرحلة الإنتاج الحرفي؟ إن تفسير ذلك لا يحتاج إلى كثرة من التعقيد: فقد اضطر العمال المنزليون إلى زيادة إنتاجيتهم عما كانت عليه إنتاجية الحرفيين، كما ضمنوا لأنفسهم حدا أدنى من الدخل؛ ذلك أنهم كانوا ملزمين بالتخلي للمقاول عن جزء من مردود عملهم؛ بينما كان الحرفيون يسلمون بضائعهم مباشرة للزبائن ويتقاضون بالتالي كامل فضل القيمة. ذلك ان وسيطا، هو المقاول-المشتري، كان يؤدي دور صلة الوصل بين العامل المنزلي والزبائن. ومع تطور التجارة وازدهارها اتسعت الهوة الفاصلة بين المنتج وبين السوق لجملة من العوامل، وفي مقدمتها العامل الجغرافي، وازدادت بالتالي أهمية الوسيط، أي أهمية التاجر أو البائع. كان فضل القيمة إذن يوزع بين المنتج والتاجر، وكانت حصة هذا الأخير أكبر نظرا لقدرته على استغلال فقر العامل المنزلي وضعف موقفه. كان التاجر يجمع ثروة طائلة بلمح البصر، في حين كان سواد الشعب يعمل باطراد ويفتقر أكثر فأكثر. والواقع أن تفاقم الاستغلال قد ترافق مع تسارع سيرورة الإفقار. وفي النهاية اضطر سائر أفراد أسر الفلاحين والحرفيين المفلسين – من رجال ونساء وأطفال – إلى بيع قوة عملهم. وقد كان ذلك العصر عصرا ذهبيا للاستغلاليين، أي لأوائل الصناعيين والمقاولين.

بفضل تقسيم العمل استطاع المصنع اليدوي أن يفتح أبوابه أمام العمال غير المختصين؛ وعندما كان المقاول يتعاقد مع منتجين غير ذوي خبرة، فإنه كان يختار بالتأكيد «قوة العمل» الأرخص، وبالتالي الأنسب بالنسبة إليه. وقوة العمل الأرخص والأنسب هذه تمثلت بالنساء والأولاد. وقد سجل العمل النسوي نمواً سريعا بين القرنين السادس عشر والثامن عشر بالتوازي مع تطور منشآت الصناعة المعملية. فالمقاول لم يكن يراهن على نوعية العمل الفردي لتحقيق دخل جيد. وإنما على عدد الشغيلة الذين كان يستخدمهم، أي على الكمية. فقد كان يجني أرباحه من مجموع ساعات العمل غير المدفوعة التي كان يقدمها عماله وعاملاته. والحال ان عدد هذه الساعات كان يزداد بازدياد عدد العمال وساعات العمل اليومي.

لقد ولّى عصر تراكم الرأسمال الأول ودخلت البشرية، وفق إيقاع جنوني، في طور النظام الإنتاجي للرأسمال الكبير. وقد تبدلت ملامح العالم من جراء ذلك. إذ حلت المدن مكان القصور الإقطاعية وأصبحت المراكز الجديدة للصناعة والإنتاج. وأمسك الأمراء والكونتات عن محاربة بعضهم ليخضعوا لسلطة الملك المطلقة، في حين تجمعت القبائل المعزولة لتشكل أمما. وقد ظلت الزراعة، كما في الماضي، أساسية للاقتصاد لكن مع الأيام انتقل مركز الثقل باتجاه المنشأة الصناعية التي أصبحت مصدر أعظم الثروات. وفي نهاية القرن التاسع عشر ارتقت دول كهولندا وإنكلترا وفرنسا – ولحقتها فيما بعد ألمانيا والنمسا وأخيرا روسيا – إلى مرحلة الإنتاج الرأسمالي الكبير.

ويصعب علينا نحن، أبناء قرن الرأسمال هذا، أن نتصور أن كل هذه الورشات الضخمة، كل هذه المعامل والمصانع التي تستخدم الآلاف المؤلفة من العمال، لم تظهر إلا في زمن متأخر للغاية. والواقع ان هذا النموذج من الورشات والمصانع الذي نعرف لم يظهر إلا قبل مئة وخمسين عاما تقريبا، وقبل أقل من ذلك في روسيا. ففي القرن التاسع عشر لم تكن المصانع قد دخلت بعد في منافسة مع الصناعة المنزلية والمعملية. وحتى في أميركا، حيث كانت الرأسمالية متطورة للغاية، ظل الجدل حول أولوية الصناعة أو الزراعة دائرا لغاية منتصف القرن التاسع عشر.

قبل مئة عام تقريبا كانت البشرية لا تزال تجهل القواعد والقوانين المتحكمة بالتطور الاقتصادي، الأمر الذي سمح للعديد من الأقطار المتخلفة بهدهدة حلم المضي في طريقها الخاص. والحال انه حسبنا أن نلقي نظرة على تقدم الرأسمالية السريع في أقطار كاليابان والصين والهند حتى نخلص إلى القول بأن الصناعة الكبيرة ستقضي هنا أيضا على الصناعة المنزلية، وأن المدن ستغزو عمق البلاد لتلبية حاجاتها.

ويدين النظام الرأسمالي بقسط كبير من نجاحه للاختراعات العلمية والتقنية الكبرى التي شهدها القرنان التاسع عشر والعشرون. وان كان يصعب علينا نحن أن نتصور عالما بلا سكك حديدية، وبلا مداخن معامل وكهرباء، وهاتف، فإنه كان سيصعب أكثر على أجدادنا أن يتصوروا عالمنا نحن، وما كان لهم إلاّ أن يشككوا بإمكان قيامه.

وبفضل عدد من الاختراعات التي حسّنت مردود العمـــل، كان الإنتاج الرأسمالي قد حقق انطلاقة خارقة في القـــرن الثامن عشر. آلة واط البخارية على سبيل المثال كانت اختراعـــا عبقريا فعلا. فقد سمحت بإرساء قواعد مكننـــة الإنتاج في المصانع اليدوية؛ فكان أن عهد إلى آلات بتأدية أعمال كان ينجزها الرجال حتى الآن. وقد أمكن، في الوقت نفسه، تبسيط سائر مراحل العمل واختصارها بعدد من الحركات اليدوية البدائية. وهكذا ظهر على التوالي المنسج الآلي، وآلة حياكة الجوارب، وحلج الصوف، وغيرها من الاختراعات العديدة التي أعطت تطور الإنتاج الصناعي دفعا قويا.

كان العمل اليدوي قد أعطى، خلال مراحل التطور السابقة، أقصى إنتاجيته بفضل خضوعه لتنظيم عقلاني. لذا كان على المقاول، الراغب في زيادة أرباحه أكثر فأكثر، أن يسعى إلى تغيير المبادئ التي قامت الصناعة المعملية على أساسها. ولم يعد الحد الأقصى من الربـــــح يتحقق بزيادة عدد العمال فحسب، بل أيضا باستخدام الآلات. فقد زادت التقنية الإنتاجية وفق نسب لم تكن واردة على الإطلاق من قبل: فبفضل استخدام الآلات بات في وسع العاملة مثلا أن تلف وتكر 1200 مكب بدلا من مكب واحد قبلا. وكذلك بات في وسع العاملة الواحدة أن تصنع ستمائة ألف ابرة في اليوم، أي أن تحول مكان 135 عاملة يدوية. ونتيجة استخدام آلة حياكة جوارب، ارتفع إنتاج العاملة الواحدة من عشرين زوجا إلى ألف ومأتي زوج. وقد راحت الآلات تحل بالتدريج مكان شتى أنواع الأعمال اليدوية. وارتفعت الإنتاجية على نحو خارق، وغرقت الأسواق تحت أمواج السلع المصنوعة بطريقة آلية والمعدة للاستهلاك بالجملة.

بيد أن زيادة إنتاجية العمل بفضل الآلة لم يؤد إلى رفـــع سوية حياة العمال. بل تفاقم بالعكس استعبادهم واستغلالهم من قبل الرأسمال. لا ريب في أن مكننة الإنتاج كانت سترفع من سوية حياة الناس عامة فيما لو تقاضت العاملة، التي كانت تنتج في الماضي عشرين زوجا من الجوارب وأضحت تنتج ألفا ومئتي زوج، ستين ضعف أجرها السابق. لكن ينبغي ألاّ ننسى أن البشرية كانت تعيش آنذاك في عالم تأصلت فيه جذور الملكية الخاصة. وكان الرأسمالي يعتبر الآلة التي اشتراها عنصرا من منشأته، وجزءا من ثروته. وعندما كان يتعاقد مع عامل، كان يلزمه باستخدام أدوات العمل التي يضعها في تصرفه. وإذا كانت هذه الأدوات كفيلة بمضاعفة الإنتاجية ست مرات أو أكثر، يكون المقاول هو المستفيد الأول والأخير من ذلك. فصاحب المصنع لم يكن يدفع للعامل على أساس مردوده وإنما على أساس قوة عمله. كانت مصلحته تقتضي إذن باجتباء أكبر قدر من الربح من قوة العمل التي اشتراها. لذلك نجد أن مكننة الإنتاج، التي ضاعفت على نحو خيالي إنتاجية العبيد الأجراء، من رجال ونساء على حد سواء، لم تؤد إلى تحسين شروط حياتهم، بل بالعكـــس إلى تفاقمها. فقد شحذت مكننة الإنتاج إلهام اقتصاديي البرجوازية ومقاوليها، فاعتنقوا الرأي «اللامع» القائل أن قوة عمل الإنسان الحية ليست ضرورية على الإطلاق للإنتاج ولخلق الثروات، وان قوة الآلة الميكانيكية والميتة وحدها ضرورية ولا غنى عنها. وحسب المقاول ان يملك الآلات حتى يتمكن بكل سهولة من تأمين اليد العاملة اللازمة لتشغيلها. لكن إذا ما افتقر إلى الآلات، عجز كليا عن خوض غمار السباق التنافسي على الأسواق بالاعتماد على إنتاجية قوة العمل الإنسانية التي هي في حوزته. لهذا السبب اعتاد الرأسمالي على اعتبار اليد العاملة قوة متممة وثانوية.

تذكرن ولا ريب أن قبائل مربي الماشية الرحل كانت لا تعير عمل المرأة أية أهمية. فقد كان القطيع يعتبر ثروة القبيلة الأساسيـة، أمّا المرأة التي تحرس القطيع فكان دورها ثانويا وغير ذي أهمية تذكر. وقد حصل الشيء نفسه مع مكننة المصانع: فقد اندحرت قيمة العمل. ولم يؤد استخدام الآلات إلى زيادة دخل العمال والعاملات. بل العكس هو الذي حصل، إذ تراجع مستوى حياة الطبقة العاملة وانفرد المقاول، مالك الآلات، في الاستفادة من الزيادة الخارقة التي طرأت على الأرباح.

لقد أدى نمو الصناعة الكبيرة إلى تزايد تراكم الرأسمال من جهة، وإلى اشتداد التنافس بين المقاوليـــــن أنفسهم من جهة أخرى. فكل صناعي في نهاية المطاف كان يسعى وراء تحقيق الحد الأقصى من الربح. لذلك كان يعمد إلى رفع رقم أعماله، وإلى إغراق السوق بمنتجاته التي كان يبيعها بسعر أدنـى من سعر منافسيه الذين ما كانوا قد جهزوا أنفسهم بعد بأحـدث الآلات. وكانت النتيجة أن أفلس صغار المقاولين، ولاسيما الحرفيين، واضطروا إلى استجداء عمل عند كبار الصناعيين، المسؤولين عن خرابهم ودماهم. ومركزة الرأسمال، أي تراكم وسائل الإنتاج بين أيدي كبار الصناعيين الذين اغتنوا بسرعة فائقة، وإفقار العمال، هما أهم ظاهرتين ميزتا تطور المنشآت الرأسمالية الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر. وبغية محاربة المنافسة العمياء على نحو فعال، عمد الرأسماليون في القرن العشرين إلى تشييد سلطة جديدة: التروستات، أي اتحاد عدة شركات. وقد حمي وطيس الصراع من جراء ذلك بين العمل والرأسمال.

إن إفقار صغار المقاولين وإفلاسهم أغرقا سوق العمل بيد عاملة بخسة الثمن. كذلك تضافر جشع المالك الإقطاعي الكبير مع الضرائب الباهظة وتخلف الزراعة، على طرد الفلاحين من أراضيهم. وقد ساهمت هذه الهجرة الريفية في زيادة عدد العاطلين عن

العمل. وتفاقمت البطالة في القرن التاسع عشر إلى حد تفتق عن ظهور مدرسة نظرية من نوع خاص، هي المدرسة المالتوسية. فقد دعا مالتوس الطبقة العاملة إلى تحديد نسلها للحؤول دون تدفق أمواج جديدة من الشغيلة إلى سوق العمل. الأمر الذي كان سيؤدي في رأيه إلى التخفيف من حدة المنافسة وإلى رفع سوية الطبقة العاملة. بيد أن هذه النظرية لم تلاق أي صدى إيجابي. ومع ذلك فهي تتمتع بقيمة نموذجيــة بقدر ما تكشف عن مدى ارتباط مفاهيم الناس وتصوراتهم بوضعهم الاقتصادي. ففي عصر الاقتصاد الطبيعي والصناعة المعملية، حيث كان النجاح الاقتصادي مرهونا بعدد الشغيلة المتوفرين، كانت الأسرة الكبيرة تعتبر «هبة من السماء». فكلما ازداد عدد الأذرع، ازدادت الثروة. ومع ظهور الإنتاج الآلي، شاع التصور القائل أن الآلة هي صانعة الثروة الحقيقية. فكان تطلع بعضهــم إلى إلغاء العمل اليدوي بالضغط على ذرية العامل. هذه النظرية، المالتوسية، رجعية تماما؛ وهي علاوة على ذلك خاطئة، وقد دحضها التاريخ منذ زمن بعيد. فإن كان ثمة خطر يهددنا اليوم، فإنه على وجه التحديد خطر نقصان اليد العاملة الضرورية لمتابعة سيرورة التطور.

سوف ننتقل الآن إلى تحليل أعمق وأدق للعمل في الإنتاج الصناعي. لقد غرقت ســوق العمل باستمرار، كما سبق أن ذكرنا، بفائض من العمال. ومذ القرن الثامن عشر تزايد عدد النساء في صفوف العاطلين عن العمل. وكانت النساء يحاولن أن يبعن المقاول الشيء الوحيد الذي يملكنه، قوة عملهـــــن. فإذا ما رفض المقاول استخدامهن ما كان يبقى أمامهن سوى حل واحد: البغاء. لهذا السبب نجد أن بغاء المرأة كان يلازم العمل المأجور كالظل الأمين. وتصاعد الخط البياني لهذا النوع من المتاجرة بجسد المرأة سار بالتوازي مع إقرار مبدأ عمل المرأة المأجور وعمومه.

كانت حياة العاملات اليومية، في مرحلة أفول الصناعة الحرفية والمعملية، خالية تماما من الأفراح ومن الحقوق؛ وكان العمل الذي يؤدينه شاقا ومنهكا. كنّ الفريسة السهلة لاحتيال الأقوياء، وكانت الآلام التي يكابدنها في جحيم المصنع تفوق في حدتها كل ما عرفته القرون السابقة. وحسبكن أن تتطلعن على كتاب إنجلز **وضع الطبقة الكادحة في إنكلترا** حتى تدركن ذلك. ومع أن هذه الدراسة قد كتبت حوالي عام 1840 فإن العديد من شروط العمل القاسية التي أتت بوصفها لا يزال بعد قائما في الأقطار الرأسمالية. ويمكننا أن نلخص على النحو التالي حياة عاملة المصنع في النصف الأول من القرن التاسع عشر: يوم عمل طويل للغاية، يتجاوز الأثنتى عشرة ساعة بشكل عام، أجر منخفض، مسكن غير صحي – كان الناس يعيشون في ضيق خانق وكأنهم حيوانات مزروبة – لا ضمانات اجتماعية ولا حماية ولا حماية في المعمل، أمراض مهنية متزايدة باستمرار، نسبة وفيات مرتفعة، وخوف دائم من البطالة. تلك كانت إذن شروط حيات الطبقة العاملة وعملها قبل أن تباشر بتنظيم نفسها داخل الحزب والنقابات لتدافع عن مصالحها الطبقية الخاصة.

* * *

كان المقاولون يميلون إلى استخدام النساء لأن أجرهن أدنى من أجل الرجال. فأصحاب المصانع كانوا يجزمون بكل بساطة بأن عمل المرأة دون عمل الرجل سوية. وكان الأيديولوجيون البرجوازيون يوفرون لهم بكل طيبة خاطر الحجج المطلوبة، فيؤكدون بكل صفاقة أن المرأة بطبيعتها أدنى مرتبة من الرجل، وذلك على سائرا لأصعدة. والواقع أن أسباب بخس قيمة العمل النسوي كانت ولا تزال حتى أيامنا هذه اجتماعية، لا بيولوجية.

* * *

في النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت غالبية النساء ما تزال، كما في الماضي، تعني بشؤون البيت وبمهام لا تعطي مردودية يذكر، بدلا من أن تعمل في الإنتاج للسوق العالمية. الأمر الذي جعل بعضهم يزعم أن إنتاجية عمل المرأة هي دون إنتاجية عمل الرجل... ولم يدرك العمال على الفور أن عمل المرأة قد أضحى جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي. بل احتاجوا إلى كثير من الوقت حتى يكتشفوا أن المرأة التي عملت على نحو منتج في الصناعة الكبيرة لن تعود أبدا إلى طناجرها، وأنها قد هجرت نهائيا بيتها وأعمالها المنزلية. وعلى امتداد القرن التاسع عشر ظل العمل النسوي منقوص القيمة بالمقارنة مع العمل الذكوري، وذلك على الرغم من التزايد المطرد في عدد النساء اللواتي كن يمارسن نشاطا مهنيا وينفقن من أجورهن على أولادهن، وأهلهن، وأحيانا على أزواجهن العاطلين عن العمل أو المصابين بالمرض. ومثل هذه الأوضاع الشاذة لا تزال قائمة في الدول الرأسمالية المعاصرة، على الرغم من الجهود التي تبذلها النقابات بهذا الصدد، وعلى الرغم من مطالبتها بمساواة الأجور بين الجنسين.

وقد ساهم افتقار المرأة للاختصاص المهني في تعزيز استغلالها، وبخاصة قبل عام 1850. ففي الماضي كانت النساء اللواتي يعشن من وراء مهنتهن، يشكلن قلة ضئيلة. وفجأة اضطرت أعداد كبيرة من النساء، الساعيات وراء عمل، إلى الدخول إلى المصانع اليدوية. ما كن يتمتعن طبعا لا بالتأهيل المهني ولا بعمل بديل. ولمَّا كن يعانين الفقر والجوع، واعتدن عبر العصور على الطاعة العمياء، فقد قبلن بأصعب شروط العمل وأقساها بدون أن يحركن ساكنا. ولم يتوان المقاولون، على الرغم من نظرياتهم بصدد دونية المرأة الطبيعية وعجزها عن منافسة الرجل في الإنتاج، لم يتوانوا عن طرد الرجال من المصانع لإحلال النساء مكانهم: فأجر النساء كان دون أجر الرجال. ومن نافل القول أن تراكم الأرباح لم يتأثر سلبا على الإطلاق من جراء ذلك... عمل المرأة لم يكن إذن دون عمل الرجل من حيث الإنتاجية. ومع تطور الإنتاج الآلي، فقد العمل المختص بالتدريج من أهميته. وفي بعض قطاعات الإنتاج المحددة (صناعة النسيج، التبغ، المواد الكيماوية، الخ.) أخذ العمل النسوي غير المختص أبعادا أضحى العمال معها ينظرون إليه وكأنه يتهددهم مباشرة. والواقع، لم تطرد النساء الرجال من المصانع فحسب، ببيعهن قوة عملهن بسعر بخس، بل كن أيضا يفسحن في المجال أمام المقاولين كي يخفضوا الأجور

بشكل عام. فكلما ارتفع عدد النساء العاملات في فرع من فروع الإنتاج، انخفض أجر الرجال العاملين في هذا الفرع. وكلما انخفض أجر الرجال، اضطرت النساء – من بنات العمال وزوجاتهم- إلى البحث عن عمل لسد نفقات البيت. وهكذا ولدت الدائرة المفرغة.

لم تحاول الطبقة العاملة أن تحطم هذه الدائرة المفرغة بخوضها غمار الصراعات السياسية والنقابية إلاّ ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فبفضل الوعي الطبقي أدرك العمال أن العاملات لسن بـ«منافسات شريرات» وأنهم ينتمين إلى الطبقة العاملة، مثلهم تماما. وأدركوا كذلك أن البروليتاريا لن تستطيع صد اعتداءات الرأسمال الشرسة ما لم تسع إلى تنظيم نفسها. في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان العامل يواجه بعداء واشمئزاز منافسته في سوق العمل. وكانت المنظمات العمالية، الهادفة مبدئيا إلى الدفاع عن مصالح البروليتاريا برمتها، تمنع النساء من الانتساب إليها.

كانت أجور العاملان، في أواخر القرن التاسع عشر، تكـــاد لا تساوي إلا نصف أجور العمال. وكان لا بد من انتظار مطلع القرن العشرين حتى تظهر في الدول الرأسمالية الأكثر تطورا المحاولات الأولى الرامية إلى تحقيق بعض المساواة بين أجور العمال والعاملات، وذلك تحت قوة ضغط النقابات العماليـــة. لكن المرأة في روسيا ظلت، حتى تاريخ قيام الثورة، تتقاضى أجرا يساوي ثلثي أجر الرجل، بل أحيانا ثلثه. وما زالت المرأة حتى اليوم تعمل وفق هذه الشروط في آسيا، أي في اليابان والهنـــد والصين.

لقد تميزت شروط حياة العاملات في مرحلة تطور الرأسمالية الصناعية بالأجور المنخفضة من جهة، وبشروط العمل غير الصحية من جهة أخرى، والتي انعكست سلبا على جسد المرأة وصحتها (تزايد حوادث الإجهاض، ارتفاع عدد الأولاد الميتين عند الوضع، ظهور مجموعة من الأمراض النسائية). وكما كانت آفاق الرأسمالية تزداد إشراقا، كانت آفاق البروليتاريا تزداد اكفهرارا، وحياة المرأة بؤسا وسقاء. لكن العمل المنتج خارج البيت، صانع الثروة للمجتمع برمته والمعترف بقيمته على صعيد الاقتصاد القومي، شق مع ذلك الطريق أمام تحرر المرأة.

نحن نعلم أن دور المرأة في الإنتاج يحدد وضعها في المجتمع. وما بقيت معظم النساء أسيرات بيوتهن، ومنهكات بمهام غير منتجة بالنسبة إلى المجتمع برمته، حكم بالفشل على سائر المحاولات والمبادرات النسائية من أجل الحصول على الحرية والمساواة. فهذه المحاولات والمبادرات لم تكن تعتمد على أي أساس في الاقتصاد. بيد أن الإنتاج الصناعي، الذي دفع بآلاف العاملات إلى المصانع، بدّل مجرى الأمور على نحو ملحوظ. فالعمل المنزلي أضحى هو الثانوي بالنسبة إلى المرأة، لا عملها خارج البيت الذي أصبح عملها الأساسي.

لقد سجل القرن العشرين انعطافا حاسما في تاريخ المرأة. ففي مطلع القرن التاسع عشر كانت النساء اللواتي يضطررن إلى العمل كـ«فتات مصنع» يعيش هذا الوضع ككارثة شخصية. لكن بدءا من نهاية القرن التاسع عشر، ومع إطلالة القرن العشرين، أضحى عدد النساء العاملات في الدول الرأسمالية يتراوح بين 30 و40 بالمئة. ولئن كانت معظم العاملات في عصر الصناعة المعملية من أرامل وعازبات والنساء المطلقات أو المهجورات، فإن نصف النساء العاملات تقريبا في القرن التاسع عشر كنّ متزوجات. لماذا؟ لأن راتب الزوج لم يعد، بكل بساطة، يكفي لتغطية نفقات الأسرة. فقد ولى الزمن الذي كان فيه الزواج يوفر للمرأة ضمانة ضد العمل، بل بات على المرأة والرجل أن يعملا معا لتأمين متطلبات الأسرة. فالرجل لم يعد دعامة الأسرة الوحيد، وغالبا ما كانت المرأة هي التي تطالب بالإنفاق على البيت، ولاسيما في الأزمات أو في فترات بطالة الزوج. وقد أضحى من المألوف، في الأسرة العمالية، أن تذهب المرأة إلى العمل وأن يبقى الرجل في البيت ليسهر على الأولاد ويقوم بالأعمال المنزلية. وقد راحت هذه الظاهرة بشكل خاص في مناطق صناعة النسيج في الولايات المتحدة. ففي بعض المدن اعتاد الصناعيون على استخدام النساء فقط، لأن أجرهن أدنى؛ وهكذا كانت المرأة تذهب إلى مصنع النسيج بينما يبقى الرجـل في البيت. وقد أطلق على هذه المدن اسم «مدن النساء».

وقد سجل العمل النســوي تطورا ملحوظا في النصف الثاني من القرن العشرين. فبين عامي 1871 و1901 ازداد عدد الرجال العاملين في الصناعة في إنكلترا مثلا بنسبة 23 بالمئة، في حين ازداد عدد النساء بنسبة 25 بالمئة. وفي هذه الفتـرة عينها انتزعت النساء لأنفسهن حصة الأسد من نسبة تزايد مجمل الطبقة الكادحة الإنكليزية: فقد ازداد عدد العاملات بنسبة 21 بالمئة في حين لم يزدد عدد العمال إلاّ بنسبة 8 بالمئة. وفـــي عـام 1901 كان 34 بالمئة من نساء فرنسا يزاولون مهنة؛ وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 39 بالمئة في عام 1906. وفي عام 1881 كان عدد العاملات في ألمانيا قد قدر بخمسة ملايين ونصف مليون، فأصبح هذا العدد 6,5 ملايين بين عامي 1890 و1895 ثم 9,5 ملايين في عام 1907. وخلال الحرب العالمية الأولى ناف عدد النساء العاملات في ألمانيا على العشرة ملايين. وفي روسيا تضاعف عدد النساء العاملات عشرين مرة خلال الحرب العالمية الأولى. وإذا كان عدد النساء العاملات في أوروبا والولايات المتحدة قد بلغ ستين مليونا قبل الحرب العالمية الأولى، فقد ارتفع بلا ريب اليوم إلى سبعين مليونا. ويضاف إلى هذا الرقم العدد الضخم للنساء العاملات في آسيا التي تعيش اليوم مرحلة تصنيع ناهض. ففي اليابان ثمة 750 الف عاملة من أساس مليوني بروليتاري. وفي الهند أفادت الإحصاءات الأخيرة عن وجود 19 مليون امرأة يعلن أن في المصانع، وفي التعدين، وفي الزراعة، وفي مزارع الشاي والبن والقطن. أمّا في الصيـــن فإن عدد النساء اللواتي يعملن في المصانـع وان في البيوت وان في المكاتب الخاصة والعامة يقدر بعشرة ملايين. لقد التحقت إذن الدول الشرقية النامية بركاب الدول الغربية وباتت المرأة في كل مكان تعمل حنبا إلى جنب مع الرجل. إن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ما عاد يستطيع، بشكل من الأشكال، أن يستغني عن مساهمة المرأة، وهذا معناه اعتراف نهائي بقوة عمل هذه الأخيرة.

والحال أن نصف النساء العاملات تقريبا هن من المتزوجات. وهذه الواقعة بليغة الدلالة بالنسبة إلينا لأنها تفند الرأي المسبق القائل أن المرأة لا تعود بحاجة إلى كسب رزقها بعد الزواج. ففي ألمانيا وإنكلترا وفرنسا، تشكل النساء المتزوجات ثلث النساء العاملات. في مراحل تطور الرأسمال الأكثر تقدما لم تعد المرأة إذن مجرد تتمة لزوجها أو ذيل ملحق به. لقد كفت المرأة عن حصر ذاتها بالعمل المنزلي غير المنتج، ولهذا السبب باتت تستطيع أن تترقب نهاية عبوديتها الأزلية.

لكن ما الذي دفع بالنساء إلى المصانع وورشات العمل؟ من بينكن تستطيع الإجابة على سؤالي؟ إحدى الطالبات: التدني المطرد لأجر العامل الذي ما عاد يستطيع أن يغطي، بمفرده، نفقات عائلته.

كولونتاي: أصبت!

ففـــي عصـــر الإنتـــــــــــاج الآلي، ما كانـــت مسؤوليات العامل العائلية تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد الأجر. وكان آخر هموم صاحب المصنع الإطلاع على شروط حياة أولاد العامل. فقد وضع التقدم التقني تحت تصرفه فائضا دائما من العاطلين عن العمل، وإذا كان أجر العامل لا يكفي إلاّ لسد رمقه هو، فما على زوجته إلاّ أن تعمل بدورها. وتبين الإحصـــاءات أن تسعين بالمئة من العاملات المتزوجات قد دخلن إلى المصنع تحت ضغط البؤس والتفقير الشديدين. إن هذه الآلاف المؤلفة من النساء العاملات لم يقدمن طواعية إذن على بيع قوة عملهن، وإنما أرغمتهن على ذلك الحاجة والعوز.

لقد طرح عمل المرأة المنهك في المصنع، بل الخطر على صحتها، مشكلة جديدة لم يسبق أن طرحت حتى الآن: مشكلة الأمومة. بتعبير آخر: هل الأمومة قابلة للتلاؤم مع عمل المرأة المأجور في خدمة الرأسمال؟ إن الأمومة والمهنة، أي مشاركة المرأة في العمل المنتج، متنافيان في الواقع في ظل النظام الرأسمالي. فأسرة العامل تصاب بالانحلال، والأولاد يصبحون بلا رعاية، والبيت بلا عناية. كما أن المرأة لا يمكن أن تكون أما جيدة الصحة ما دامت تعمل في فروع إنتاجية لا تتوفر فيها شروط عمل صحية، وما دامت لا تأكل جيدا، ولا تحظى بالرعاية المطلوبة، وما دامت شروط حياتها بائسة وقاسية. ومع دخول المرأة ميدان العمل ارتفعت نسبة حالات الإجهاض والأولاد الذين يخلقون ميتين. وباتت نسبة وفيات الرضع في المدن الصناعية تتراوح بين 30 و50 بالمئة لتتجاوز نسبة 60 بالمئة في المهن الخطيرة، في صناعة تحضير الأسبيداج أو الزئبق مثلا.

لو قدر للرأسمالية أن تستمر في التقدم بمنأى عن كل خطر يتهددها، أي لو لم تكن الطبقة العاملة في طريقها إلى الاستيلاء على السلطة وإلى فرض سيطرتها على الإنتاج، لتعرضت البشرية إلى انحلال حقيقي. لكن، لحسن اللحظ، استخلصت البروليتاريا من التاريخ الاستنتاجات الصحيحة لتوجيه نشاطها الخاص. وقد شقت الثورة الروسية الطريق – للأقطار الأخرى أيضا – أمام الثورة الاجتماعية. وبفضل التخطيط القائم على المبادئ الاشتراكية أمكن حل مشاكل الأمومة. ففي المجتمع الاشتراكي تستخدم قوة العمل الحية، بما فيها طبعا قوة العاملات، على نحو منتج وفي مصلحة المجتمع. لهذا السبب يؤمن مجتمعنا الحماية للنساء الحوامل وللمرضعات، ويضمن لهن مستوى لائق من الحياة بأن يفسح في المجال أمامهن لتكريس أنفسهن لمهام اجتماعية أخرى.

* * *

لكن الشعوب في الأقطار الرأسمالية ظلت تكابد نير أنظمتها، وبقيت الأمومة عبئا ثقيلا على كاهل المرأة الرازحة أساسا تحت وطأة عملها المزدوج، أي خارج البيت وداخله. ترى هل يأتي يوم يرتفع فيه دخل العامل بحيث تتحرر المرأة المتزوجة من واجب كسب المال؟ بالطبع لا! فزيادات الأجور التي يظفر بها العمال وتنظيماتهم النقابية تظل متخلفة دوما عن الزيادات الطارئة على أسعار سلع الاستهلاك اليومي. وحتى لو سلمنا جزافا بأنه سيأتي يوم تتمكـــن فيه الطبقة العاملة من تجميد الأسعار – وهذا انتصار ضخم – فإن المشكلة لن تحل مع ذلك. فيجب ألاّ يغيب عن أذهاننا أن حاجيات الأسرة العمالية لا تكف هي الأخرى عن الازدياد. ولا يكفي طرد شبح الفقر حتى تزول الأسباب التي تستوجب عمل المرأة المأجور, فثمة حاجات جديدة ترى النور عنده، منها المطالب الثقافية للعامل وللعاملة: فهما يبديان مثلا عن رغبة في شراء كتاب أو في الذهاب إلى المسرح من وقت إلى آخر، كما يسعيان وراء تأمين تربية أفضل لأولادهما. وهذا من شأنه دفع المرأة من جديد إلى البحث عن العمل المأجور.

إن الطلب المتزايد على اليد العاملة النسوية هو عامل آخر يحول فعليا دون تطبيق القوانين الرامية إلى تحديد العمـل النسوي. وقد أعطت الحرب الدليل الساطع على كون المجتمـــع قد أضحى، من الآن فصاعدا، عاجزا عن الاستغناء عن النساء. فما من قانون، ما من تدخل من قبل الدولة، قمين بإرغام المرأة على العودة إلى بيتها. ‘ن هذه العودة قد أضحت مستحيلة (كان علماء بورجوازيون قد طرحوا حلا من هذا القبيل قبل خمسين عاما تقريبا ووجدوا من يؤيدهم في الأوساط البروليتارية). لكن ماذا عسى المرأة أن تفعل في البيت بعد أن عهد بمعظم وظائفها التقليدية إلى مؤسسات من خارج الأسرة؟

إذا كانت مشكلات المرأة التي تمارس نشاطا مهنيا تثير اهتمامكن بشكل خاص، فإني أنصحكن بمطالعة الفصل المتعلق بـ«المهنة والأمومة» من كتابي **المجتمع والأمومة.** في هذا الكتاب عرضت بشكل مفصل ردود الفعل المناهضة لعمل المرأة التي صدرت عن الأوساط البروليتاريـــة بالذات. ولسوف تجدن في هذا الكتاب أيضا إحصاءات عن النساء المتزوجات اللواتي يزاولن مهنة من المهن في عدد من أقطار العالم.

والآن سنتطرق إلى مسالة أخرى، مسألة بالغة الأهمية في تقييم عمل المرأة في النظام الرأسمالـــــي: في أي فروع إنتاجية يتركز عمل المرأة بشكل خاص؟ لقد باتت النساء في الوقت الحاضر – وبشكل خاص بعد الحرب العالمية الأولى – متواجدات في شتى الميادين. فعمل المرأة لم يفرض نفسه على القطاعية الزراعي والصناعي فحسب، وإنما أيضا في المواصلات وفي الإدارات كافة، البلدية والحكومية على حد سواء. وكانت النساء قد عملن في التجارة، تجارة المفرق بشكل خاص، منذ العصر الوسيط. لكن نستطيع أن نقول بشكل عام أن عمل المرأة في هذه الفروع ناتج عن ضعف تأهيلها المهني أو عن مواصفات متعلقة بمهامها السابقة في الاقتصاد المنزلي. فمعظم النساء العاملات توجهن إلى صناعات النسيج، والتبغ، والمواد الكيماوية والتجارة، أي إلى فروع لا تتطلب تخصصـــا مهنيا عاليا.

وفي عدد من الأقطار الصناعية – في إنكلترا، وألمانيا، وروسيا، واليابان – يفوق عدد النساء عدد الرجال العاملين في فروع إنتاجية تطورت في وقت لاحق وانطلاقا من العمل المنزلي، كصناعة الأقمشة والألبسة مثلا، وصناعة المواد الغذائية، أو المصابغ والمطاعم والمقاهي. فالمرأة بطبيعة تنشئتها تجيد عادة الخياطة، والكي، وإعداد المائدة. وفي مثل هذه الفروع تحل التجربة العلمية مكان الإعداد المهني. لكن تجدر الإشارة إلى ظاهرة تراجع اليد العاملة النسوية لصالح اليد العاملة المذكرة مع مكننة العمل في فروع كانت إلى حد الآن منطقة صيد محروسة للعمل النسوي (في المصابغ الكهربائية أو البخارية، وفي مصانع الثياب، الخ.). وقد أدت هذه المكننة إلى إعادة توزيع قوى العمل. فقد اقتحم الرجال قطاعات كانت تعتبر، تقليديا، نسويـــة، وزاولت النساء مهنا كانت تعتبر «رجالية» خالصة. وثمة سبب واحد فقط اعتمد الرجل آلة إعادة توزيع العمل هذه: مكننة الإنتاج. فقد اعتمد الرجل آلة الخياطة الكهربائية والمكـــواة. في حين أخذت المرأة مكانها وراء المخرطة وأجهزة المراقبة. لقد أقامت مكننة الإنتاج إذن مساواة في العمل بين الرجل والمرأة، ممهدة بذلك للمساواة الاجتماعية بينهما. وقد سجل عدد النســـاء العاملات في قطاع البرق والبريد ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات العشرين الماضية. وهذا العمل يتطلب إعدادا مهنيا اسوة بعمل المكتب الذي بات يتعرض هو الآخر لغزو نسوي مركز. واقتحام المرأة ميادين عمل تتطلب إعدادا مهنيا متقدما يعطي الدليل القاطع على حاجة الإنتاج إلى عمل المرأة.

لقد اعتادت المرأة على اعتبار عملها ضرورة، لا مجرد شاغل عابر، ذلك أنها كفت عن هدهدة الأوهام والأحلام. ولم تعـد تخطط لمستقبلها بالرهان على الزواج وإنما بالاعتماد على عملها الخاص. لذلك نجد الأهل اليوم يسعون جاهدين – ولاسيما في الأقطار الرأسمالية المتقدمة – إلى تأمين ثقافة مهنية جيدة لأبنائهم وبناتهم على حد سواء. فهذه الثقافـــة هي سبيلهم إلى حياة كريمة. لقد تحرر عمل المرأة إذن، في القرن التاسع عشر، من طابعه الطارئ والمؤقت ونجح في فرض نفسه في سائر المجالات. وقد أكملت الحرب العالمية هذا التطور بقضائها على آخر أوهام المرأة التي ادركت أنه سيستحيل عليها من الآن فصاعدا حصر نفسها في بيتها والاهتمام بشؤون أسرتها فقط.

والآن لنلق نظرة سريعة وأخيرة على ما ورد في محاضرة اليوم. لقد تناولنا بالتحليل مصير النساء عبر التاريـــخ. وقد اكتملت الدائرة في القرن العشرين. ففي قديم الزمن كانت المرأة تقف إلى جـانب الرجل وتتمتع بالحقوق نفسها بصفتها منتجة السلع الاستهلاكية اليومية للمجتمع برمته. وقد حظيت باحترام خاص لأنها إلى جانب هذا العمل كانت تنجب الأطفال وتضمن استمرار العشيرة. وكانت مكانتها، في نظر المجتمع البدائـــي، أكثر أهمية من مكانة الرجل. لكن مع ظهور الملكية الخاصة وتقسيم العمل قيدت المرأة ببيتها وباتت تعتبر متممة للزوج، ملحقة به. لكن قوى الإنتاج عينها التي قضت، في طور محدد، بتقسيم العمل بين الجنسين وبظهور الملكية الخاصة، خلقت فيها بعد إمكانية تحرر تام وشامل للمرأة. فقد أرسـت المرأة، بمشاركتها في الإنتاج، أساس تحررها في شتى الميادين الاجتماعية. بيد أن هذا التحـــرر لا يمكن أن يجد تطبيقه العملي إلاّ في ظل النظام الاقتصادي الجديد، النظام الاشتراكي.

# المحاضرة السابعة: أصول «قضية النساء»

في محاضرتنا الأخيرة خلصنا إلى الاستنتاج التالي: مع تنــامي القوى الإنتاجية وتعاظم الاعتماد على إنتاج الصناعات الرأسمالية الكبرى، ازداد عدد النساء العاملات. وسوف نبيــن في محاضرة اليوم كيف أن المرأة ستعجز لا محالة في ظل النظام الرأسمالي عن بلوغ التحرر التام والمساواة الكاملة في الحقوق، وذلك مهما ساهمت في الإنتاج، مساهمة فعالة أم غير فعالة. فالعكس هو الصحيح. فثمة تناقض جوهري، وغير قابل للتذليل، بين أهمية المرأة الاقتصادية وبين حالة التبعية والاستلاب التي هي من نصيبها في الأسرة، والدولة، والمجتمع. وسوف نوضح الآن، بمزيد من الدقة والعمق، كيف أن وعي المرأة لحقها في المساواة والكرامة قد تمكن من فرض نفسه على المجتمع وكيف أن سيرورة هذا التحول كانت وثيقة الصلة بالتقدم السريع الذي سجله عمل المرأة.

لسنا في حاجة إلى القول أن شعور النساء بالمرارة إزاء هامشية وجودهن، إن في الأسرة وان في المجتمع، قد تعاظم طردا مع تزايد عملهن في الإنتاج ومع فوزهن باستقلالهن الاقتصادي. فما من مراقب نزيه ومتحرر من الآراء المسبقة إلا ويعترف بالتناقض الصارخ القائم بين الاعتراف بالمرأة كقوة عمل مفيدة للمجتمع وبين التمييز الذي تمارسها بحقها التشريعات البورجوازية. هذا التناقض بين الأهمية التي يرتديها عمل المرأة السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى خضوعها لزوجها – مع أنه كف منذ زمن عن تأمين حاجياتها – هذا التناقض إذن هو الأصل الأول الذي عنه تولد ما يسمى بـ«قضية النساء».

* * *

لقد طرحت «قضية النساء» بحدة فائقة في النصف الثانـــي من القرن المنصرم مع أن مقدماتها المنطقية تعود إلى فترة سابقة، إلى عصر ظهور الصناعة المعملية التي حكمت بالإفلاس على صغار الحرفيين والعمال المنزليين واضطرتهم إلى بيع قوة عملهم للمنشآت الكبرى، وكذلك قوة عمل نسائهم وأطفالهم. وقد تمحورت «قضية النساء» في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر حول اجر المرأة بشكل خاص وحول حقها في «عمل لائق». فخلال قرون ثلاثة كانت الروابط المهنية، بامتيازاتها الفائقة وصرامة قوانينها، قد نجحت في إقصاء المرأة عن المهن الحرفية، وكان هدف تلك الروابط إعادة المرأة من جديد إلى المطبخ وإقصاءها نهائيا عن الإنتاج كي يبقى هذا الأخير وقفا على الرجال. الأمر الذي أدى طبعا إلى تفاقم وضع المرأة، السيء أساسا. فمنذ فقدت إمكانية ممارسة مهنة حرفية تحولت إلى فريسة سهلة لجشع صاحب المصنع وضحية لسياسة استغلاله.

في فرنسا كان نظام الصناعة المعملية يهيمن آنذاك على عالم الإنتاج. لكن نادرا ما كانت المعامل كبيرة بما فيه الكفاية ليطلق عليها اسم منشأة صناعية، أي منشأة تستخدم مئة عامل أو أكثـــر. كانت الصناعة المعملية والعمل المنزلي مزدهرين وكانا يغطيان سائر أرجاء فرنسا. وقد انتشرت المنشآت الصغيرة، التي يتراوح عدد عمالها بين العشرة والعشرين، كالفطرة في المنطقة الباريسية وفي المدن الفرنسية الأخرى. ولم تكن تلك المنشآت تصنع الأنسجة والأجواخ الثقيلة والدانتيلات الناعمة فحسب، وإنما أيضا السلع الذهبية والمعدنية وشتى أدوات الاستعمال اليومي. وكان العديد من النساء يعملن في الغزل والنسيج. وكن يمثلن أحيانا 90 بالمئة من مجمل اليد العاملة المستخدمة في هذا القطاع. أما صناعة الحرير فكانت قد انتقلت نهائيا في فرنسا إلى الانتاج الصناعي. ففي هذا الميدان تغلب المعمل على الصناعة المنزلية واليدوية.

كانت البروليتاريا النسائية قد نمت بشكل هائل عشية الثـورة الفرنسية. كما اكتظت ضواحي باريس بالشحاذات، والعاهرات وبالنساء العاطلات عن العمل، المعانيات الفقر والجوع، وليس من المستغرب بالتالي أن كانت النساء قد شاركن بحماســـة فائقة في ثورة تموز 1789 الموجهة ضد سيطرة الاغنياء واستغلالهم للفقراء. وقد طالبت «نساء الشعب» في باريـــس، في سائر الشعارات والعرائض التي رفعنها، بالحق في العمـل، في «الكسب الشريف». وطالبين أيضا بحق العمل للرجال، مع الالحاح على ضرورة تحضير عمل هؤلاء الأخيرين في المهن النسوية الخاصة وتحضير عمل النساء في المهن الذكورية التقليدية. وقد جاء في واحد من تلك العرائض: «ان كنا نطالب بالعمل، فليس ذلك كي نحرم الرجال منه وإنما كي نبني حياتنا الخاصة في إطار متواضع».

وفي إبان الثورة الفرنسية طالبت نساء الشعب بحريـة الانتساب إلى سائر المهن الحرفية، أي «بحرية العمل المطلقة». وكان الهدف من هذا المطلب إنقاذ عشرات الآلاف من النساء، المكابدات البؤس والجوع، من براثن الفقر والبغاء. ولم يكن هذا المطلب نسويا بحتا، وإنما كان يندرج في إطار المطالب الخاصة بمصالح مجمل البروليتاريا الصناعية الفرنسية. فقد كان سكان ضواحي باريس، من رجال ونساء، يتظاهرون معا ويهتفون بصوت واحد: «ليكن العمل حرا». وكانت حرية العمل تعني القضاء النهائي على الإقطاع، وتدعيم البرجوازية وهيمنتها، وتصفية امتيازات الطوائف الحرفية. إن مصلحة الفرنسيات الطبقية قد حددت لهن بوضوح الطريق التي ينبغي عليهن سلوكها كي يظفرن ذات يوم بفرصتهن لكسب «خبزهن بشرف». وقد وقفت نساء البروليتاريا الفرنسية إلى جانب الثورة واعتنقن قضيتها.

* * *

إن كتابا بأكمله لا يكفي لتقديم وصف دقيق لدور المرأة ونشاطها في الثورة الفرنسية، لتصميمها البطولي، ولنضالها الثوري. ففي مقاطعتي دوفينه وبروتانيا كانت «نساء الشعب» السباقات إلى الهجوم على الملكية. وقد حذت حذوهن نساء انغوليم وشونونسو. وشاركن في انتخاب نواب البرلمان، وحظي اقتراعهن باعتراف الجميع. وقد سبقت الإشارة إلى أن البرجوازيات تتقبل مساعدة المرأة بكل ترحاب في المراحل الحرجة، كالحروب الأهلية والقومية، وتغض نظرها مؤقتا عن «دونية المرأة الطبيعية». وهكذا لم تعارض البرجوازية البيان الثوري الذي وضعته نساء مدينة أنجيه، والذي نددن فيه باستبداد الأسرة المالكة، كما لم تعارض مشاركة نساء باريس في الهجوم على سجن الباستيل في الرابع عشر من تموز 1789 واقتحامه بقوة السلاح. وقد نظمت روز لاكومب، ولويزون شابـري، ورينه أندو، مظاهرات نسائية في الخامس من تشرين الأول 1789، وتوجهت هذه المظاهرة إلى قصر فرساي حيث كان يقيم الملك لويس السادس عشر وعادت به إلى باريس تحت رقابة شديدة. وبعد نقل الملك إلى باريس تنافست النساء على شرف حماية أبواب العاصمة. وقد أوفدت بائعات السمك وفدا إلى البرلمان لـ«تشجيع النواب وتذكيرهم بمطالب النساء». وهتف أعضاء الوفد النسوي أمام النواب: «لا تنسوا الشعب». وشاركت نساء باريس وضواحيها بالمظاهرة الشعبية الضخمة التي جرت في شان – دو – مارس، ووقعن على العرائض، وسقـط منهن من سقط ضحية الغدر الملكي[26]. لقد شاركت نساء الشعـــب في كل هذه المهام بدافع من وعيهن الطبقي. فوحدها الثورة المظفرة كانت كفيلة بانقاذ النساء الفرنسيات من الاستلاب، والجوع، والفقر، ومن النتائج الشائنة المترتبة على البطالة والتضخم النقدي. لقد حافظت البروليتاريا النسائية الفرنسية حتى المأساة الأخيرة على شعلتها الثورية، وأوقدت أكثر من مرة حمية الرجال الأميل إلى التراجع والتقاعس.

وظلت البرجوازية الفرنسية، حتى بعد انقضاء زمن طويل على انهيار الثورة، تعيش على هاجس «الحبَّاكات»، المتوحشات والدمويات. فمن هن هؤلاء «الحبَّاكات»، هؤلاء «النساء الشريرات» على حد تعبير مناهضي الثورة؟ كنّ حرفيات، وفلاحات، وعاملات يعانين ضراوة الجوع وشتى أنواع العذاب، ويكرهن من كل قلوبهن وبكل ما أوتين من قوة الأرستقراطية والنظام الملكي. وقد واجهن بغريزة طبقية سليمة ترف وبذخ طبقة النبلاء المتعجرفة والعطالة عن العمل، وأيدن الطليعة المناضلة من أجل فرنسا جديدة ينعم فيها الرجال والنساء بحقهم في العمل ولا يموت فيها الأولاد من الجوع. وحرصا على عدم إضاعة أوقاتهن وهدرها سدى، كانت هؤلاء المواطنات المخلصات والعاملات المجدات لا يفتأن يحبكن الجوارب إن في الأعياد والمظاهرات، وان في اجتماعات الجمعية الوطنية وأمام المقصلة أثناء تنفيذ أحكام الإعدام. وما كنّ على كل حال يحبكن هذه الجوارب لأنفسهن، وإنما لجنود الحرس الوطني الذين تحولوا إلى حماة للثورة.

لكن علينا في أرجح الظن أن نبحث عن الانطلاقة الأولى لـ«الحركة النسوية» المزعومة في مرحلة سابقة للثورة الفرنسية، بين عامي 1774 و1783، حين تحررت أميركا من الوصاية الإنكليزية. وقد حفل تاريخ الثورة الفرنسيـة بكوكبة من النساء ظل اسمهن مرتبطا على نحو وثيق لا بالحركة النسوية فحسب وإنما بسائر مراحل التحول الثوري نفسه. فإلى جانب ممثلات عن الاتجاه السياسي المعتدل، المتجسد في حركة الجيروندييين، من أمثال مادام رولان – إذا ما أردنا مقارنة مع الأحـداث الحالية قلنا عن مدام رولان أنها كانت منشفية – نجد لويز روبير كيفالو، الصحفية والكاتبة الشهيرة والمدافعة الأصيلة والديموقراطية عن الثورة. ولم تكن المرأتان تهتمان فعلا بحركة النساء، ولم تتقدما، كلتيهما، بمطالـــــب نسوية متميزة. بيد أنهما تعتبران مع ذلك أول مناضلتين نسويتين في التاريخ لأنهما ساهمتا في انتزاع الاعتراف الموضوعي بمساواة المرأة. فبفضل عملهما في خدمة الثورة حملتا محيطهما الاجتماعي على غض النظر تماما عن انتمائهما إلى «الجنس اللطيف». وكان الناس لا ينظرون إليهما إلاّ بصفتهما ممثلتين لخط ياي محدد. وبالإضافة إلى هاتين المناضلتين، وإلى نصيرة المرأة المتطرفة أولمب دو غوج، برزت امرأتان أخريان بنزعتهما النضالية المميزة. إنهما تيروان دو ميريكور ومدام دومولان اللتان حرضتا الشعب على حمل السلاح في أولى مراحل الثورة. وقد شاركت تيروان في الهجوم على الباستيل، ومنحتها الجمعية الوطنية سيفا، مكافأة على شجاعتها. وفي الخامس من تشرين الأول 1789، أي عشية التظاهرة التي كانت ستتوجه إلى قصر فرساي، سبقت تيروان التضاهرات إلى بلدية فرساي ودخلتها على صهوة حصانها وقد ارتدت ثيابا حمراً وراحت تدعو النساء إلى الالتحاق بصفوف الثورة. وقد أسست، بالتعاون مع الفيلسوف ريمون، جمعية «أصدقاء القانون» وبذلت جهودا دائمة لدعم الجيش الوطني. وقد ناشدت النساء الدفاع عن الوطن الجديد – أي الجمهـورية- وتولت بنفسها في الخام عشر من حزيران 1892 توجيه فوهة

---

[26] - كان شعب باريس قد توجه بلا سلاح إلى ساحة شان- دو- مارس وتجمع حول «مذبح الوطن» للإحتجاج على النظام الملكي. وكان الملك وأفراد حاشيته قد فروا من باريس ليلة 21 حزيران 1791، لكنهم لم يستطيعوا الذهاب بعيدا إذ أن أحد المسؤولين عن البريد كشف أمرهم. وكان هروب الملك قد خطط له منذ زمن بعيد. وبعد إلقاء القبض على الأسرة المالكة، أعيدت من جديد إلى باريس وسط أجواء من الحماسة الشعبية. وقد طرحت فكرة محاكمة الملك بتهمة الخيانة العظمى، لكن النبلاء ورجال الدين وبعضا من البرجوازيين عارضوا ذلك. واحتجاجا على هذه المعارضة تظاهر شعب باريس في 17 تموز 1791 في ساحة شان – دو – مارس. فكان أن أمر الجناح المناهض للثورة في البرلمان بتعبئة الحرس الوطني، وأعلن الأحكام العرفية، وأمر بسفك دماء المتظاهرين الجمهوريين.

المدفع نحو القصر الملكي الذي اقتحمته مع سكان فرساي. وقد منحتها الجمهورية «اكليلا مدنيا» لشكرها على خدماتها الوافية وعملها المخلص. وقد لقيت مصرعها خلال المواجهات التي حصلت بين الجيروندديين واليعاقبة. وكانت شخصيا أقرب إلى الجيروندديين.

روزا لاكومب طالبت هي الأخرى بإخراج الملك من فرساي. وقد تزعمت نساء باريس وضواحيها وقادتهن في عدد من المعارك. كانت امرأة متواضعة للغاية، ولكن مقاتلة في الطراز الأول؛ وكانت صاحبة إرادة قوية وحس تنظيمي حاد. وقد تميزت، علاوة على ذلك، بصورة رخيم ووجه جميل. ولها خطاب مشهور ألقته في أروقة الجمعية الوطنية، دافعت فيه عن الثورة ضد جيش التحالف الثاني وطالبت فيه بديمقراطية الحكم، وقد اعتبر من أهم وثائق تاريخ الثورة الفرنسية. وقد أصيبت لاكومب، عدوة الملكية اللدودة، بجراح في يدها أثناء محاصرة القصر. وقد منحتها الجمعية الوطنية «إكليلا مدنيا» اسوة بتيروان دو ميريكور. وكانت لاكومب قد أصبحت، منذ عام 1783، عضوا في نادي اليعاقبة، وكانت ترتدي القبعة الحمراء لحركة «اللامتسرولين» الثورية التي كان يتزعمها جان بول مارا. وقد طالبت باعتقال سائر أبناء الطبقة الأرستقراطية، وأحاطت نفسها بعدد من النصيرات، وشاركت في حملة اليعاقبة ضد الجيروندديين التي انتهت بهزيمة هؤلاء الأخيرين. لكن إصرارها العنيد على متابعة النضال ضد أنصار الثورة المضادة والمتآمرين على مختلف هوياتهم، وتهجمها على الجمعية التأسيسية بالذات، أثار عليها نقمة اليعاقبة. وقد أضمر روبيسبيير بنفسه العداء لهذه النصيرة الخطيرة المتمتعة بشعبية كبيرة، والمجيدة لفن الخطابة علاوة على ذلك. وقد استاء أعضاء الجمعية التأسيسية من تدخل روز لاكومب، وغيرها من عضوات «نادي المواطنات الثوريات»، في شؤون جمعيتهم، ومن إصرارهن على مراجعة لوائح المعتقلين، وعدم إحجامهن أحيانا عن الدفاع عن بعضهم.

كان «نادي المواطنات الثوريات» قد أس من قبل روز لاكومب والغسالة بولين ليوني، أي من قبل امرأتين من ضواحي باريس الشعبية. وقد سعت لاكومب من هذا النادي إلى تنشئة مواطناتها وفق روح ثورية. وكانت مناقشات النساء في ذلك النادي تدور حول مواضيع كالآتي: «ماذا يسع المرأة أن تفعله من أجل الجمهورية؟». وكانت روز لاكومب مدافعة بارعة عن مصالح العاملات، وقد تدخلت مرارا لنصرتهن مع بولين ليوني. وقد اتفق ذات مرة أن احتلت، مع جمهرة من الباريسيات العاطلات عن العمل، أروقة الجمعية الوطنية للاستفسار عن الاجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها للتخفيف من حدة بؤس العاملات. لقد كانت مشكلات أولئك النساء وحاجاتهن وآلامهن شغل روز لاكومب الشاغل، وكانت تجيد الحديث عنها في خطاباتها التي كانت تقرن الحماسة بالاتزان.

عندما أمرت الجمعية التأسيسية بحـــل أنديـــة النساء وجمعياتهن، دافعت لاكومب بشراسة عن طفلها الغالي، «نادي المواطنات الثوريات»، لكن معركتها هذه تكللت بالفشل. وبعد سقوط اليعاقبة وانتصار الثورة المضادة، قوبلت كل تظاهرة نسائية باجراءات قمعية مشددة. بيد أن لاكومب لم تلزم الصمت وواصلت نشاطها التحريضي. فكان أن اعتقلت في ربيع 1797، ثم كان ابتعادها عن المسرح السياسي. وبعد أن استولت القوى الرجعية نهائيا على السلطة، هجرت لاكومب الحياة السياسية إلى غير ما عودة.

لقد نذرت روز لاكومب نفسها، روحا وجسدا، لقضيـــة الثورة، وأدركت أن حاجات النساء البروليتاريات، ومطالبهن وهمومهن، لا يمكن أن تنفصل عن الصراع الطبقي للحركة العمالية الوليدة. لم تطالب بحقوق خاصة للنساء، وإنما طالبتهن بمزيد من التنبه والتيقظ، وععتهن إلى الدفاع عن مصالحهن كأعضاء في الطبقة العاملة. وبسبب الصراع الجبار الذي خاضته دفاعا عن العاملات، نشعر بها اليوم أقرب إلينا من بقية نساء عهدها اللواتي كان التزامهن أحادي الجاني في إبان الثورة الكبرى.

* * *

تأسست حركة النساء البورجوازيات على يد ابيغائل سميت ادامز (زوجة تاني رؤساء الجمهورية الأميركية الفتية) ورفيقتها في النضال مرسي وارين في أميركا، وألمب دو روج في فرنسا، وماري ولستونكرافت في إنكلترا. وكانت نصيرات المرأة البورجوازيات هؤلاء يرددن بلا كلل أو ملل انه لولا قبضة من فلاسفة القرن الثامن عشر النيرين، ولو لا العمل الشجـاع لعدد من النساء المتجردات، لما طرحت قضية المساواة بين الرجل والمرأة على بساط البحث. وفي رأيهن ان هؤلاء الأفراد النادرين هم الذين دافعوا بتصميم عن «الجنس الجميل» وطالبوا بتربية واحدة للرجل والمرأة، وكذلك بمساواة في الحقوق بينهما. وفي اعتقادهن ان نضال هذه النخبة هو الذي أيقظ شعورا بالعزة لدى غالبية النساء اللائي وعين قيمتهن ورحن ينظمن انفسهن للدفاع عن مصالحهن، فنجحن، على امتداد القرن التاسع عشر، في انتزاع حق بعد الآخر بفضل نضالهن العنيد.

بيد أن هذا التصور خاطئ مئة بالمئة. فتاريخ تحرر المرأة قد سار في الواقع في غير هذا المسار. فلئن قدر لمناضلات متحمسات – أمثال أولمب دو غوج في فرنسا، وابيغائيل سميث أدامز في أميركا وماري ولستونكرافت في إنكلترا – طرح «قضية النساء» ذلك الطرح الدقيق والواضح، فلأن أعدادا ضخمة من النساء كانت قد التحقت بركب الانتاج منذ نهاية القرن الثامن عشر، ولأن المجتمع كان قد بدأ يعترف بحاجته إلى قوة عملها. لقد خاطبت أولمب دو غوج أعضاء الجمعية التأسيسية قائلة: «إن كان يحق للمرأة الصعود إلى المقصلة، فكيف لا يحق لها ارتقاء المنبر؟». وقد ناضلت بعناد من أجل اقرار حقوق المرأة السياسية. أمّا ابيغائيل سميث أدامز فقد أبلغت الحكومة الثورية الأميركية بأن «النساء لن ينصعن لقوانين الجمهورية ما لم يحصلن على حق الإقتراع». وكانت السبّاقة إلى المطالبة، بلا أي التباس أو مواربة، بالمساواة السياسية بين الرجل والمرأة. أمّا ماري ولستونكرافت فقد طالبت بإعادة نظر شاملة في أصول تربية المرأة، أي بالمساواة في الحقوق على صعيد التنشئة والتعليم (كانت ولستونكرافت من ألمع كتاب نهاية القرن الثامن عشر، وقد صدر كتابها «دفاعا حقوق عن المرأة»، في عام 1796، فأحدث ضجة كبرى).

نظرا إلى انطلاقهن من مواقف مبدئية متباينة، انتهت هؤلاء النساء المناضلات إلى حلول متباينة أيضا للتناقض بين دور المرأة في الإنتاج وبين حقوقها في الدولة والمجتمع. بيد ان ثمة قاسما مشتركا يجمع رغم ذلك بين تلك الحلول: الحق في العمل. وكان حق العمل هذا يمر وقتئذ عبر انتصار الثورة، أي عبر القضاء النهائي على الإقطاع وإرساء أسس تظام اقتصادي جديد. ومن أجل تحقيق ذلك، ومن أجل الظفر بحق المرأة في العمل، كان لابد من ضمان تأييد السلطة السياسية. ومن هنا فداحة الخطأ الذي وقعت فيه المناضلات النسويات البورجوازيات عندما شددن التأكيد على أن تضال النساء من أجل المساواة في الحقوق ووعيهن المتنامي لحقهن في الكرامة الانسانية كفيلان بفتح أبواب الحياة المهنية أمامهن. فالتاريخ يثبت عكس ذلك تماما. فقد كتبت أولمب دو روج في بيانها[27] الشهير ما يلي: «إن هدف كل جمعية تشريعية هو حماية حقوق الجنسين الجوهرية: الحق في الحرية ، في التقدم، في الاستقرار، في الحماية من الاضطهاد. ويجب أن يكون من حق سائر المواطنين والمواطنات أن يساهموا مباشرة وعن طريق ممثليهم في عملية التشريع. كذلك يجب أن يكون من حق سائر المواطنات الالتحاق بمناصب الوظيفة العامة والتمتع بالامتيازات المترتبة عليها».

لكن كل هذه المطالب المركزة أساسا على «حرية دخول المرأة إلى جميع مناصب الوظيفة العامة» ما كانت لتصاغ لو لم تفتح «نساء الشعب» الباب أمام عمل المرأة المنتج. فالمطالبة بالمساواة السياسية في الحقوق لم تكن في حقبة الثورة الفرنسية قد أضحت بعد قضية ملحة بالنسبة إلى النساء البروليتاريات، بل كانت الشغل الشاغل للعناصر الديموقراطية البورجوازية فحسب. وقد كان تمثيل نساء الضواحي الباريسية الشعبية ضعيفا للغاية في الأندية النسائية. أعني تلك الأندية التي أسستها بالم آلدر Alder وغيرها من رائدات النضال النسوي. فنساء الضواحي الشعبية كن يناضلن صفا واحدا مع البروليتاريا الفرنسية برمتها من أجل إلغاء نظام الطوائف المهنية ومن أجل جملة من المطالب البروليتارية الخاصة. وقد استطعن بحسهن الطبقي أن يدكرن إدراك اليقين أن مطالبتهن بـ«حق العمل» وبـ«الغاء الوظائف المهنية» ستحل مشكلاتهن على نحو أكثر جذرية بكثير مما كان سيفعله النضال المتمحور حول حقوق المرأة السياسية فقط.

بيد أن اولمب دو غوج كانت راسخة الإيمان بأن مطالبها السياسية ستحمي مصالح النساء قاطبة. والخال أن الوضع التاريخي السائد في القرن الثامن عشر كان كفيلا بتسخير الاعتراف الأحادي الجانب بحقوق المرأة السياسية لتعزيز امتيازات النساء المنتميات أساسا إلى طبقات صاحبة امتيازات. وما نقوله عن فرنسا يسري أيضا على أميركا وانكلترا. والحق ان النساء البروليتاريات كن سيجدن أنفسهن من جديد صفر اليدين.

لقد ولدت الحركة النسوية، المطالبة بحقوق المرأة الإنسانية، في أواخر القرن الثامن عشر، بفضل التطور العام للإنتاج والاقتصاد القومي، وتعاظم دور المرأة داخل دائرة الإنتاج. وسوف نعتمد الآن أمثلة عن إنكلترا، وفرنسا، وأميركا، لنؤكد على صحة أطروحتنا القائلة إن وضع المرأة الاجتماعي خاضع لأهمية دورها الإنتاجي.

لقد تعرضنا سابقا بالتفصيل لتقدم عمل المرأة في مرحلة الصناعة المعملية. كما توقفنا عند التطور الصناعي الذي حصل في بلدين رأسماليين خلال القرن الثامن عشر، فرنسا وإنكلترا. فلا داعي إذن للعودة إلى ذلك ثانية. لكن هل تنطبق تحليلاتنا على أميركا أيضا؟ ففي القرن الثامن عشر كانت أميركا لا تزال واحدة من مستعمرات الإمبراطورية البريطانية العديدة، بل واحدة من أكثر هذه المستعمرات تخلفا. فصناعتها كانت لا تزال في أولى مراحل تطورها، وزراعتها كانت خاضعة للإنتاج الصغير. وكان سكان أميركا يتألفون في غالبيتهم الساحقة من الفلاحين. فلماذا تحولت أميركا على وجه التحديد إلى مهد حركة النساء؟ لماذا طالبت الأميركيات بمساواة المرأة، وبالاعتراف بحقوقها السياسية الجوهرية قبل العديد من الأقطار الأوروبية المصنّعة؟ أفليس في ذلك ما يناقض أطروحتنا القائلة ان نضال النساء من أجل المساواة هو حصيلة دورهن في الإنتاج؟ بل الم تكن مطالب نساء امريكا بحقوقهن السياسية نابعة بالاحرى من مطالب البرجوازية ونضالاتها السياسية والديموقراطية؟ كلا، على الإطلاق. فتجربة نساء أميركا تأتي في الحقيقة ببرهان إضافي على صحة أطروحتنا. فالمطالب السياسية لنساء أمريكا كانت الحصيلة الطبيعية والمباشرة لدور المرأة في الحياة الاقتصادية لأميركا الشمالية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، أي في عصر كانت أميركا فيه لا تزال مستعمرة بريطانية.

لقد استعمرت أميركا الشمالية من قبل نازحين من العالم القديم – أي من أوروبا – كانوا قد اختاروا درب الهجرة هربا من سيطرة الإقطاع واستبداده أو من الاضطهاد الديني. وكانت شجاعتهم وقوة عملهم ثروتهم الوحيدة على تلك الأرض. وغالبا ما كان هؤلاء الهاربون من أوروبا يهاجرون إلى العالم الجديد بصحبة سائر أفراد عائلتهم؛ وقد احتلوا الأراضي الجديدة واستصلحوها وأصبحوا من المعمرين والفلاحين. ولما كانت اليد العاملة ضئيلة العدد، فقد انكب سائر أفراد الأسرة على العمل دونما استثناء. زوجات المزارعين وبناتهم كن يعملن كالرجل لبلوغ الحد المطلوب من الازدهار. وكانت النساء يشاركن هموم الرجال الاقتصادية، ويناضلن إلى جانبهم لترويض طبيعة كانت لا تزال جامحة ومتوحشة. وكانت النساء يحملن السلاح دوما، اسوة بالرجال، للدفاع عن المزارع التي شيدوها معا ضد هجمات الهنود. لذلك كله اعتبرت المرأة قوة عمل ثمينة تشارك في تحقيق ازدهار المستعمرة برمتها. وإلى ذلك العصر يعود الشعور بالاحترام الذي كان الأمريكي ولا يزال يكنّه لامرأة. بيد أن هذا التقدير أخذ يتراجع مع تعاظم نفوذ

---

[27]- ردت أولمب دو غوج على «شرعة حقوق الإنسان»، التي أعلنت أثناء الثورة الفرنسية، والتي لم تكن تصون في نظرها سوى حقوق الرجل، بـ«شرعة حقوق المرأة» التي طالبت فيها بحق الانتخاب للمرأة، وكذلك بحق الدخول إلى الوظيفة العامة. –م-

الرأسمالية الفائقة التطور في هذا البلد. فالنظام الرأسمالي يحكم على المرأة بالتحول إما إلى عبدة مأجورة وإمّا إلى كائن تابع للزوج يعيش على نفقته.

ساد أميركا، ما دامت مستعمرة بريطانية، المبدأ التالي: كل من يدفع ضريبة ينعم بحق التمثيل. المكلفون جميعا كانوا إذن يشاركون في شؤون الدولة، بمن فيهم النساء. فلم يكن من المستغرب بالتالي أن تخوض النساء غمار الحرب الأهلية الأمريكية. وقد وقفن بالطبع إلى جانب استقلال البلد الذي ساهمن في تشييده وتعميره. وقد حاربت النساء حتى اليوم الأخير من حرب الاستقلال، من أجل أميركا حرة، وتبنين مواقف سياسية أكثر جذرية في بعض الأحيان من مواقف السياسيين الثوريين من الذكور. فقد طالبت مرسي وارين مثلا باستقلال تام عن الوطن الأم في وقت لم يكن فيه زعيم الانفصاليين، جورج واشنطن، يتجرأ بعد على طرح مطلب يتميز بهذه الجذور. وكانت هؤلاء النساء على يقين تام بأن الجمهورية الجديدة ستضمن لهن الممارسة الكاملة لحقوقهن السياسية، ولاسيما أنهن كن يتمتعن بهذه الحقوق وبلادهن لا تزال مستعمرة بريطانية. لكن سرعان ما تبددت أوهامهن. صحيح أن الجمعية التأسيسية لم تأخذ موقفا رسميا ضد حق المرأة في الانتخاب (فقد تركت هذه المسألة رهن مبادرة كل ولاية متحدة على حدة)، ولكن هذا الحق لم يكرس على صعيد الدستور. ويمكن تعليل هذا القرار كالآتي: في نهاية القرن الثامن عشر لم تعد أميركا بلد صغار الفلاحين، فالصناعة الكبيرة كانت قد بدأت ترى النور فيها. ولم تعد المرأة بالتالي تمثل قوة منتجة ضرورية، الأمر الذي انعكس سلبا على أهميتها من زاوية الاقتصاد القومي. وكالعادة عمدت البورجوازية، ما أن وطدت دعائم سلطتها، إلى حصر المرأة بدور الزوجة والأم وإلى حبسها داخل بيتها.

نساء الطبقات الشعبية الفقيرات أصبحن عاملات في المصانع، أي جزءا من أرتال عبيد الرأسمال. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المصنّعة قد جردت النساء من حق الانتخاب، ولم تمنح سوى الرجل الحقوق المدنية كاملة، في حين حافظت النساء في الولايات الزراعية كفيرجينيا ونيو جيرسي على حقوقهن السياسية، ان على صعيد المقاطعات وان على صعيد الدولة.

إن المطالب النسوية بصدد المساواة في الحقوق قد حظيت إذن، كما نلاحظ، بدعم المجتمع الأميركي بوجه عام، وبخاصة دعم الأوساط الثورية. وقد تعرضت المرأة لشتى أنواع الاستغلال على يد البورجوازية، التي رحبت مع ذلك بمشاركتها في الحرب الأهلية. أشادت البورجوازية بصفات المرأة «الذكورية»، وبرح تضحيتها، وبدفاعها الحماسي عن الجمهورية. لكن ما أن تبددت أجواء النصر، وكف الخصم القديم – إنكلترا الإقطاعية – عم تهديد امتيازات البرجوازية الأمريكية وصلاحياتها، حتى تراجع اهتمام الديموقراطيين بمطالب النساء... وما نستطيع استخلاصه من المثالين الفرنسي والأمريكي هو أن المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل لم تر النور إلاّ بعد أن زجت المرأة بقواها الإنتاجية في معركة بناء الاقتصاد القومي. إذن ليست الدعوة إلى المساواة هي التي دفعت بالمرأة إلى خوض تجربة الحياة المهنية، بل العكس تماما: فدور المرأة في الإنتاج هو الذي دفعها إلى المطالبة بهذه المساواة.

لكن كيف نفسر، والحالة هذه، استمرار التمييـــز الذي ما فتئت سائر الدول البرجوازية تمارسه بحق المرأة؟ كيف نعلل رفض الدولة البرجوازية والمجتمع الرأسمالي اعتبار المرأة مواطنة كاملة الحقوق على الرغم من ارتفاع نسبة النساء العاملات اللواتي بتن يشكلن جزءا هاما من الشعب العامل؟

هذا الوضع الشاذ ناجم في الواقع عن النظام الاجتماعي البرجوازي والرأسمالي، القائم على التناحر الطبقي والعمل المأجور. ففي الدول البورجوازية تنتمي غالبية النساء العاملات إلى الطبقة العاملة، أي إلى طبقة العبيد المأجورين المسخرين لخدمة الرأسمال. وكما كان المستبدون في العصور القديمة يحتقرون عبيدهم، مع أنهم يدينون لعملهم بكامل ثرواتهم، يرفض بورجوازيو اليوم بعناد الاعتراف بحقوق البروليتاريا، منتجة سائر الثروات، ودعامة ازدهـار المجتمع البرجوازي. وفي النظام الرأسمالي لا تمارس العامة، وكذلك العامل، أي عمل مستقل، منتج لسلع تذهب مباشرة إلى المستهلك. فكلاهما يعمل مقابل أجر ويبيع قوة عمله للمقاول. في حين أن الصانع الحرفي أو العامل المنزلي ما كانا، في عصر الاقتصاد الطبيعي، يبيعان قوة عملهما للمستهلك، بل فقط نتاج هذا العمل. وقد سبقت الإشارة إلى رفض الاقتصاديين البرجوازيين الاعتراف بأن اليد العاملة هي مصدر الثروة الأساسي. والاقتصاديون البرجوازيون والمقاولون يصرون على التأكيد، بكل ما أوتو من حجج وذرائع، إن الآلة هي القوة التي تخلق الثروة، وأن العامل لا يؤدي سوى دور ثانوي. وما العمال والعاملات في نهاية المطاف، ومن منظور هذه النظرية البرجوازية، سوى تكملة حية للآلة. إن المقاولين، عند التحليل الأخير، يعتبرون رأسمالهم الخاص مصدر الغنى الحقيقي.

وما دامت علاقات الإنتاج البرجوازي هي المتحكمة بالمجتمع، ينبغي ألاّ نأمل بتقييم آخر لقوة العمل البشرية أو لدور الطبقة العاملة ولوضع المرأة في الإنتاج. لقد انتزع العمل المأجور المرأة من أسرتها ليزج بها في عالم الإنتاج. ونظام العمل المأجور الراهن يخضع العامل والعاملة، ماديا وسياسيا، للبورجوازية. عملهما بخس التعويض، بغض النظر عن جنسهما. ومصير المرأة العاملة مماثل لمصير مجمل البروليتاريا. فملايين النساء اللواتي يجدن أنفسهن اليوم مضطرات إلى طرق باب العمل المأجور، يعانين وضعا اجتماعيا متدهورا باطراد. فالمرأة، المعانية أساسا من العبودية في البيت، ومن التبعية داخل الأسرة، وجدت نفسها وقد أثقلت الرأسمالية كاهلها بعبء اضافي: العمل المأجور عند المقاول.

الزواج، كما سبق أن أوضحنا ذلك، لم يعد قادرا على انقاذ البروليتارية من واجب بيع قوة عملها. فالقاعدة، لا الإستثناء، باتت تقضي بأن تجمع العاملة المتزوجة بين العمل المهني خارج البيت وبين العمل المنزلي وتربية الأطفال ورعاية الزوج. وقد تحولت حياة المرأة من جراء ذلك إلى شقـاء دائم، حتى انها لم تعد تنال قسطها من النوم والراحة. فهي أول من ينهض عند الصياح وآخر من ينام في الليل.

ومع ذلك فإن الأسر العمالية تتفكك، والبيت يهمل، والأولاد يحرمون من العناية المطلوبة. وجهد النساء يذهب سدى، وعبثا يحاولن إنقاذ تضامن الأسرة وتماسكها. فالمرأة لا تزال تعيش وفق عقلية الماضي، وهي تخص أسرتها وبيتها باهتمام لا يعرفه الرجل، لكن شراسة علاقات الإنتاج تسحق رغبتها وصبواتها. ومع ظهور الإنتاج الصناعي تراجعت أهمية الاقتصاد العائلي. وثمة أعمال كانت فيما مضى ترتدي أهمية خاصة في الاقتصاد العائلي، وتشكل عنصرا ملازما للعمل المنزلي. فقدت كل قيمة وزالت بالتدريج. فلماذا تهدر المرأة وقتا ثمينا في رفأ الجوارب مثلا، أو في صناعة الصابون، أو في خياطة الملابس، والأسواق تغص بمثل هذه السلع؟ الحصول على هذه السلع لا يتم إذن من دون مال. وللحصول على هذا المال ترى المرأة نفسها مضطرة إلى بيع قوة عملها، إلى البحث عن شغل أو عمل... ولماذا يتوجب على المرأة الاستمرار في صنع المحفوظات للشتاء، أو تحضير الخبز بنفسها أو طهو وجبات الطعام، في حين ان هنالك كميات هائلة من المعلبات الجاهزة، ومن الخبز المعد في الأفران، والوجبات الشهية في المخزن الكبير أو المطعم القريب؟ إن هذا التطور قد جعل من عمل المرأة العائلي ثانويا وهامشيا، ان من زاوية الاقتصاد القومي وان من زاوية عائلية صرف. لهذا السبب بتنا نشاهد ظاهرة تخلع الأسرة، ولاسيما في المدن. فقد أخذت الأسر بالزوال مع تطور تبادل البضائع وإنتاج الكيات الضخمة من السلع الاستهلاكية. فالأسرة، التي كانت ضرورة ملحة في عصر الاقتصاد الطبيعي، قد تحولت إلى عائق بإشغالها المرأة على نحو غير مفيد وغير منتج بالنسبة إلى الاقتصاد القومي.

ولأم الأسرة لم تعد تمثل وحدة اقتصادية، أصبحت فائضة عن الحاجة، لا طائل فيها. أمّا في الاتحاد السوفييتـــي فإن عمل المرأة يوضع في خدمة الوحدة العائلية الصغيرة.

لقد ازداد عدد النساء العاملات في الإنتاج. وجاءت الحرب العالمية الكبرى لتثبت نهائيا أهمية عمل المرأة في متابعة تطوير قوى الإنتاج. ولم يعد ثمة فرع من فروع الإنتاج لم تدخله المرأة خلال السنوات السبع الماضية. وإبان الحرب ازداد عدد النساء العاملات، في أميركا وأوروبا وحدهما، بمقدار عشرة ملايين تقريبا، وارتدى عمل المرأة طابع الضرورة الملحة. وتفيد الإحصاءات أن ثلث القيمة المتداولة في السوق العالمية في مطلع القرن التاســـع عشر كان من نتاج النساء. وقد ازدادت هذه النسبة طبعا مذاك. عمل المرأة أصبح عامل استقرار اقتصادي. لكن «قضية النساء» ظلت على الرغم من ذلك تبحث عن حل. فما زالت نساء سائر الأقطار – باستثناء روسيا – في بداية طريق النضال الطويل من أجل المساواة في الحقـوق. وقد بتنا ندرك أن أصل الداء يكمن في نظام الإنتاج الرأسمالي وفي انقسام المجتمع البروجوازي، القائم على الملكية الخاصة، الى طبقات.

وبقدر ما نتعرف أسباب هذا الوضع الشاذ المفروض على المرأة، نصبح قادرات على تطوير أشكال نضالية تسمح لنا بمعالجة ما فيه من شذوذ. فالتمييـز الذي تعانيه المرأة لن يزول إلا مع قيام نظام جديد يحل فيه الإنتاج والاستهلاك الجماعيين محل الملكية الخاصة، أي مع انتصار النظام الاشتراكي.

# المحاضرة الثامنة: الحركة النسائية ودور المرأة العاملة في الصراع الطلقي

كانت الحركة النسائية اذن حصيلة التناقض النموذجي داخل النظام الرأسمالي: فمساهمة المرأة المتنامية في الانتاج لم تكن تتناسب على الإطلاق مع التمييز الدائم الذي ظلت تكابده في المجتمع، والزواج والدولة.

إن «قضية النســـاء» ليست لها من وجود مستقل. فهذا الـعنف المميز للمجتمع البورجوازي والمضطهد للمرأة إنما هو ناشئ جزئيا عن التناقض الاجتماعي بين الرأسمال والعمل. وقد أدى التعارض بين مساهمة المرأة في الانتاج تبين افتقارها العام للخقوق إلى بروز ظاهرة كانت مجهولة تماما خلى الآن: ولادة الحركة النسائية. وقد انقسمت هذه الحركة، منذ انطلاقهتها، بيـــن تيارين متعارضين تماما: تيار نظّم نفسه تحت راية حركة نسوية بورجوازية، وآخر اهتبر نفسه جزءا لا يتجزأ من الحركة العمالية.

لقد انحدرت الحركة النسوية البورجوازية في القرن التاسع عشر من تنظيمات سياسية ذكورية وبورجوازية، وقد ظل ينعكس فيها فيما بعد، ولو جزئيا، أثر الطبقات الاجتماعية المكونة لها. وقد عرفت الحركة النسوية رواجا سريعا، فلم يشارف القرن التاسع عشر على نهايته الا وكانت قد نجحت في تكوين شبكة متماسكة من التنظيمات النسوية في سائر الدول الغربية والشرقية. وقد حددت هذه الحركة هدفا أساسيا لها إقرار المساواة بين المرأة والرجل على سائر الاصعدة وفي إطار المجتمع الرأسمالي القائم. ولم تعر الزعيمات البرجوازيات لحركة النساء أي أهمية لحركة التجديد الإجتماعي التي فتحت آفاقا أكثير رحابة بكثير أمام تحرر المرأة زأمدت هذا التحرر بقاعدة متينة وصلبة. لقد بقين غريبات ويعيدات تماما عن الاشتراكية. ولئن صاغت بعض المناضلات النسوية البورجوازية المطالب المقتبسة عن الاشتراكيين في أواخر القرن التاسع عشر، فذلك سعيا وراء دعم النساء البروليتاريات، أي من أجل شراء تعاونهن ولتوفير وزن سياسي أثقل لأنفسهن. والواقع أن الحركة النسائية البورجوازية أرادت نفسها منذ البداية محايدة، غير منتمية إلى طبقة محددة، بحجة أنها تمثل مطالب ونضال سائر النساء دونما تمييز. لكن الواقع كان مختلفا تماما، إذ أن المناضلات النسويات البورجوازيات ما كنّ يمثلن في نهاية المطاف سوى مطالبهن ومصالخهن الخاصة، وان كانت الحركة النسوية البورجوازية تجند عضواتها من مختلف شرائح المجتمع. وثمة ميزة ثالثة لهذه الحركة، ألا وهي إثارتها ضراعا مضلحيا لا يخلو من خطورة بين الرجل والمرأة، إذ ان نصيرات هذه الحركة لا يتطلعن في نهاية المطاف الا إلى التمثل بالرجل وتفليده. وقد ارتكبت غلطة فادحة أخرى. فنصيرات المرأة هؤلاء لم يأخدن بعين الاعتبار مهمتها الاجتماعية المزدوجة، كما فاتهن تماما أن «الحقوق الطبيعية» التي آثرن الدفاع عنها لا تقتضي من النساء القيام بعمل منتج بالنسبة المجتمع فحسب، وإنما أيضا تأدية وظيفتهن كمنجبات داخل هذا المجتمع. لكن الدفاع عن المرأة وحمايتها كأم لم يرد لهما ذكر على الاطلاق لا في برنامج الحركة النسوية البورجوازية ولا في سياستها. وعندما همت هذه الحركة بإثارة قضية حماية الأمومة، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت تطرق بذلك بابا جديدا. ولئن أضافت إلى برنامجها مطالب الحماية القانونية للأم وغير ذلك من القوانين الخاصة بحماية االعاملات، فانما على مضض ومن دون اقتنـاع أو إيمان.

لقد سعت المناضلات النسويات بكثير من السذاجة إلى نقل النضال من أجل حقوق المرأة من الصعيد الطبقي الثابت إلى صعيد الصراع بين الجنسين. فكان التزييف وكان المظهر الكاريكاتوري. إن انعدام الحس السياسي لدى المنلضلات النسويات قد حكم عليهن بالابتعاد عن خط النضال القويم.

وقد خسرت هؤلاء النساء بالتدريج التأييد والدعم اللذين كنّ قد لقينهما لدى رجال طبقتهن، وذلك لاصرارهن، في شتى المناسبات، على الدفاع عن القضايا النسائية البحتة بدلا من دعم مصالح الطبقة البورجوازية برمتها. وكان لابد من انتظار مطلع القرن العشرين لرؤية بعض البورجوازيات، المتحليات بالوعي السياسي، يقدمن على ربط نضالهن الخاص بنضال حزب سياسي محدد، وعلى طرح أنفسهن كممثلات لهذا الحزب. على هذا الطريق سارت النساء من «الكاديت»[28] اللواتي عملن في البداية في إطار «جمعية حقوق المرأة» ثم في إطار «رابطة حقوق المرأة».

وقد تبنت بعض المنظمات الإنكليزية والألمانية ياسة مماثلة .

لقد أهملت المناضلات النسويات البورجوازيات، في تركيزهن الدائب على إثبات أن المرأة ليست دون رجل في أي ميدان من الميادين، اهملن كليا خصوصية المرأة البيولوجية، تلك الخصوصية التي ينبغي على المجتمع أن يأخذها بعين الإعتبار. ففي عصر الشيوعية البدائية كانت القبيلة تكنّ الاحترام للناء لأنهن كنّ من جهة أولى يؤدين دورا إنتاجيا أسايا، وينجبن من جهة ثانية الأطفال، فيضمنّ البقاء للقبيلة. لكن عندما أضحى الرجال يقومون بكامل الأعمال الإنتاجيةمن ما عاد المجتمع يرى من مبرر لاعتبار المرأة ماوية للرجل وان كانت هذه الأخيرة قد بقيت تنجب الأولاد. فكيكون المجتمع على استعداد لإعارة أهمية خاصة لوظيفة المرأة الاجتماعية كأم وكمربية، ولخصها بمساعدة وحماية تتناسب وهذه الوظيفة، فلا بد أن تؤدي المرأة عملا اجتماعيا مفيذا إوة بالرجال تماما.

[28] - كان اسم «الكاديت» يطلق على أعضاء الحزب الملكي البورجوازي الليبرالي في روسيا القيصرية. –م-

لكن المناضلات النويات البورجوازيات رفضن التسليم بهذه الحقيقة في دفاعهن المتحمس عنمبادئ الماواة الفارغـــة. والخطأ الفادح الذي وقعن فيه تمثل ي اعتقادهن بأن الإعتراف بحقوق المرأة مرهون بتساويها التام مع الرجل. لذا راحت المتطرفات من بينهن يرتدين ثيابا رجالية، كتعبير عن موقف مبدئي وليس لن هذه الثياب أكثر توفيرا للراحة، ويقصن شعورهن تشبها بالرجال، ويتباهين بحركات وتصرفات ذكورية.

وعندما بلغ هؤلاء المناضلات أن النساء اللواتي يعملن في تفريغ البضائع في المرفأ يضطرن أحيانا إلى مل أعباء ثقيلة للغاية، تأثرن إلى أبعد حدود التأثر وكتبن في صحفهن ومجلاتهـن ما يلي: «انتصار جديد يسجل لصالح النضال ن أجل ماواة المرأة في الحقوق مع الرجل. فالحمّالات في المرافئ بتـن ينقلن، أحيانا إلى جانب زملائهن من الذكور، أحمالا تزن حتى 200 كيلوغرام». ولم يدركن أنه كان عليهنّ، بالعكس، كتابة مالات تفضح جشع ارأسمالية، وتدين هذا العمل غير المتناســـب مع المرأة، والخطر على اعضائها وبالتالي على الأمة بأسرها. ولم يدركن كذلك أن المرأة، نتيجة خصائصـــــــها الجسدية المميزة، ستجد نفسها دوما في وضع «خاص»، وان المجتمع لن يلحق الضرر لا بنفسه ولا بالمرأة إذا «احترم» تلك الخصائص أو أخذها بـ«عين الاعتبار». فالمرأة ليست مطالبة على الإطلاق بالقيام بعمل الرجل. يكفي أن تؤدي عملا له قيمة عمل الرجل بالنسبة إلى المجتمع حتى تضمن لنفسها المساواة. لكن المناضلات النسويات لم يدركن هذه العلاقة، لذلك بقيت حركتهن محدودة وأحادية الإتجاه.

******

مرت الحركة النسوية البورجوازية بعدة مراحل في تطورها. فالمطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية، التي طرحت بقوة وتصميم في أميركا وفرنسا حتى القرن الثامن عشر، تبخرت مع انفجار الحرب الأهلية وتوطيد سيطرة الطبقة البورجوازية. وقد اكتفت الحركة النسوية في مطلع القرن التاسع عشر بالمطالبة، بكثير من التواضع، بفتح أبواب التأهيل المهني أمام سائـــر النساء. وقد انبثق هذا المطلب مباشرة عن مطلب الحركة الأولـى، ألا وهو الحق في العمل. لقد كانت أولمب دو غوج على صواب عندما أكدت في بيانها السياسي، إبان الثورة الفرنسيـــة ان الاعتراف الأحادي الجانب بحقوق المرأة السياسية لن يغير من وضع هذه الأخيرة، وان نضال النساء من أجل الحصول على حق الدخول إلى سائر المهن يرتدي أهمية مماثلة.

عندما نشرت أولمب دو غوج بيانها الشهير، كان قد بدأ نضال النساء البورجوازيات من أجل الدخول بلا قيد أو شرط، إلى المعاهد العليا وإلى المهن الجامعية. فمع بلوغ الرأسمالية ذروتها لم يضطر الحرفيون وحدهم إلى إشهار إفلاسهم، ولا العمال المنزليون وحدهم إلى التحول إلى عمال المصانع. فالعلاقات العائلية للبورجوازية الصغيرة والوسطى تبدلت هي الأخرى. فالرجال ما عادوا قادرين على تأمين حياة لائقة لأسرهم. الأمر الذي حدا بأبناء العائلات المنكوبة وبناتها إلى البحث عن عمل. وقد عملت فتيات الأسر البورجوازية كمعلمات مدرسة، وفي كتابة الروايات وترجمتها، كما سعت بعضهن وراء العمل الوظيفي في الدولة طمعا في الدخل الثابت. بيد أن باب المهن الجامعية ظل موصدا أمام النساء، كما في الماضي. فالثقة التي وضعها المجتمع البورجوازي في ذكاء المرأة وطاقتها ظلت محدودة. وكانت النساء بدورهن يبخسن قيمة طاقتهن الفكرية ويعتبرونها دون طاقات الرجل.

كان الرجل يتولى عادة الإنفاق على نفسه وعلى أسرته. أمّا المرأة البورجوازية، فكان عملها يرتدي بشكل عام طابع «العمل الإضافي». كانت تسكن عند زوجها وتسخّر دخلها لتغطية «نفقاتها الشخصية». بيد أن عدد نساء البورجوازية الصغيرة والوسطى اللواتي اضطررن إلى الإنفاق على أنفسهن فحسب وإنما أيضا على أسرهن، ما فتئ يتعاظم باطراد. والحال، بقي أجرهن يحسب على أساس أن عملهن إضافي، متمم لعمل الرجل. وقد لعب ضعف تأهيلهن المهني دوره أيضا في دخلهن الوضيع. فقيمة عملهن الإنتاجية كانت ضعيفة نظرا إلى افتقارهن إلى التكوين المهني المناسب. ولم تنجح النساء في الخـــــروج من هذا المأزق إلاّ مع دخولهن الجامعات والمعاهد العليا. لهذا السبب تمحورت مطالب الحركة النسوية البورجوازية في عدد من الأقطار، في ألمانيا مثلا ومن ثم في روسيا، على حق المرأة في التحصيل العالي، وفي التكوين العلمي والمهني. وقد أثير الجدل حول الطرق المثلى لتعليم النساء في القرن السابع عشر. الكاتب الفرنسي فينيلون، وبعده الفيلسوف والكاتب الفرنسي كوندورسيـــه (الذي نشط على نحو ملحوظ خلال سنوات الثورة الأولى) وقفا بحزم إلى جانب تعليم المرأة. وقد أثيرت هذه المسألـة في إنكلترا في القرن السابع عشر من قبل دانيال ديفو وماري أستيل. لكن لما كان كلاهما قد تحرك من موقع معزول فإن دعوتهما لم تحدث نتائج عملية. بيد أن الأمور تبدلت في بحر القرن التاسع عشر فقد أثارت ماري ولستونكرافت من جديد قضية تعليم المرأة في كتابها **الدفاع عن حقوق المرأة.** ودللت في هذا الكتاب عن شجاعة وعن جرأة خارقتين تذكراننا بوجوه الثورة الفرنسية الكبرى. وقد تميزت النتائج التي استخلصتها بطابعها الفذ. فقد طالبت بتحسين شروط تعليم المرأة وبالاعتراف بحقوقها مع الحاحها على المدلول الروحي للأمومة. فوحدها المرأة الحرة والواعية مؤهلة لأن تكون أماً صالحة، قادرة على تلقين أولادها حب الحرية وعلى تعليمهم واجباتهم الوطنية. لقد كانت ماري ولستونكرافت أول من طالب بمساواة المرأة في الحقوق انطلاقا من واجبات الأمومة.

وعلى الرغم من مطالبة العديد من المفكرين، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بحق المرأة في التعليم العالي، بقيت أبواب الجامعات – بل حتى أبواب المعاهد الثانوية – مغلقة في وجهها. ولم تنتزع المرأة حق اقتحام أبواب المعاهد العليا والحصول على ثقافة

مناسبة إلاّ بعد نضال طويل كان عليهـــــا خلاله أن تتخطى سلسلة من الحواجز والعثرات. وقد نجحت اليزابيت واميليا بلاكويل، المناضلتان في الحركة النسوية البورجوازية، في الدخول إلى إحدى الجامعات الأميركية حوالي عام 1840. وكانت اميليا أول امرأة تحصل على ديبلوم في الطب. وفي تلك الفترة أيضا برز اسم أول صحفية أميركية، مارغريت فوللير. وفي عام 1860 كانت ماري ميتشل أول امرأة تحتل كرسي للرياضيات والفلك في إحدى الجامعات الأميركية. وحوالي عام 1830 أصبحت الإنكليزية كارولين هيرشل، شقيقة الفلكي الشهير هيرشل، عضوا في جمعية علماء الفلك. بيد ان الجامعات الإنكليزية بقيت مغلقة في وجه النساء. فأول طبيبة عرفتها انكلترا، اليزابيت غاريت، اضطرت إلى دراسة الطب في سويسرا. وكان لا بد من انتظار نهاية القرن التاسع عشر لرؤية الجامعات تفتح، الواحدة تلو الأخرى، أبوابها أمام النســـاء.

في روسيا أيضا ناضلت الحركة النسوية البورجوازية في البداية من أجل «حرية التعليم». وكان هذا الشعار يعتمد على المطالبة، المشروعة والضرورية، بالحق في العمل. فإمكانية ممارسة مهنة حرة، تستلزم تأهيلا جامعيا، كانت غير متوفرة على الإطلاق بالنسبة إلى النساء.

لقد انطلقت سيرورة انحلال طبقة النبلاء حوالي عام 1860، وبخاصة بعد تحرير الفلاحين وغير ذلك من التغييرات السياسية التي طرأت في مصلحة الرأسمالية. وقد اضطر أولاد المالكين العقاريين، من صبيان وبنات على حد سواء، إلى البحث عن عمل بعد إفلاس ذويهم اقتصاديا. وهكذا ظهر نموذج جديـد من النســاء: نساء يكسبن رزقهن عن طريق ممارسة مهنة حرة كالرجال تماما. وقد ترافق تطور الرأسمالية بظهور جهاز دولة متنامي التعقيد، ومتطلب للمزيد من قوى العمل ولاسيما في حقلــي التعليم والتطبيب. وقد أوجدت هذه الأوضاع حسن استعداد لدى السلطات العامة إزاء مطالب النساء في الحصول على تعليم عالٍ.

إن الطلب المتنامي على اليد العاملة المختصة، النادر في روسيا، يسَّر دخول نسائنا إلى المهن الحرة وإلى معاهد التعليم العالي. ولا ريب في أن ذلك لم يحصل من دون صراع. فقانون العطالة كان وما يزال يحول دون أن تدرك طبقة من الطبقات أن بعض الإصلاحات قد تخدم مصلحتها هي بالذات. فصوفيا كوفالفسكايا، عالمة الرياضيات الشهيرة، اضطرت إلى إكمال دراستها في الخارج لشدة المقاومة التي واجهتها في روسيــا. ولــم تصبح في الثمانينات من القرن التاسع عشر أستاذة في جامعة روسية، وإنما في جامعة ستوكهولم.

منذ نهاية الحرب، ونظرا إلى التأثير الذي مارسته الثورة الروسية على تطور بقية أقطار العالم، فإن مسألة معرفة ما إذا كان يحق للمرأة الحصول على تعليم عال أو تأهيل رفيع قد حظيت بشكل عام بحلول مرضية. بيد أن هذه المسألة لا تزال معلقة في آسيا، في الصين والهند واليابان، حيث بقيت بعض العلوم والمهن محظورة على المرأة. لكن حتى في هذه الأقطار، باتت النساء اليوم يحصلن على التعليم الجامعي والمهني بسهولة أكبر من تلك التي كانت نساء أوروبا وأميركا يحصلن بها عليه في المرحلة التي نحن بصدد دراستها. وقد جاء هذا التطور نتيجة نمو الرأسمالية وتزايد طلب أجهزة الدولة على المعلمات، وموظفات البرق، والهاتف، والعاملات في المكتبات، الخ.

في الخمسينات من القرن التاسع عشر استبدلت النساء البورجوازيات مطالبتهن بحق المرأة في التعليم بالمطالبة بـ«حقها في العمل». وتستطيع الحركة النسوية البورجوازية أن تفاخر فــي الواقع يسماحها للنساء بالحصول على استقلالهن المالي عن طريق العمل. غير أن هذه الحركة لم تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن حركة النساء ذاتها ما هي إلاّ نتيجة الاندماج النساء لالانتاج. وقد بيَّنا في محاضرات سابقة أن هذه المطالب كانت قد تحققت عمليا على أيدي الملاكين من العاملات البروليتاريات قبل أن تصاغ كلاميا من قبل المناضلات البورجوازيات. وهذه السيرورة كانت حصيلة الشروط الاقتصادية الجديدة وترسخ جذور النظام الرأسمالي.

عن الحركة النسوية البورجوازية صدر العديد من المؤلفات في عدد كبير من اللغات. لكن ناريخ نضال النساء العاملات من أجل الدفاع عن حقوقهن كأعضاء في الطبقة العاملة وكمنتجات أساسيات في الاقتصاد القومي، علاوة على تأمينهن إعـادة إنتــاج الجنس البشري، إن هذا التاريخ لم يكتب بعد بالمقابل. كل ما في الأمر أننا قد نجد هنا وهناك، في المؤلفات التي تروي نضال الطبقة العاملة وتاريخها، بعض الوقائع المنفردة. غير أن هذه المعلومات تكفي لتبين لنا كيف نجحت النساء البروليتاريات، بشكل بطيء وإنما أكيد، في إقحام قطاعات العمل الوحيد تلو الآخر، كما انها تكشف لنا عن تنامي وعي النساء كأفراد وكأعضاء في طبقة. وتفيذنا هذه المعلومات كذلك عن مشاركة العاملات في نضال الطبقة العاملة برمتهاوعن دفاعهن عن مطالب خاصة بهن. لكن حتى الآن لم يصدر مئلف يعالج هذا الموضوع بعمق ويصف الطريق الصعب الذي اجتازته النساء للحصول على الاعتراف النهائي بهن كأعضاء، كاملي الحقوق، في البروليتاريا

إن حركة النساء البروليتاريات مرتبطة بكل تأكيد ارتباطا وثيقا ونهائيا ببقية الحركة العمالية التي تشكل جزءا مؤسسا وعضويا منها. لكن نكون قد وقعنا بدورنا بالخطأ الذي وقعت فيــه المناضلات النسويات البورجوازيات فيما لو أصررنا على تجاهل التباين القائم بين نساء ورجال طبقة البروليتاريا، وفيما لو أكدنا أن وحدة هدفهم – إقامة النظام الاشتراكي – يقيم بينهم اتفاقا وانسجاما تامين. والحال إنه ينبغي الالحاح في مطلق الأحوال على مميزات المرأة الجسدية، وعلى قدرتهن عاة الانجاب (فهــذه المهمة الاجتماعية ستظل على عاتقها حتى بعد أن تتحقق المساواة التامة في الحقوق بين الرجل والمرأة). فالمرأة ليست مواطنة وقوة عمل فحسب، بل أيضا منجبة، وهذا ما بفرض عليها وضعا خاصا. وهذا أيضا رفضا المناضلات البورجوازيات إدراكه. البروليتاريا بالمقابل لا تستطيع أن تسمح لنفسها بتجاهل هذه الحقيقة الجوهرية عندما يكون الأمر متعلقا بصياغة أنماط حياة جديدة.

سنعود الآن إلى دور المرأة البورجوازية في الأقطار الرأسمالية وسنتابع وصفنا لتطور الحركة النسوية.

لقد أشرنا إلى أن الرأسنالية تنتج، داخلها، العديد من التناقضات. وما وضع المرأة الحالي إلاّ واحد من تلك التناقضات. وعندما نتكلم عن وضع المرأة فإننا نشمل به وضع نساء الطبقة البورجوازية أيضا، وإن كنّ في غالبيتهن لا يزلن يؤدين دور المحظيات الشرعيات،

ويحتمين «خلف ظهور» أزواجهن. والواقع ان عدد العاملات من بينهن ما فتئ يزداد، وان أوالية الانتاج الرأسمالي المعقدة أضحت في حاجة متنامية إليهن، ان في الادارة الخاصة وان في الادارة العامة. وإن كان الطلب على عمل المرأة قد سجل ارتفاعا مطردا، فذلك ليس فقط لأن اليد العاملة النسوية أرخص من اليد العاملة الذكورية، بل لأن النساء أيضا بشكل عام أكثر مرونة ووجدانية في العمل من زملائهن الذكور.

لكن ان لم يعد الانتاج اليوم في المنشآت الكبرى قادرا على الاستغناء عن قوة العمل النسوية، فإن المجتمع البورجوازي القائم من جهته على الملكية الخاصة لا يستطيع بدوره الاستغناء عن مؤسسة الأسرة. وقد ساهمت انتشار العمل النسوي وتنامي استقلال المرأة الاقتصادي في انعتاقها وتحررها. ولم تصمد الأسرة في وجه سيرورة التحرر هذه، بل اخذت وشائجها بالانحلال والتفكك.

إن البورجوازية أو بالأحرى الرأسمالية تجتذب النساء إلى خارج بيوتهن وتدمجهن بالانتاج. غير أن التشريع البورجوازي يرفض أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الجديد. فالقانون البورجوازي لا يزال يقوم على مبدأ تبعية المرأة، فكأنها ما برحت تخضع لسلطة زوجها، «دعامة الأسرة»، والمكلف بالدفاع عن مصالحها. هذا التشريع لا يسمح، في حال من الأحوال، باعتبار المرأة كائنا مستقلا؛ فهي لا تزال في نظره كائنا تابعا للزوج. وضع لا يمكن احتماله بشكل من الأشكال. فثمة ملايين من النساء يكسبن رزقهن بأنفسهن، لكنهن لا يستطعن الدفاع عن مصالحهن إزاء الدولة التي ترفض أن تمنحهن معظم الحقوق الموقوفة على الرجل فقط.

لقد تمحور نضال النساء البورجوازيات في الستينات من القرن التاسع عشر على المطالبة بحق المرأة في أن تنتخب وتُنتخب. وكانت النساء الأميركيات الرائدات في هذا المضمار. فقد شاركن على نحو فعال في حرب استقلال الولايات المتحدة – من نيسان 1861 إلى نيسان 1865 – وناضلن من أجل الغاء نظام العبودية. والحرب على العبودية تحولت إلى معركة حاسمة بين ولايات الجنوب الإقطاعية وولايات الشمال الرأسمالية. وقد أحرز الشماليون النصر، وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية بلدا تزدهر فيه الرأسمالية والعبودية المأجورة. وألغيت عبودية الزنوج بمرسوم. وكما يحصل عادة في هذا النوع من الصراعات الاجتماعية، فقد برزت النساء بمشاركتهن المتحمسة بالحرب الأهلية. وقد جاء الدستور الجديد يوسع من صلاحيات الحكم المركزي، وقد ناضلت النساء بطبيعة الحال لتحقيق مطالبهن عبر ذلك الدستور. «إذا كان الزنجي قد اعترف به ككائن حر ومستقل، فلماذا تبقى المرأة وحدها، وهب التي ناضلت من أجل إلغاء العبودية، محرومة من حق التمتع بسيادة نفسها أمام القانون؟» لكن برلمان الولايات المتحدة البورجوازي، الكونغريس الشهير بـ«حبه للحرية والديموقراطية»، تحاشى منح المرأة حقوقها مساوية للرجل. ذلك كان وضع المرأة بعد حرب الاستقلال، ولم يدخل عليه تعديل يذكر حتى أيامنا هذه. فنساء أميركا لم يحصلن حتى على حق الانتخاب على صعيد الحكومة المركزية. إنهن لا يتمتعن بهذا الحق إلا على صعيد الولايات.

بعد الولايات المتحدة شهدت إنكلترا بدورها ولادة حركة نسوية واسعة ناضلت من أجل حق الانتخاب. وما لبثت المناضلات النسويات، اللائي بتن يعملن في شتى المهن الحرة، أن حولن نقطة ارتكاز نضالهن من حق المرأة في أن تُنتخب إلى حقها في أن تُنتخب؛ وقد ظهرت مجموعة من المناضمات النسوية جعلت بلوغ هذا الهدف محور نشاطها ونضالها. وقد نسقت هذه المنظمات نشاطها المشترك وراحت، منذ القرن المنصرم، تنظم المؤتمرات النسائية الدولية[29]. كما انهالت بعرائضها على البرلمانات البورجوازية وأغرقت السوق الأدبية بأبحاث ومناشير ومذكرات تعالج حق النساء في الانتخاب. وعندما اتضحت لاجدوى هذا «التكتيك السلمي»، لجأت المناضلات النسويات إلى أساليب المستنخبات. وقد ذاع صيت هؤلاء المناضلات خلال السنوات الأولى من هذا القرن وحتى انفجار الحرب العالمية الأولى. لكن نشاطهن سجل تراجعا وهمودا إبان سنوات الحرب. وقد اضطرت البورجوازية في بعض الأقطار إلى تقديم تنازلات في عدد من المجالات تحت ضغط العواصف الثورية التي هزت أوروبا بعد الحرب، ولاسيما تحت ضغط الثورة العالمية الروسية الكبرى. وهكذا منحت البورجوازية النساء، في كل من انكلترا والسويد، وألمانيا، حق الانتخاب الذي طالما تقن إليه، وأفسحت في المجال أمامهن للمشاركة في شؤون الدولة. وقد أعيد النظر كذلك في قانون الزواج وقوانين الوراثة على نحو يضمن مصالح المرأة البورجوازية داخل الأسرة.

لقد باتت المرأة اليوم تتمتع بحقوق الرجل السياسيـــة في العديد من الدول البورجوازية الرأسمالية. أمّا حقها في العمـــل فقد بات معترفا به على أوسع ما يكون. وكذلك أفســـح في المجال أمام المرأة كي تابع دراستها، وذلك لدى سائر الأمم دونما استثناء. وقد راحت العلاقات بين الرجل والمرأة، وبين الأهل والأولاد، تعكس أهمية الحقوق التي اكتسبتها المرأة. بيد أن «قضية النساء» لم تجد مع ذلك حلا مرضيا لها. فالاعتراف الشكلي بحقوق المرأة في ظل الرأسمالية وديكتاتورية البورجوازية لا يضع حدا على الإطلاق لحيات الخادمة التي تعيشها فعليا داخل أسرتها الخاصة، ولا يضمن لها الحماية المطلوبة من تقاليد المجتمع البورجوازي وأحكامه المسبقة، ولا يحررها من تبعيتها لزوجها ولا من الاستغلال الرأسمالي لها.

*******

[29] - نخص من بين تلك المؤتمرات بالذكر المؤتمر الدولي من أجل عمل المرأة وترقيتها المنعقد في برلين في أيلول 1896، ومؤتمر النساء الدولي المنعقد في برلين أيضا في عام 1904.

لقد انتهت الحركة البورجوازية النسوية إلى مأزق. ووحدها منظمات البروليتاريا الثورية قادرة في الواقع على تحديد الطريق الذي ينبغي على النساء العاملات سلوكه. لكن العاملات، وكذلك العمال، لم يدركن في البداية أن حل «قضية النساء» هو رهن تحقيق الأهداف النهائية للحركة العمالية. فالطبقة العاملة لم تع إلاّ بالتدريج، وبعد تجارب دفعت ثمنها غاليا، إنه لا وجود للتناقضات التناحرية والصراعات المصلحية داخل صفوف البروليتاريا. فالبروليتاريا تشكل وحدة. إنها طبقة لا وجود فيها للحرب بين الجنسين، وتحرر المرأة يشكل جزءا من أهدافها البعيدة المدى.

لقد انطلقت الحركة النسوية البورجوازية من الشعار القائل: «المساواة في الحقوق». أمّا شعار العاملات الأول فكان: «الحق في العمل». وفي الخمسينات في القرن الماضي ناضلت العاملات من أجل تحقيق المطالب التالية:

1- الانتساب إلى النقابات بمثل الشروط التي ينتسب إليها زملائهم الذكور.
2- للعمل الواح أجر واحد.
3- حماية العمل النسوي (ظهر هذا المطلب في أواخر القرن التاسع عشر).
4- رعاية الأمومة.

وبديهي أن ما من مطلب من هذه المطالب يتعارض مع مصالح البروليتاريا. بل إنها، على عكس ذلك، مطالب بروليتارية نموذجية. فالنضال من أجل الحق في العمل كان قد خيض غماره منذ القرن الثامن عشر ضد الروابط المهنية وذلك لا من قبل العاملات فحسب وإنما أيضا من قبل سائر العمال غير المختصين. أمّا فتح أبواب النقابات أمام النساء فهو واجب على الطبقة العاملة. وفيما يتعلق بمطلب الأجر الواحد للعمل الواحد فقد كان على الدوام أساس النضالات من أجل تحسين الأجور التي خاضت غمارها الطبقة العاملة، والعامل المحدد لسياسة الأجور. لكن يجب أن تأخذن بعين الاعتبار أن ما من طبقة، حديثة العهد، تستطيع أن تحدد بسرعة أين تكمن مصلحتها الفعلية. فقلة التجربة والرؤية الخاطئة تقودان طبعا إلى الوقوع في اخطاء فادحة. بيد أن التجربة النضالية كفيلة مع الأيام بجعلنا نكتسب الوعي السليم والمحاكمة الناضجة على الصعيد السياسي والاجتماعي. ومع نمو العمل النسوي واجهت البروليتاريا هي الأخرى مثل هذه المتاعب قبل أن تتخذ موقفا لصالح هذا العمل. وتاريخ البروليتاريا مليء بحكايات المواجهة العدائية بين العاملات المقتحمات لقطاع إنتاجي جديد وبين رفاقهن في العمل أشقائهن في الطبقة الواحدة. والواقع أن الصعوبات التي واجهتها العاملات في سعيهن لتوسيع رقعة اختصاصهن فاقت بكثير تلك التي كانت قد واجهتها النساء البورجوازيات في نضالهن من أجل الدخول إلى الجامعات. وفي العدلد من الفروع الصناعية (في الصناعة الآلية والطباعة على سبيل المثال، المتطلبتين يدا عاملة متخصصة) ناهض العمال بعنف وشراسة استخذام العاملات. وقد ذهبت بعض النقابات إلى اشتراط «اسبعاد اليد العاملة النسائية غير المختصة، والمسؤولة عن تدني دخول العمال». وقد أرغمت بعض النقابات القوية المقاولين على العدول عن استخدام النساء. وذهبت بعض الجماعات العمالية المتطرفة إلى أبعد من ذلك ومنعت النساء منعا باتا من الانتساب إلى النقابات. لكن ينبغي أن ندرك مع ذلك أن هذا الوضع المأساوي، المهدد لوحدة الطبقة العاملة، كان له أسباب مبررة. فضعف تأهيل العاملات المهني كان يحول مبدئيا دون دخولهن إلى بعض فروع الإنتاج، كما يحول ضعف التأهيل هذا عينه دون دخول النساء البورجوازيات إلى المهن الحرة. غير أن النساء ظللن مع ذلك يعرضن قوة عملهن غير المختصة، وبالتالي الرخيصة. وقد أثرت هذه المشكلة بعدة خاصة في القطاع الآلي.

ولقد ذهب العمال، المتخوفون من منافسة العمل النسوي البخس الأجر، إلى حد المطالبة بقوانين تحد من عمل النساء. فعندما ظهرت في حوالي 1840 حركة عفوية تناضل من أجل حماية العمل، تمحورة مطالب العمال من خلالها على ضرورة تنظيم عمل النساء والأطفال. ولم تكن دوافع هذا المطلب لا إنسانية ولا كريمة. كل ما في الأمر أن العمال كانوا يأملون، عن طريق ذلك التنظيم، الحد من منافسة عمل النساء والأولاد البخس الأجر. أمّا العاملات فما سعين ذات يوم وراء إقصاء النساء المتزوجات عن الإنتاج.

لكن سرعان ما اتضح أن دينامية القوى الإنتاجية أقوى من إرادة وأماني بعض الأفراد أو حتى بعض التنظيمات. فعمل المرأة أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. وقد أدرك العمال فيما بعد انه لم يبق لهم من حل سوى تحويل ذلك المنافس غير المرغوب فيه في سوق العمل إلى حليف مخلص في النضال ضد الرأسمالية. فبدلا من السعي وراء حظر الانتساب إلى النقابات على النساء واستبعادهن عن الإنتاج، راح العمال يبذلون الجهود لادخالهن إلى تنظيماتهم وللحصول على تأييدهن. وهكذا باتت النقابات في الوقت الراهن، في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا، وأيضا في آسيا، تضم الملايين من المنتسبات. وحدها النقابات الصينية والهندية ظلت تدلل عن سوء نية تجاه النساء. أمّا في اليابان فقد جرى تنظيم النساء، نقابيا، مع الرجال.

عندما كانت النقابات محظورة على النساء، سعت هؤلاء الأخيرات وراء خلق تنظيمات خاصة بهن. وقد ضمت النقابات النسائية أعدادا غفيرة من المنتسبات، ولاسيما في انكلترا. وقد تواجدت هذه النقابات أيضا في فرنسا، وألمانيا، وأميركا. لكن مع اكتساب الحركة العمالية وعيا طبقيا ثوريا، سقطت الحدود بين العمال والعاملات، وانصهرت النقابات النسائية في بوتقة الحركة العمالية الواحدة.

ومنذ أن توحدت الطبقة العاملة داخل حزب وبدأت تمارس سياسة صراع طبقي أصيلة، زالت حاجة العاملات إلى صياغة برنامج خاص بمطالبين. فشعار «للعمل الواحد أجر واحد» لاقى صدى عاما. وحتى الأحزاب الاشتراكية المعتدلة أدرجت في برنامجها مطالب حماية عمل المرأة والأولاد. لكن لا بد من الاعتراف بأن تحرر المرأة وحصولها على كامل حقوقها غير ممكنة في ظل النظام الرأسمالي. فمشكلة المرأة يمكن أن تجد حلا عمليا لها إلا في ظل نظام إنتاج يعترف بالمرأة قوة عمل مفيذة وضرورية، تعمل لا لتحسين شروط أسرتها المعيشية وإنما لصالح المجتمع برمته.

**********

إن تحرر المرأة النهائي والكامل لا يمكن أن يحصل إلا في ظل الاشتراكية. ولهذا السبب التحقت الطليعة الواعية من البروليتاريا النسائية العالمية بصفوف الأزاب الاشتراكية. ولا بد لنا الآن من التعرض لأمر بالغ الأهمية لا يجوز لنا التغاضي عنه أو تجاهله. ففي حين أن غالبية البروليتاريا لم تعترف، إلا في وقت متأخر، بإن النضال من أجل تحرر المرأة يشكل جزءا لا يتجزأ من النضال الطبقي، فإن طليعة الطبقة العاملة – أعني الاشتراكيين – كانت قد أدركت ذلك منذ البداية. فقد أثار الاشتراكيون الطوباويون – سان سيمون، فوريه، وغيرهما - «قضية النساء» منذ مطلع القرن التاسع عشر. وقد عجز الطوباويون طبعا من اكتشاف الأسباب الحقيقية لاضطهاد المرأة، أي عجزوا عن اكتشاف أن عبودية المرأة قد ولدت يوم كفّت هذه الأخيرة عن انتاج عمل مفيد ومنتج بالنسبة إلى المجتمع برمته. لذلك لم يدر في خلدهم أن حل مشكلة المرأة يكمن في عملها. فقد ظلت المرأة في نظر الطوباويين الزوج أو الرفيقة، أي «صديقة» الرجل بطريقة أو بأخرى، لا قوة عمل منتجة ومستقلة.

إذا كان فضل الطوباويين الأكبر إثارة النقاش حول مساواة المرأة على نحو جدلي، فإن جهودهم لم تقف عند هذا الحد؛ ذلك انهم لم يكتفوا بتحليل دور المرأة في العمل وأمام القانون، بل طرحوا أيضا مسألة وضعها داخل مئسسة الزواج. فقد شن كلود هنري دو روفروا الكونت دي سان - سيمون هجوما لاذعـــا على «الأخلاق المزدوجة» المتفشية في المجتمع البورجوازي المرئي. كذلك كانت مواقف الطوباويين من المساواة بين الجنسين، ومن الحب والزواج، و«حرية العواطف»، مصدر إلهام للعديد من النساء على امتداد القرن التاسع عشر، وقد رفضت هؤلاء النساء المشاركة في الحركة النسوية البورجوازية لأنهم رأين عن حق أن «قضية النساء» أوسع شأنا وأكثر تعقيدا من أن تجد حلا لها في ذهاب النساء إلى الجامعات وإلى صناديق الإقتراع. ومن بين هؤلاء النساء، اللواتي قاتلن من أجل حق المرأة في «حرية العواطف»، لابد من ذكر الأدبية الفرنسية الثورية جورج صاند، التي شاركت على نحو فعال في أحداث 1848، وأول صحفية أميركية، مارغاريت فوللير. وقد عاشت المرأتان على كل حال في زمن واحد.

لقد أدرك روبرت أوين – الطوباوي ولا ريب ولكن العملي جدا بالمقابل – بوصفه مؤسس الحركة التعاونية في انكلترا أهمية مسأل النساء. بالفعل، كان هنالك العديد من المريدات فـــــي أول تعاونية أسسها. وإذا كان هذا الموضوع يثير اهتمامكن فإني أنصحكن بمطالعة دوبروليوبوف[30] أو كتاب سيدني وبياتيرس ويب عن النقابات والذي ورد فيه الحديث عن روبيرت أوين.

لقد تناول **بيان الحزب الشيوعي** لكارل ماركس وفريديريك إنجلز قضية المرأة بالتحليل العلمي من زاويتي الأسرة والزواج. وقد عمّق كتاب فريديرك إنجلز **أصل الأسرة، والملكية الخاصة والدولة** حجج **البيان** وطوّرها. وفي كتابه **الرأسمال** عالج ماركس قضية أخرى، موضحا كيف أن توسع عمل المرأة واستغلاله من قبل الرأسمال هما من صنع سيرورة التمركز في النظام الرأسمالي.

لقد كفت «قضية النساء» في هذا السياق عن أن تكون جانبا عمليا محضا من الصراع الطبقي لتخطى بدعامتها النظرية من نضال التحرر البروليتاري.

وقد أثارت الأممية ألأولى، المنعقدة في لندن في أيلول 1864، القضايا المتعلقة بعمل المرأة عندما صاغت مطالبها العمليـة. وقـد أطلق كارل ماركس حكما قاسيا للغاية على الجناح اليميني والبورجوازي الصغير في الأمميةلأنه طالب بفرض حدود على عمل المرأة بحجة حماية الأسرة. والواقع أن الدافع الحقيقي لصياغة هذا المطلب كان الحد من المنافسة في سوق العمل. لكن الأممية الأولى أقرت بالطابع الحتمي لعمل النساء ودافعت عن وضع النساء بصفتهن أمهات وطالبت بإصلاح القوانين لرعاية قوة عملهن وصحتهن. إن الأممية الأولى، باعترافها بأن عمل المرأة ضرورة اجتماعية، وبإلحاحها في آن واحد على اهمية تحرر المرأة وعلى وظيفتها كأم، قد تبنت منذ البداية موقفا منطقيا وصحيحا بصدد قضية النساء. وهذا ما يكشف لنا عن البون الشاسع الفاصل بين موقف الطبقة العاملة وموقف المناضلات النسويات البورجوازيات من هذه القضية. فالمناضلات البورجوازيات لم يلزمن الا بمثل المساواة الأعلى. أمّا الطبقة العاملة فقد أدركت بالمقابل أن تحرر المرأة ينطوي على جانبين، وان تحسين وضع المرأة لا يمكن رهنه ببعض الحقوق المجردة. فإلى جانب المساواة في الحقوق طالب الاشتراكيون، طليعة البروليتاريا، برعاية القانون للأم.

وفي حوالي عام 1870 صدر كتاب أوغيست بيبل **المرأة والاشتراكية** الذي ترجم إلى عدد كبير من اللغات، بما فيها الصينية واليابانية. وقد أعيد نشره خمسين مرة في ألمانيـا وحدها. وهذا الرواج العظيم هو أبلغ برهان على أهمية هذا الكتاب. ونستطيع أن ندهب إلى حد التأكيد بأن هذا الكتاب قد أصبح انجيلا حقيقيا بالنسبة إلى المرأة العاملة. وقد بيّن ليبـــل في كتابه، بأسلوب دقيق، مشوق، وسهل الفهم، وبالاعتمـــاد على مادة تاريخية ضخمة، كيف أن المهمة التاريخية للطبقة العاملة مرتبطة على نحو وثيق ونهائي بمهمة تحرر المرأة. وقد حدد بيبل، علاوة على ذلك، الطريق الذي يؤدي إلى هذا التحـــرر: إنه انتصار الطبقة العاملة وقيام نظام اشتراكي. وقد أحاط بيبل بسائر جوانب «قضية النساء»، ولم يتردد في دس أنفـه في شؤون الأسرة البورجوازية وفضح رياء الأخلاق الجنسية. وقد عرّف

---

[30] - نيقولا دوبروليوبوف: مفكر روسي ثوري (1836-1861)، يُقرن اسمه بتشيرنيتشيفسكي، له دراسة في علم الجمال. عارض الأوتوقراطية، وكان من دعاة تلاستنارة، وله كتاب عن «روبيرت أوين ومحاولاته في الاصلاح الاجتماعي». –م-

البغاء كظاهرة اجتماعية، وأثبت علاقته المباشرة بانقسام المجتمع إلى طبقات وباستغلال قوة العمل من قبل الرأسمال. لكن يبقى عطاؤه الأهم متمثلا في صياغته الدقيقة للمهمة المزدوجة للطبقة العاملة في السيرورة المؤدية إلى تحرر المرأة؛ مهمة مزدوجة تتلخص بالكلمتين الآتيتين: وحدة النضال. وحدة في النضالات القريبة الأمد والبعيدة الأمد على حد سواء، حيث يحدد بيبل بدون أدنى التباس المهام الخاصة التي تقع على عاتق الطبقة العاملة إزاء الأمهات. وحركة النساء البروليتاريات تابعة على هذا الأساس للنضال الموحد للحركة العاملة، ومطالبها الخاصة تعزز وتطور الحركة العمالية نفسها.

كان لكتاب بيبل تأثير عظيم، ولاسيما على نساء الأممية الثانية اللواتي كنّ مترددات بصدد الطريق الذي ينبغي على حركة النساء البروليتاريات سلوكه.

خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن المنصرم، شهدت حركة النساء البروليتاريات إقبالا منقطع النظير وارتفع عدد المنتميات إليها بشكل ملحوظ. وقد وحدت النساء العاملات نضالهن مع نضال الطبقة العاملة، وانخرطن في النقابات والأحزاب الاشتراكية، ولعبن دورا فعالا في الاضرابات، والحركات الجماهيرية، والمظاهرات، والمؤتمرات الدولية.

وإبان الحرب العالمية الأولى كان عدد النساء العاملات المنظمات قد فاق المليون. وكانت النساء، داخل الأحزاب الاشتراكية، يؤدين بشكل عام التيار اليساري.

وفي الوقت الذي كانت فيه الأفكار الاشتراكية تنتشر وتترسخ، كانت نساء معروفات بنشاطهن السياسي يلتحقن بصفوف الحركة العمالية. وقد أصبحت بعضهن، بممارستهن وبأعمالعن النظرية، نماذج تقتدي بها الحركة الاشتراكية.

لا ريب أنكن تعرفن أمثال لويز ميشيل – المحرضة والمنظمة للصراع الطبقي أثناء عامية باريس – وروزا لوكسمبورغ، وكلارا زيتكين، وهنرييت بابلوف. لقد أصبحت أسماء هؤلاء النساء ملك للتاريخ لما قمن به من نشاط خارق متصل بشكل خاص بتأسيس الأممية الثانية.

ويحفل التاريخ الروسي بنساء خرجن على التقاليد والقيم البورجوازية وانخرطن، بدءا من سبعينات القرن التاسع عشر، في صفوف النضال الثوري. وتاريخ الأحزاب الثورية في روسيا، التي رأت النور مع تكوّن البروليتاريا الروسية، يشهد على التصميم الثوري للعديد من النساء، وعلى نزاهتهن واستقامتهن، وعلى قوة شخصيتهن. باردينا على سبيل المثال، وهي أول امرأة اشتراكية في روسيا، «ذهبت إلى الشعب» وقد صممت على أن تبشر الجماهير الأمية والمسلوبة من حقوقها بقدوم العدالة الاجتماعية، أي بمجيء الاشتراكية. وقد سارت على خطاها الشقيقتان سوبوتينا المقدامتان، والمناضلة المؤمنة ليسجون، وليوبوتوفيتش التي عرفت بتفانيها في خدمة الناس. ولم يفلح لا السجن، ولا المنفى، ولا حتى الموت في زعزعة إيمان رائدت الاشتراكية هؤلاء، المناضلات من أجل تحرر الشعب العامل.

في حوالي عام 1880 ظهرت خليفات لهؤلاء النساء في صفوف الارهابيات الشجاعات. من بينهن صوفيا بيروفسكايا، المرأة الصلبة، القوية العزيمة. لقد جمعت شخصيتها جمعا موفقا بين ذكاء ذكوري و«أنا» نسوي. وقد وضعت كل ما تملك من رحمة وحماسة في خدمة الثورة. ةإلى جانب بيروفسكايا كانت هنالك العاملة جيسي هلفمان التي ماتت تحت التعديب في السجون القيصرية. ومن بطلات الثورة. وشهيداتها الأخرى فيرا فيغنير، وفولكنشتاين، وفيرا زاسوليتش.

مع ولادة الأممية الثالثة أصبحت حركة النساء البروليتاريات مظهرا أساسيا من مظاهر النضال الثوري المنظم للطبقة العاملة. وقد ظهر ذلك جليا خلال المؤتمر الأول للأممية الثالثة المنعقد في عام 1919. وكلما تدعمت الحركة العمالية الثورية وارتقت بأهدافها إلى أعلى فأعلى، ازدهرت الحركة النسائية داخلها؛ وسيكون من المحتم أن تنجح هذه الحركة، في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، في قطع الحبل السري لـ «قضية النساء»، لتحقق النصر حيث مني المجتمع البورجوازي بالهزيمة. فكلما اقتربنا من انتصار الطبقة العاملة والمجتمع الاشتراكي، انقشعت الغيوم التي طالما تلبد بها أفق واقع المرأة ومستقبلها. واستعجال ساعة تحرر المرأة النهائي أمر منوط بالمرأة نفسها، بدرجة وعيها السياسي ونشاطها الثوري.

لكن قبل أن ننهي محاضرة اليوم، التي طالت أكثر مما كنا نتوقع، سنتسائل للمرة الأخيرة هل عودة المرأة إلى مطبخها، إلى دائرة بيتها الضيقة، لا تزال ممكنة. إن ثمة سببا وجيهـا في الواقع يحول دون تلك العودة، علاوة على كون الأعمال المنزلية التقليدية قد أخذت تزول بالتدريج أو ترتدي طابعا مجانيا وغير ضروري. هذا السبب الأساسي هو: التطور الدائم للقوى الإنتاجية، المترافق طردا بتعاظم الطلب على قوى العمل الجديدة. وكل تطور يطرأ على التقنية، وكل اختراع جديد، يتسببان حتما في زيادة الطلب على قوى العمل، وذلك في سائر ميادين تطبيقهما.

ولن يكون هناك فائض في قوة العمل مع الاتجاهات الراهنة للتطور الاقتصادي. فالبشرية لا تزال بعيدة جدا عن عهد الوفرة. إنها لا تزال في أولى مراحل التطور، والابتكارات في ميدان الثقافة والحضارة لا تزال وقفا على أقلية ضئيلة للغاية.

وما دام الطلب على قوة العمل البشري بازدياد، فإن الطلب على اليد العاملة النسوية بازدياد هو الآخر. وقد أضحى العمل النسوي منذ اليوم ضروريا للاقتصاد القومي. ولن يصعب عليكن تصور هول الكارثة الاقتصادية التي قد تنجم عن سحب ما يقارب من سبعين مليون امرأة أوروبية وأميريكية من دورة الانتاج. إن خطوة كهذه كفيلة بزرع البلبلة الشاملة في العالم برمته، وبالقضاء على قطاعات انتاجية بأكملها.

إن عمل المرأة في القرن العشرين أضحى يمثل جزءا هاما من الإنتاج، وليس ثمة ما يبرر الرهان على زوال العوامل التي كانت وراء نمو العمل النسوي. ومع الانتقال إلى ديكتاتورية البروليتاريا والانتاج الإشتراكي، فرض عمل المرأة نفسه نهائيا في الاقتصاد

القومي. إن المثال الروسي يعطينا الدليل الساطع على ذلك: «من لا يريد أن يعمل فعليه أن لا يأكل أيضا»، يقول الشعار الإشتراكي الأول. فالعمل، في ظل الجمهورية العمالية، يصبح واجبا من الواجبات المدنية. لذلك تستحيل في الشروط الراهنة عودة المرأة إلى دائرة الأسرة الضيقة وإلى وضعها السابق حيث كانت مجردة من الحقوق تماما.

# المحاضرة التاسعة: عمل المرأة خلال الحرب

سنتناول اليوم بالتحليل عمل المرأة في ظل ديكتاتورية البروليتاريا. وسوف تتاح لنا فرصة التحقق، من خلال تجربة الثورة الروسية الكبرى، من أن كل خطوة في اتجاه الاشتراكية تقرّب النساء فعلا من تحررهن التام والشامل. لكن قبل أن نـتوقف عند وضـع المرأة في جمهورية السوفييتات البروليتارية، سنعمد إلى استعراض سريع لفترة الحرب العالمية الإمبريالية الأولى، تلك الفترة التي مهدت الأرض أمام قيام ديكتاتورية البروليتاريا.

إن حرب 14-18 كانت دون أدنى ريب أفظع حرب دموية عرفها تاريخ البشرية. وقد خاضتها أعظم دول أوروبا بالإضافة إلى أميركا. وقد اهتزت من جرائها ركائن المجتمع البرجوازي الرأسمالي، واختل توازن الإنتاج الرأسمالي. الملايين من الشغيلة انتزعوا من أماكن عملهم وقذف بهم إلى ساحات القتال. لكن مع ذلك لم يحصل أي تحديد أو تقليص لحجم الإنتاج. إنما طرأ تبدل هائل على نوع الإنتاج. فبدلا من أن تنتج المصانع السلع الاستهلاكية اليومية، راحت تنتج آلات الحرب والموت. فكل البلدان المشتركة في الحرب كانت تحتاج، كي تحرز النصر، إلى صناعة أسلحة مزدهرة تضمن إنتاج القنابل، والمدافع، الخ. فمصير الجيوش لم يكن يتحدد في ساحة القتـــال فقط. وقد لعـــب سباق التسلح، الذي خاضت غماره الدول المتحاربة، دورا لا يقل أهمية عن دور الجيوش على الجبهات. واستلزم توسيع الإنتاج تجنيد كمية ضخمة من قوى العمل. ولما كانت الصناعة الحربية أحد الفروع الإنتاجية للصناعة الرأسمالية الكبرى، فقد استخدمت أيضا يدا عاملة غير مختصة. وهكذا شغلت أمهات وأخوات وزوجات وبنات الجنود الأمكنة التي شغرت في المصانع والورشات بعد إعلان التعبئة العامة. فالنساء اللواتي حرمن من «عماد بيوتهن» سارعن إلى كسب رزقهن بأنفسهن. وقد فتح الصناعيون أذرعهم لاستقبال هذه اليد العاملة الرخيصة، لأن النساء أولا جديرات بالحلول مكان الرجال القابعين آنذاك في الخنادق، ولأنهن ثانيا قمينات بزيادة أرباح الرأسماليين. وقد سجلت سنوات الحرب تزايدا مطردا في عدد النساء العاملات. وذلك لا في الدول المتحاربة فحسب، وإنما أيضا في الدول المحايدة، التي استفادت إلى أبعد الحدود من الحرب العالمية الأولى.

وقد تبدل وضع المرأة في المجتمع على نحو ملحوظ من جراء تنامي العمل النسوي. فالمجتمع البورجوازي الذي طالما ناشد المرأة في الماضي أن تحتل مكانها الطبيعي في البيت، راح يتغنى بـ«وطنية» النساء المستعدات للتحول إلى «جنود وراء الجبهة» ولتأدية عمل تعود فائدته على اقتصاد البلاد وعلى الدولة. وقد ضم مثقفون، وسياسيون، وصحافيون بارعون، أصواتهم إلى أصوات أعضاء الطبقة الحاكمة لدعوة المرأة إلى «القيام بواجباتها المدنية» ولمناشدتها عدم هدر وقتـــها «في الطبـــخ» و«بجانب الأولاد» لأن الوطن ينتظر مساعدتها، أي لدعوة المرأة إلى بيع قوة عملها بأبخس الأسعار لاحتكارات صنع الأسلحة. وقد فرض عمل المـرأة نفسه في سائر فروع الصناعة، لكنه تركز بشكل خاص في الصناعة التعدينية، وفي صناعة المتفجرات، والبزات العسكرية، والمعلبات. وقد غزت النساء أيضا قطاعات كانت محرّمة عليهن تماما قبل الحرب. منها على سبيل المثال التفتيش والمراقبة في الحافلات والقطارات، وقيادة سيارات الأجرة، وحراســـة المرافئ، وحمل الأمتعة. وقد عمل العديد من النساء كذلك في المناجم وفي ورشات البناء حيث كن يقمن بأشغال شاقة ومضرة بأجسادهن. أمّا في الخدمات العامة، في البريد مثلا، فقد تضاعف عدد النساء إلى غير ما حد. وكانت النساء يقمن بأعمالهن بوجدانية المبيدئ وجديته، أي على أفضل ما يمكن. لقد ازدادت نسبة النساء العاملات في مختلف القطاعات الاقتصادية من سبعين إلى أربعمئة بالمئة خلال سنوات الحرب. وقد وصلت هذه النسبة في الصناعة التعدينية الألمانية إلى 408 بالمئة. وفي فرنسا تضاعف عدد العاملات في هذا القطاع. وفي روسيا احتكرت النساء مهنا وقطاعات بكاملها من قطاعات الانتاج. حتى في شركات سكك الحديد الروسية، حيث كان العمل قد حظـــرٌ على النساء قبل الحرب إلاّ في مجال التنظيف وحراسة الممرات، اضحت النساء يمثلن 35 بالمئة من مجمل المستخدمين. وفي فرنسا كذلك اضطرت الملايين من النساء إلى العمل في الانتاج. وفي انكلترا ازداد عدد العاملات خلال الحرب بمقدار مليون ونصف مليون، وفي ألمانيا بمقدار مليونين. وبالاجمال ازداد عدد النساء العاملات في اوروبا وأمريكا بمقدار عشرة ملايين تقريبا.

أسباب هذا النمو في اليد العاملة النسوية واضحة وجلية: الافتقار إلى اليد العاملة الذكورية من جهة، ورخص اليد العاملة النسوية من جهة أخرى. فأجر المرأة، خلال أعوام الحرب الأربعة، كان يعادل ثلث أجر الرجل، وفي أفضل الأحوال نصفه. فالبؤس الأسود دفع بالنساء إلى المصانع، وورشات العمل، والمكاتب، والنقل العام. ولم يتوان المقاولون عن استغلال العاملات لزيادة أرباحهم. أما ما كان يردد عن «واجب المرأة المقدس»، وعن الأمومة، وعن ضعف المرأة بالمقارنة مع الرجل، وبالتالي عن عدم وجوب قيامها بأعمال خاصة بالذكور، كل هذا الكلام الجميل شُطب بجرة قلم. وحتى لو أن أفكارا كهذه راودت المقاولين بصدد الخصائص المميزة لـ«الجنس اللطيف»، فإن جشعهم وسعيهم المهووس وراء الربح كانا قمينين بتحريرهم منها. فقد عقدوا العزم، خلال حقبة الحرب، على تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح من وراء استغلال ممثلات الجنس اللطيف هؤلاء.

ولم تكن النساء مهيآت للدفاع عن مصالحهن الطبقية. كن أقل أقل وعيا وتجربة من الرجال. وفي الوقت الذي كان فيه المقاولون يملؤون جيوبهم، كانت النساء يتوهمن بأنهن يضحين من أجل الوطن. وقد استغل المقاولون هذه الأوهام بلا خجل أو حياء، ولم يدفعوا للعاملات إلا جزءا من الاجر الذي كانوا سيدفعونه لعمالهم. فلئن كان العامل يتقاضى مثلا 24 ماركا في الاسبوع، فإن المرأة لم تكن

بالمقابل تتقاضى سوى 8 ماركات. وان عملت بالقطعة، فنادرا ما كان أجرها يتجاوز ثلث أجر الرجـــل. هل هذا الأجر المنخفض ناجم عن تدني نوعية عكل المرأة، عن كونه أقل اتقانا وجودة من عمل الرجل؟ كلا على الإطلاق. فقد اعترف المقاولون أنفسهم، والايديولوجيون الناطقون بلساهم، بأن الإنتاج لم يتأثر على الإطلاق من جراء حلول عاملات مكان العمـــال. وفي بعض الأقطار، كإيطاليا على سبيل المثال، كان المقاولون يميلون إلى استخدام النساء لا لافتقارهم إلى يد عاملة ذكورية كافية فحسب، بل أيضا لأنهم كانوا يعتبرون النساء «أكثر طاعة ومرونة من الرجال»، وأحسن استعدادا للأعمال التي تتطلب وجدانا مهنيا، ودقة، وجلدا. ملك المدافع في المانيا، غوستاف كروب فون بوهلين، قال بلا مواربة: «ان عمل المرأة هو سمفونية المستقبل». وقد أقام الصناعيون، من عدة أمكنة، ورشات عمل لا تستخدم إلا النساء نظرا للمهارة الخاصة التي كان يقتضيها العمل فيها. وراحت الصحف البورجوازية الموجهة إلى التقنيين تكيل المديح لليد العاملة النسوية، ملحة على قدرة المرأة على تعلم المهنة بأسرع من الرجل. مهندس يدعى ستيرن كتب على سبيل المثال يقول: «ان العاملات أكثر طاعة، واتزانا، ورغبة في التعلم من العمال». وقد ذهبت الصحافة البورجوازية إلى حد المطالبة بخدمة عمل الزامية أثناء الحرب، أي بنوع من التعبئة المنظمة لـ«المجندات وراء الجبهة»، وبتأهيل تقني خاص لقطاعات الحرب؛ لكن لم يكن المقاولون وحدهم مع الأسف يتبجحون بهذا الكلام؛ بل تبنت آراءهم مناضلات بورجوازيات، وفي مقدمتهن ليلي براون التي طالبت بتطبيق مبدأ الخدمة الوطنية الالزامية للنساء في الخطوط الخلفية. وفي ألمانيا وفرنسا أيدت النساء الاشتراكيات-الوطنيات الرأسماليين في مسعاهم إلى استغـــلال اليد العاملة النسوية.

إن اندماج المرأة بالحياة الاقتصادية لم يكن بحد ذاته خطوة سيئة ولا رجعية. بل ساهم على العكس في تحسين شروط تحرر المرأة في المستقبل. لم يكن عمل النساء بحد ذاته هو المضر، وإنما استغلال هذا العمل. فالصناعيون لم يكتفوا بتحقيق المزيد من الأرباح بفضل أجور النساء المنخفضة، بل راحوا يستغلون عملهن ضد المنظمات العمالية وضد عمل الرجال. كما أنهم زادوا أيضا من أرباحهم باستغلال العاملات إلى أقصى حدود المستطاع. فالعمل الليلي والساعات الإضافية باتا يشكلان القاعدة لا الاستثناء. أمّا القوانين التي تحمي العمل النسوي وترعاه فقد ألغيت بكل بساطة وأبطل مفعولها. وهكذا باتت ساعات العمل اليومي تتراوح بين 12 و15 ساعة. كما شاع العمل الليلي وانتظم. ولم تعد البورجوازية تستنكر، بريائها المعهودة، النتائج السلبية المترتبة على العمل الليلي المسؤول بشكل خاص عن «انحلال التقاليد العائلية».

لكن ماذا كانت نتيجة هذه الهجمة على العمل النسوي بالنسبة إلى العاملات أنفسهن؟ هل تغير وضعهن الاجتماعي من جراء ذلك؟ هل أضحت حياتهن أفضل؟ نحن نعلم أن دور المرأة في الانتاج هو الذي يحدد دورها في المجتمع. فهل تجد هذه الأطروحة في الحرب العالمية الأولى ما يؤكدها ويدعمها؟ ينبغـــي ألاّ يغيب عن أذهاننا أولاً أنه، في ظل سيطرة الرأسمالية، لا تعار الأهمية للعمل المأجور، وإنما لعمل «المنظم»، أي المقاول. وهذا ما يجعلنا ندرك أن وضع المرأة في المجتمع البورجوازي لا يمكن أن يسجل أي تحسن، على الرغم من التزايد المطرد لعدد العاملات المأجورات. ان وضع المرأة العاملة إبان الحرب كان بالعكس لا يطاق. فالعمل الطويل والشاق أرهق صحة النساء، فارتفعت نسبة الوفيات بينهن. لا ريب في أن البورجوازية قد قلقت لانتشار السل وغيره من الأمراض الخطيرة، الناجمة عن حالة الارهاق العام، لكنها فضلت، تحت نشوة الأرباح التي حققتها بسبب الحرب، أن تدير ظهرها لهذه الوقائع المزعجة فتكتفي بوصفها بـ«ضرائب الحرب المحتملة». وقد تفاقمت شروط حياة العاملات يوما بعد يوم. فتشديد وتائر العمل ، وإيقاعه الجهنمي، والتضخم النقدي المستمر، أمور جعلت حياة الطبقة العاملة لا تطاق. أما نمط حياة الطبقة البورجوازية فإنه لم يتأثر على الإطلاق من جراء الحرب. فالأسرة المنزلية الموكل بها قائمة، كما أن النساء ظللن يؤدين الأعمال المنزلية الموكل بها لهن، كما في الماضي تماما.

عندما كانت العاملات المستخدمات يعدن إلى بيوتهن بعد يوم عمل طويل ومنهك، كن يجدن أنفسهن مضطرات إلى مغادرته على الفور ليأخذن مكانهن في الصفوف الطويلة، وانتظار دورهن في الحصول على الغذاء، والحطب أو الكاز، لتحضير طعام العائلة.

لكن ما الخطوات العملية التي أقدمت عليها البورجوازية لرعاية النساء العاملات اللواتي طالما امتدحت «وطنيتهن»؟ ان البوردوازية لم تفعل شيئا في الواقع، طول سنوات الحرب، للتخفيف عن النساء أو لتحريرهن على الأقل من أعبائهن المنزلية. ولا عجب ان كانت رياح التمرد قد عصفت في صفوف النساء خلال سنوات الحرب السود. فمنذ ربيع 1915 نظمت عاملات برلين مظاهرة حاشدة، سارة في اتجاه الريخستـــــاغ حيث اطلقن الشعارات المنددة بفيليب شيدمان[31]. وفي العديد من البلـــــدان حصلت اضطرابات وتظاهرات مناهضة للحرب وللتضخم النقدي. ففي باريس هاجمت المخازن في عام 1916 واستولين على محتويات مستودعات الفحم. وعاشت النمسا في حزيران 1916 ثلاث أيام من الاضطرابات الخطيرة بسبب تظاهر النساء ضد الحرب والتضخم. وبعد اعلان الحرب والتعبئة العامة، ذهبت النساء إلى حد الاستلقاء على خطوط سكك الحديد ليؤخرن، ولو لبضع ساعات، رحيل الجنود إلى جحيم الحرب والموت.

في روسيا، عام 1915، حرضت النساء على اضطرابات انتشرت كبقعة الزيت انطلاقا من موسكو وسان-بطرسبورغ. وفي الوقت الذي كان فيه الصناعيون، اللاهثون وراء المزيد من الأرباح، يمتدحون «وطنية النساء» ويستخدمون العاملات في مصانعهم، كانت هؤلاء الأخيرات يشاركن على نحو فعال في حركات الإضراب[32]. ففي الثالث والعشرين من شباط 1917 (أي في الثامن من آذار حسب

[31] فيليب شيدمان: من فرسان الأممية الثانية ومن خونة الاشتراكية، ومن مؤيدي الحرب الامبريالية العالمية الأولى. –م-

الروزنامة القديمة) احتلت نساء بروليتاريات، وبخاصة عاملات النسيج في سان-بطرسبورغ، مقدمة مسرح التاريخ وعبّرن عن غضبة الطبقة العاملة وثورتها. وقد أعطى هذا التحرك النسوي اشارة الانطلاق للثورة الروسية الكبرى[33].

وفي السادس والعشرين من آذار 1915 التقت في برلين نساء اشتراكيات-أمميات لا اشتراكيات شوفينيات- في إطار «مؤتمر النساء الدولي» لتدارس وشرح أسباب تمرد العاملات على الحرب، ولتحديد الخطوط المبدئية للصراع الذي تخوضه النساء ضد الحرب العالمية. وكانت هذه التظاهرة أول مؤتمر دولي ينعقد منذ نشوب الحرب. وقد برز في ذلك المؤتمر تياران رئيسيان. التيار الأول، الذي كان يمثل الغالبية، ادان الحرب بالفعل لكن من دون أن ينفصل عن الاشتراكيين-الشوفينيين. أمّا التيار الثاني، المتمثل بالمندوبات البلشفيات الروسيات، فقد طالب بإدانة كل من خان التضامن الأممي للبروليتاريا، وعارض الحرب الإمبريالية جهارا ودعا إلى الحرب الأهلية[34].

ولم يكن انعقاد المؤتمر الدولي للنساء الاشتراكيات من قبيل المصادفة، فوضع العاملات الاجتماعي إبان الحرب كان قد أصبح لا يطاق.

ولا ريب في أن عمل المرأة قد تنامى باطراد خلال الحرب، وإنما في شروط ساهمت في تفاقم وضع المرأة لا في تحسينه. وحدهن نساء المضاربين، والصناعيين، والمنتميات إلى الطبقات الاجتماعية الميسورة، استفدن من الحرب. فالشرائح الطفيلية من المجتمع، التي تكتفي بالاستهلاك وبتبذير الدخل القومي بدلا من الإنتاج، هي الوحيدة التي استفادت من الحرب في نهاية المطاف.

والحال ان آلام الشعب الكادح وعذاباته أخذت، في ظل الحرب، أبعادا منقطعة النظير. لكن في ظل الحرب أيضا ظهرت منشآت ضخمة تميزت بتطور فائق لمكننة الانتاج. وقد يسرت هذه المنشآت تدفق اليد العاملة غير المختصة على الانتاج. وأصبح عمل المرأة من جراء ذلك عنصرا هاما وضروريا للاقتصاد القومي، الأمر الذي حث المنظمات الاقتصادية (النقابات العمالية وجمعيات أرباب العمل) على الاعتراف بلا تحفظ بأهمية اليد العاملة النسوية. أما التشدق اللفظي بصدد واجبات المرأة «كزوجة وربة بيت فقد أضحى ملكا للماضي.

لكن مع تسريح الجيوش والانتقال إلى اقتصاد سلم ظهرت في الدول الرأسمالية نزعات واضحة إلى نبذ النساء من الإنتاج. فكان أن استفحلت البطالة من جديد في صفوف النساء. والواقع ان سائر الاقطار التي شاركت في الحرب تعرضت خلال عامي 1918 و1919 لضائقة اقتصادية خطيرة. فتسريح الجيوش، والانتقال من انتاج الأسلحة إلى إنتاج سلمي تسببا في ظهور شتى الأعراض المرضية التي ترافق الانهيار الاقتصادي. ومما زاد من خطورة هذا الجمود الاقتصادي حالة الانهيار المالي التي آلت إليها الدول العظمى، والديون المتبادلة، والنقص في المواد الأولية، وبؤس الناس الشديد. ان الأزمة التي عصفت بانكلترا، وفرنسا، وألمانيا، والدول الأوروبية الأخرى خلال عامي 1918 و1919، أسفرت عن توقف الإنتاج في عدد كبير من الفروع الاقتصادية، وإلى اغلاق العديد من المصانع، وإلى تسريح أعداد كبيرة من العمال. وكانت النساء طبعا ضحايا التسريح المختارات. بيد أن خطورة الضائقة، التي طالت سائر العمال، لم تكن مسؤولة وحدها عن تنامي بطالة النساء. فحتى في القطاعات الصناعية التي ظلت تعمل بشكل طبيعي، راح المقاولون يرمون بالعاملات إلى الشارع. وعندما كان رب العمل يخيِّر بين جندي عائد من الجبهة وبين عاملة، كان يمنح أفضليته للأول. والأمر لا يخلو من مفارقة، ولاسيما أن العمال كانوا وقتذاك غير ميالين إلى التعاون مع أرباب العمل كما أنهم كانوا يطالبون، ويحصلون فعلا على أجور أعلى من أجور النساء. وفي ظروف اجتماعية أخرى غير التي أعقبت الحرب لكان الصناعيون سيمنحون الأفضلية طبعا لليد العاملة النسوية الرخيصة، لكن ينبغي ألاّ ننسى أن تسريح الجيوش قد حصل في زمن توقدت فيه الروح الثورية لدى الشعوب. فمنذ أن شقت الطبقة العاملة الروسية الطريق بثورة أكتوبر، سادت أجواء التوتر والمعارضة صفوف الطبقات الكادحة في الأقطار الأخرى. والعائدون من الجبهة كانوا ساخطين وحانقين، وكانوا يجيدون استعمال البندقية، وكانوا علاوة على ذلك قد اعتادوا على مواجهة الموت. فلو تجرأ المقاولون على رفض عمل هؤلاء الرجال الساخطين والفارغي الصبر، لتهدد النظام البورجوازي على نحو خطير، وربما قاتل. وقد أخذ المقاولون هذا الوضع بالحسبان، وقبلوا عن طواعية بالتخلي عن جزء من الأرباح التي كانوا يحققونها من وراء عمل النساء الرخيص. فقد كان عليهم أن يدافعوا عن سلطتهم إزاء التهديد البلشفي. وتغلبت الحيطة السياسية على الحسابات الاقتصادية.

---

[32] في روسيا القيصرية وحدها حصل 156 اضراب من العمل في عام 1915 و310 اضرابات في عام 1917. –م-

[33] في الرابع والعشرين من شباط 1917 بدأت معارك الشوارع في سان-بطرسبورغ بين العمال والشرطة. وقد انضمت حامية المدينة بمجموعها إلى العمال المضربين، فكانت نهاية الملكية القيصرية.

[34] لقد شاركت 26 مندوبة، من ألمانيا وفرنسا وانكلترا وهولندا وإيطاليا وسويسرا وروسيا في أعمال «مؤتمر النساء الدولي»، وقد مثلت ناديا كروبسكايا وجهة النظر البلشفية وكلارا زيتكين وجهة نظر المسالمات اليساريات. وقد انفق رأي المؤتمرات على الشعار التالي: «السلام، السلام، فلتتقدم النساء أزواجهن وأبنائهن وليعلن بملء أصواتهن: إن عمال سائر الأقطار أشقاء. فوحدها هذه الإرادة قادرة على إيقاف المجزرة. ووحدها الاشتراكية قادرة على إحلال السلام في العالم! لتسقط الحرب. ولتعش الاشتراكية!». –م-

وهكذا اضطرت النساء الوطنيات، «بطلات العمل» و«جنود الخطوط الخلفية» إلى اخلاء أمكنتهم في مصانع المانيا، وانكلترا، وفرنسا وإيطاليا لصالح الجنود العائدين من الجبهة.

***

عقب انتهاء الحرب اضطرت بعض الدول البورجوازية إلى إجراء سلسلة من الإصلاحات طالت وضع المرأة بشكل خاص. وهذه الاصلاحات، التي كانت مستنخبات القرن المنصرم قد ناضلن نضالا شرسا في سبيل تحقيقها، والتي تسولتها المناضلات النسويات البورجوازيات المسالمات في عرائضهن ومذكراتهن، هذه الإصلاحات انتزعت من البورجوازية بقوة سلاحين: سلاح مثال الثورة الروسية، وسلاح النزعة الديموقراطية التي عمت صفوف الجماهير. وبغية تحجيم النزعة الثورية العامة، وتقديم الدليل للعمال على لا جدوى «الثورة الاجتماعية»، راحت البورجوازية توزع الصدقات (ومن جملتها حق المرأة في الانتخاب).

وقد اعربت شخصيات من أمثال دافين دافيد وجورج لويد[35] وهجلمار كارل براندلينغ[36]، وفيليب شيدمان، وغوستاف نوسكيه[37]، عن اهتمامما البالغ بـ«سعادة العمال ورفاهيتهم»، وأكدت أنها قد استولت، باسم العمال، لا على السلطة السياسية بأكملها وإنما على «نصيب كاف» منها.

ولئن حصلت النساء في انكلترا، وألمانيا، والسويد، والنمسا، بعد الحرب على حق الانتخاب، فلأسباب سياسية محددة، وليس مكافأة على «خدماتهن الوطنية».

لكن القانون الشكلي لم يغير وضع المرأة الفعلي في المجتمع البورجوازي. فقد وجدت المرأة نفسها بعد الحرب تؤدي الدور الاجتماعي عينه الذي كانت تقوم به قبل الحرب. فقد ظلت، في سائر الأقطار البورجوازية، خادمة للأسرة وللمجتمع. ولم ستمخض إصلاح التشريع البورجوازي لصالح المرأة، والقوانين المعدودة الرامية إلى تحقيق المساواة في الوضع بين الزوجين، الا عن تغييرات ثانوية.

ان قضية النساء لم تجد حلا لها في الأقطار البورجوازية. إنها بالعكس تزداد تفاقما بدالة وضع المرأة الاجتماعي.

كيف يمكن للنساء التوفيق بين حياتعن المهنية وحياتهن كزوجات وربات البيوت؟ وما سبيلهن إلى التحرر من عبء الأعمال المنزلية التي تهدر طاقتهن دون جدوى؟

إن النظام الرأسمالي، بدلا من أن يوفر الحلول لمشكلات النساء – الأمومة، الإجهاض، الرعاية الصحية، تربية الأولاد – يزيد هذه المشكلات تعقيدا ورسوخا. وليس في مقدور النساء تحطيم هذه الحلقة الفارغة. فقدسية الملكية الخاصة، والابقاء على الخلية العائلية المعزولة، واستمرار العادات الفردية، والتقاليد، وغياب التجارب الاجتماعية الجماعية، أمور جعلت «قضية النساء» في ظل الرأسمالية في غاية من التعقيد والتشوش بحيث يستحيل حلها. وحتى ذوو النيات الحسنة من الرجال إزاء النساء سيعجزون عن وضع حد لاضطهادهن ما دامت سيطرة الرأسمالية قائمة، لما تحطم بعد.

الخروج من الدائرة المفرغة مرهون بانتصار البروليتاريا. وهذا ما سنتناوله بالتحليل في محاضرتنا القادمة.

---

[35] - سياسي ليبرالي انكليزي، ترأس الحكومة البريطانية بين عامي 1916 و1922. –م-

[36] - زعيم الحزب الاشتراكي الديموقراطي السويدي. –م-

[37] - سياسي اشتراكي-ديموقراطي ألماني. –م-

# المحاضرة العاشرة: ديكتاتورية البروليتاريا: تنظيم العمل

أوجدت الحرب العالمية سائر الشروط الموضوعية لتحرر النساء. فعملهن بات اليوم عنصرا هاما في الاقتصاد القومي. كما أن معظم النساء اللواتي هن في سن العمل بتن يؤدين عملا له فائدته الاجتماعية. لكن على الرغم من ذلك استحال على المرأة التحرر حتى الآن داخل النظام الرأسمالي البورجوازي.

سندع الآن جانبا العالم الرأسمالي ومشكلاته الاجتماعيــة المعقدة لندرس نموذجا جديدا من الحكم كان مجهولا حتى الآن، أعني ديكتاتورية البروليتاريا. فقد نهضت الطبقة العاملة في بلدنا واستولت بنفسها على السلطة. موضوع اهتمامنا إذن سيكون الجمهورية العمالية الأولى التي عرفها التاريخ. فسلطة الدولة، في روسيا الثورة، أصبحت بين أيدي العمال. إذ قضت الطبقتان العمالية والفلاحية على البورجوازية وجردتها من سلطتها وامتيازاتها.

خلال السنوات الثلاث الأولى من ثورتنا أوجدنا شروط نمط إنتاج جديد. فقد حل النظام الاقتصادي الاشتراكي مكان الرأسمالية، والملكية الخاصة، واستغلال العمل المأجور. وأصبحت الصناعة الكبرى، المناجم، ووسائل النقل، والأراضـــي، ملك للشعب، وتولى جهاز الدولة إدارة هذا الملك على نحو مركزي. صحيح أن العمل المأجور لا يزال قائما، لكن بدلا من أن يذهب فضل القيمة إلى جيوب بعض المقاولين أضحى يستخدم لتلبية الحاجات الاجتماعية.

والبروليتاريا هي التي تقرر، من داخل تنظيماتها الادارية الخاصة، الخط الذي ينبغي على الاقتصاد انتاجه، وهي التي تخطط للانتاج والتبادل، وتنظيم توزيع سلع الاستهلاك اليومي وفقا لحاجات الناس. والحال أن هذه المبادرات العظمى لا تزال في طورها الأول. وما من أمر اكتسب حتى الآن شكلا نهائيـــا. فنحن نعيش تطورا متسارعا في شتى الميادين. وطبقتنا العاملة ترسي قواعد نمط إنتاج جديد وتجهد من أجل تذليل سائر العثـرات والمخلفات الموروثة عن المجتمع البورجوازي والتي قد تعيق نمو القوى الانتاجية وازدهارها. وتكمن المهمة الأساسية لهذا المجتمع الجديد في شق الطريق أمام نمط الإنتاج غير المـــألوف هذا.

ولا ريب أنها مهمة صعبة ومحفوفة بالمخاطر والمسؤوليات. فتحت أنظار البشرية برمتها، يركز شعبنا جهوده من أجل تحقيق هدف أساسي واحد: تقويض دعائم الرأسمالية واجتثاثها من الجذور. فمبدأ الملكية الخاصة المقدس أصبح رماديا. وقد دب الذعر في صفوف البورجوازية التي هاجرت بسرعة إلى الخارج لتنظيم الغزو المسلح ضد العبيد الثائرين، الخارجين علـــى طاعتها. إن خطر الحرب يهددنا باستمرار. ولا يمضي يوم بدون وقوع حوادث دامية على الحدود.

يتميز النظام الاقتصادي الروسي بالتخطيط الحكومي المركزي للإنتاج والاستهلاك. فسائر ثورات الأمة قد جرى إحصاؤها، وكل مواطن روسي جرى تسجيله بصفته منتجا ومستهلكا. فنمـط إنتاجنا ما عاد يتحمل أي نوع من الفوضى الاقتصادية، وإنتاجنا لا يعرف المنافسة، ولا الأزمات الاقتصادية؛ أمّا البطالة التي كانت قد استوطنت عندنا في الماضي، فقد انحسر ظلها منذ العام الثالث للثورة. ولم يعد هنالك فائض من اليد العاملة وإنما بداية نقص فيها.

وبقضائنا على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، «تخلصنا» من طبقة الطفيليين الذين ما كانوا يؤدون أي عمل مفيد للاقتصاد القومي ويكتفون بالاستهلاك فحسب. فشعارنا في روسيا الســوفييتية هو. «من يرفض العمل لا يستحق أن يأكل».

وفي مجتمعنا الجديد ليس من مكان للمتطفلات من النساء أيضا، أي للنساء اللواتي يعشن على نفقة أزواجهن أو عشاقهن وللعاهرات الممتهنات. لهذا السبب يخضع توزيع السلع الاستهلاكية لتقنين صارم، ولاسيما في المدن. فالذين يعملـــون هم وحدهم الذين يحصلون على الإعاشة اليومية. وبفضل هذه السياســة الاقتصاديــة باتت العلاقـــات بين الجنسيـــن مدعـــوة للتحول تحـــولا جذريا. فالمرأة مـا عادت كما فـــي الماضي تتزلف لزوجها، دعامة الأسرة، وتنصاع لرغبـاته. بل أصبحت مستقلة، تذهب إلى عملها، تملك بطاقة عمل شخصية ودفتر تموين خاص. ولم يعد الرجل رب الأسرة، وسيد البيت الآمر والناهي. وكيف لا يكون ذلك وقد أصبحت المرأة تملك دفتر تموين خاص ادرجت فيه أسماء أولادها؟

إن إقرار مبدأ إلزامية العمل للبالغين من الرجال والنساء كان الفعل الثوري الأهم. فالقانون الذي أقر هذا المبدأ أدخـل علـى حيـاة المرأة تغييرا لم يسبق له مثيل. فقد عدّل دور المرأة في المجتمع، والدولة، والأسرة، على نحو أهم بكثير من سائر القرارات الصادرة منذ قيام ثورة أكتوبر، والتي منحت المرأة المساواة السياسية والمدنية. مساواة تجلت على سبيل المثال في حق المرأة في أن تُنتخب في المجالس العمالية وغيرها من الهيئات التمثيلية القومية، أو في قانون الزواج الجديد، الصادر في 18 و19 من كانون الأول 1917، والذي نص على أن الزواج هو شراكة بين فردين متساويين. فهذه القاعدة القانونية لا تعني في نهاية المطاف سوى مساواة شكلية أمام القانون؛ فالمرأة تبقى تكابـد التمييز قيود الماضي بسبب استمرار التقاليد البورجوازيـة. نحن نتكلم الآن عن درجات الوعي، والتقاليد والعادات والأخلاق. والحق أن دور المرأة في الاقتصاد القومي لم يتبدل إلاّ مع تبني مبدأ الزامية العمل للجميع.

والنتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذا التطور هي أن مساواة المرأة لابد أن تتحقق عاجلا في شتى الميادين الأخرى. ذلك أننا نعلم بأن دور المرأة في المجتمع والعلاقة بين الجنسين أمران خاضعان لوظيفة المرأة في الإنتاج. لذلك ينبغي ألاّ تغيب عن أذهاننا أهمية الخطوة الثورية المتمثلة في إقرار العمل الإلزامي للجميع.

ان نمط الانتاج الجديد في روسيا يفترض شروطا ثلاثة:

1- تقدير صحيح واستخدام حكيم لسائر قوى العمل المتوفرة، بما فيها قوى العمل النسوية طبعا.
2- الانتقال من الاقتصاد المنزلي العائلي الفردي ومن الاستهلاك العائلي الخاص إلى التخطيط الاجتماعي للاقتصاد وإلى الاستهلاك الجماعي.
3- تطبيق خطة اقتصادية متجانسة.

ان الحرب الطويلة – الحرب الامبريالية أولا ثم حرب التحرير الثورية – قد دمرا اقتصادنا، وخرجت وسائل مواصلاتنا، وواقفين التطور التقني. صحيح انه لم يعد هنالك تملك خاص للثروات الاجتماعية، لكن بات على الجمهورية العمالية أن تعيد بناء الاقتصاد وأن تبادر إلى تسريع تطور القوى الإنتاجية.

لا نستطيع أن نتكلم بعد عن تغيير جذري في شروط الحياة؛ فالطبقة العاملة لا تزال في غالبيتها تعيش في ظل الشروط الموروثة عن الماضي البورجوازي. كما لا تزال طاقات العاملات تسخر جزئيا في خدمة العائلة، أي في مهام غير منتجة بدلا من أن تصب في إنتاج القيم الاجتماعية وسلع الاستهلاك اليومي. إن العاملات لا يوظفن ادن سوى جزء من طاقتهن في عملية الإنتاج. وهذا ما يجعلهن يؤدين غالبا عملا غير مختص؛ وهذا ما يؤثر أيضا على نوعية عملهن. فالمرأة لا وقت لديها لاتقان مهنتها. وكلما وظفت مزيدا من أوقاتها خارج نطاق الإنتاج الاجتماعي، تراجعت نوعية عملها المنتج. فالعاملة ربة البيت، المضطرة إلى السهر ليالي بطولها إلى جانب سرير رضيعها، وإلى تكريس أوقاتها الحرة لأسرتها ولبيتها، لن تستطيع بطبيعة الحال أن تعير عملها الاهتمام الذي يعيره إياه الرجل الذي يمضي لياليه في نوم هانئ ولا يسخر أوقات فراغه للقيام بأعمال منزلية.

فإذا ما أردنا تحسين إنتاجية عمل الطبقة العاملة، ولاسيما إنتاجية المرأة العاملة، فعلينا أولا أن نسعى إلى تغيير شروط الحياة. ينبغي أن نرسي، خطوة فخطوة، أسس نمط حياة جماعي، أي أن نبدأ بإيجاد شبكة واسعة من دور الحضانة، ورياض الأطفال، وأيضا مراكز إنتاج جديدة لم تعرف في الماضي. ولن تتحسن إنتاجية عمل النساء، كما تتوقع ذلك لجان التخطيط والنقابات، ما لم يتوفر هذا الشرط. ولن يحق للجان وللنقابات أن توجه اللوم للعاملات على إهمالهن أو على عملهن غير المتقن، ما لم يتحقق هذا الهدف، أي ما لم ترس أسس نمط حياة اجتماعي جديد. وقد آن الأوان كي يوضع حد لهدر طاقة العمل النسوية وللحد من الخسائر الفادحة التي يتكبدها اقتصادنا الاشتراكي بسبب شروط الحياة الراهنة. فليس في وسعنا أن نزيد من إنتاجية العمل بزيادة عدد الشغيلة فحسب. بل من الأهمية بمكان السعي إلى تغيير شروط حياة طبقتنا العاملة. لذلك علينا أن نعمد بالتدريج إلى إحلال اقتصاد منزلي جماعي حقا مكان الاقتصاد المنزلي العائلي الفردي. فتلك هي الوسيلة الوحيدة لتوفير قوة عمل المرأة.

إن لم يقترن العمل الإلزامي بتغيير في شروط الحياة وعاداتها، فهذا يعني تحميل المرأة المزيد من الأعباء وتعريضها لإرهاق خطير قد يهدد صحتها وحياتها. لذلك فإن إقرار العمل الإلزامي للجميع في المجتمعات الرأسمالية، يمكن أن يعتبر خطوة رجعية وتقهقراً لوضع المرأة التي ستضطر إلى تحمل «عبء مزدوج». أمّا في الجمهوريات العمالية الاشتراكية بالمقابل، فإن إقرار إلزامية العمل، المقترن بخلق شروط حياة جديدة، كتطور الاقتصاد الجماعي العام، يعني بناء القاعدة المتينة لتحرر المرأة مستقبلا.

إن مخلفات التقاليد البورجوازية لا تزال تسهم بقسط وافر في تكوين عاداتنا وأعرافنا، ولاسيما في الريف. وهذه التقاليد تجعل حياة النساء أصعب وأشق من حياة الرجال؛ وحتى في أسر العمال، نجد أن الزوجة، أو الأم، أو الشقيقة، ترزح تحت نير انعكاسات تلك التقاليد ونتائجها، أي تضطر إلى تحمل أعباء العمل المزدوج وما يترتب عليه من متاعب جمة قد تنعكس على صحتها بالذات. لكن أحتم على المرأة أن تجازف بصحتها للقيام بواجباتها؟ من الضرورة بمكان في الواقع إعادة تنظيم الحياة اليومية لصالح العاملات. ولما كانت النساء ربات بيوت وصاحبات خبرة، فقد دللن على قدرة فائقة على المبادرة عندما طرحت مسألة إعادة تنظيم الحياة اليومية. حسبنا إذن أن ندعم روح المبادرة لديهن، وأن نوفر لها سبل التطبيق العملي. فقد اعتادت المرأة البروليتارية أن تبني «بيتا من العدم»، وأن تدير هذا البيت بإمكانات مادية ضئيلة، لا تذكر. لذلك ينبغي إشراك النساء في عملية إعادة تنظيم الحياة اليومية. فالشعب برمته سيجني من ذلك فائدة.

لكن تغيير شروط الحياة اليومية ليس كل شيء. فعلى النساء أيضا أن يكتسبن وعيا أكبر بأنفسهن وبقيمتهن. المطلوب منا إذن أن نناضل بلا هوادة لنحقق مشاركة النساء في سائر الفروع المحلية للإدارة الذاتية، هذا إن كنا نبغي فعلا إحداث تحول جذري في شروط حيات الطبقة العاملة.

****

سائر النساء السوفييتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين السادسة عشرة والأربعين ملزمات في الوقت الراهن بتأدية عمل. والعمل الإلزامي ليس وقفا على المدن، بل يشمل الارياف أيضا. فالفلاحات والفلاحون يشركون في عدد من الخدمات، كقيادة الجرارات، أو نقل الأخشاب، أو بناء الطرقات، أو زراعة المشاتل. وتتولى الفلاحات كذلك مهمة خياطة بزات جنود الجيش الأحمر. وهذا العمل الإلزامي يمثل دون أدنى ريب عبئا إضافيا للفلاحة، نظرا إلى أن شروط الحياة في الريف قد بقيت على ما كانت عليه في الماضي. فلا رياض أطفال، ولا مطاعم جماعية في المنشآت، وهذا يعني أن كامل وزن المهام المنزلية التقليدية قد بقي واقعا على كاهل الفلاحة. لأدى

ذلك على المدى البعيد إلى تغيير حياتهن وإلى النهوض بوضعهن الاجتماعي. فالفلاح نفسه سينتهي إلى القول: «إن كانت الدولة تعتبر زوجتي قوة عمل مفيدة، فهذا – لعمري – يعني أنها فعلا نافعة». إن الاحتقار التقليدي الذي هو نصيب الفلاحات في الريف لا بد أن يزول ليفسح في المجال أمام تصورات ومفاهيم جديدة. وقد بدأت العلاقات بين المرأة والرجل في الريف تشهد بعض التحول. لكن لا نستطيع مع ذلك أن ندعي بأن الرجل بات يكنُّ الاحترام والتقدير للمرأة.

في المدن تطبق الزامية العمل على سائر النساء اللواتي لا يحملن بطاقة عمل، أي سائر اللواتي لا يعملن في المصانع والمنشآت أو لدى الحزب. ويطلب من هؤلاء النساء العمل في منظمات الصحة العامة، وفي المشافي، وفي تنظيف الطرقات من الثلج، وفي توزيع الحطب الخاضع للتقنين، وفي تكنيس الشوارع، الخ. وقد ساهم العمل الإلزامي في تسريع سيرورة تحرر المرأة الاجتماعي. فقد تغيرت حياتها من جراء ذلك، وعلاقتها بالرجل بطبيعة الحال.

لكن من السذاجة بمكان أن نتصور أن إقرار العمل الإلزامي كفيل وحده بإرساء قواعد تحرر فعلي للمرأة, ويجب ألاّ يغيب عن أذهاننا أن للمرأة عدة وظائف في المجتمع، كقوة عمل إنتاجية من جهة، وكوالدة للأجيال الصاعدة من جهة أخر وما من دولة عمالية تستطيع أن تتجاهل أهمية المهمة الملقاة على عاتق المرأة. لقد عمد حزبنا، بناء على اقتراح تقدمت به الفروع النسوية، وبالتعاون الوثيق معها، إلى سن نظام يضمن رعاية صحة المرأة وقوة عملها، فالعمال الذين يثبتون أن صحتهم قد تدهورت، يعفون من العمل الإلزامي. وينطبق هذا القانون على النساء اللواتي فقدن 45 بالمئة من طاقتهن على العمل. ومن نافل القول أن المرأة الحامل تعفى كليا من العمل خلال الأسابيع الثمانية التي تسبق الوضع والأسابيع الثمانية التي تليه. وتعفى الأم كذلك من العمل إن كان لديها طفل دون الثامنة وليس لديها من يرعاه في البيت خلال غيابها عنه. وتعفى أيضا من العمل الإلزامي النساء اللواتي يتجاوز عدد أفراد أسرهن الخمسة. ويؤكد «مجلس العمل والدفاع» على ضرورة خص النساء بالأعمال السهلة. كما أنه يحظّر إلزام نساء الريف اللواتي لهن أولاد دون الرابعة عشرة، ونساء الريف اللواتي لهن أولاد دون الثانية عشرة، بعمل خارج مناطق سكنهن.

كل المشكلات التي أثرناها في محاضرة اليوم لا تمت بأي صلة طبعا إلى المبادئ المجردة حول المساواة بين الجنسين التي طرحتها المناضلات النسويات البورجوازيات! ففي جمهوريتنا السوفييتية ننطلق من التصور التالي: مساواة في الحقوق، رعاية الأمومة، وحقوق خاصة للمرأة

# المحاضرة الحادية عاشرة: ديكتاتورية البروليتاريا: شروط العمل

في محاضرتنا الأخيرة تحدثنا باقتضاب عن نمط الإنتـاج الجديد الذي هو قيد الولادة في ظل ديكتاتورية البروليتاريـــا. وبعد أن تناولنا بالتحليل المكان الذي يحتله العمل الإلزامي للجميع في سيرورة تحرر المرأة في جمهوريتنا العمالية فإننا سنعمد اليـوم إلى التركيز بشكل خاص على عمل المرأة بالذات. ثـم نتوقف عند شروط الحياة الجديدة التـي ستسود عندما ستحل المطـاعم الجماعيـة العامـة مكـان الاقتصاد الفردي العائلي، وعندما ستتولى الدولة مهمة تربية الأطفال وتُطبق قوانين رعاية الأمومة.

في روسيا ما قبل الثورة كان ثمة خمسة ملايين امرأة يمارسن نشاطا مهنيا. وقد يبدو هذا الرقم مرتفعا؛ بيد أنه لا يمثل شوى 8 بالمئة من مجمل سكان روسيا من الاناث في ذلك الحين.

وقد ازداد عدد النساء العاملات بسرعة خلال الحرب العالمية الأولى. فمنذ عام 1914 كانت نسبة النساء العـاملات فـي الصـناعة قد ارتفعت إلى 32 بالمئة، لتصل إلى 40 بالمئة في عام 1918. وفي عام 1918 أضحت النساء يمثلن 40 بالمئة من مجموع الشعب العامل، أي من مجموع العمال والمستخدمين المأجورين. وثمة إحصاء – يشكو من ثغرات عديدة في الواقع- صادر عن المجلس المركزي لنقابات عموم روسيا يقدر بمليونين عدد النساء اللواتي كن يعملن، في أواخر عام 1921، فـي الصناعة والنقل. (هذا الإحصاء يدخل في حسابه العاملات الزراعيات لكنه يتجاهل الفلاحات المستقلات). وقد كان للنساء غالبية ساحقة في ستة قطاعات مهنية وفي النقابات التابعة لها. ففي المطاعم الجماعية بلغت نسبة العاملات من النساء 74.5 بالمئة، وفي ورشات الخياطة74.2 بالمئة، وفـي صـناعة التبغ 73.5 بالمئـة، وفي القطاعات «الفنية» 71.4 بالمئة، وفي الصحة العامـــــة 62.6 بالمئة، وفي صناعة النسيج 57.7 بالمئة.

في ستة قطاعات إنتاجية إذن بات عدد النساء اليوم يفوق عـــدد الرجـال. وهنالك عشرة قطاعات أخرى تتراوح فيها نسب النساء العاملات بين 25 و50 بالمئة. لكن ينبغي أن نسلم بالمقابل بضعف تمثيل المرأة في الادارة الاقتصادية، وفي لجان المنشآت، وفي مجـالس الدولة الاقتصادية.

إن الوعي والعادات التقليديـة لا يمكن لهـا فـي الواقـع مواكبـة التحـولات الضخمة التـي نـشهدها اليوم. فالأفكـار المسبقة بـصدد دونيـة المرأة قد ترسخت في العقول ترسخا شديدا بحيث انها لا تزال تزعزع ثقة المرأة بنفسها وبقيمتهـا الشخـصية حتـى فـي الاتحـاد السوفييتي حيث تحققت المساواة القانونية بين المرأة والرجل، وحيث تشارك النساء علـى نحـو فعـال فـي سـائر القطاعـات الاجتماعيـة ويحـاربن إلـى جانب جنود الجيش الأحمر. وسوف أوضح ذلك بواسطة الجدول التالي:

| مشاركة النساء في النقابات ومشاركتهن في لجان المنشآت | | |
|---|---|---|
| اسم النقابة | نسبة النساء النقابيات | نسبة النساء في لجان المنشآت |
| المطاعم الجماعية | %83.5 | %30.9 |
| الخياطة والتفصيل | %69.1 | %25.7 |
| التبغ | %67.8 | %36.6 |
| التربية الاجتماعية | %65.2 | %37.7 |
| النسيج | %60.2 | %9.3 |
| الطب والصحة | %52.7 | %20.2 |
| المهن الفنية | %39.3 | %9.2 |
| الكيمياء | %35.6 | %8.6 |
| صناعة وتجارة الورق | %34.3 | %10.1 |
| الخدمات العامة (السوفييتات) | %34.3 | %11.3 |
| الطباعة | %33.3 | %9.6 |
| الصحافة | %32.5 | %13.2 |
| الكولخوزات | %22.5 | %8.1 |
| عمال الزراعة والغابات | %19.8 | %6.2 |
| صناعة المواد الغذائية | %18.3 | %4.3 |
| التعدين | %16.6 | %1.8 |
| صناعة الخشب | %16.4 | %5.5 |
| النقل | %14.5 | %5.0 |
| صناعة الجلود | %13.8 | %2.7 |
| صناعة البناء | %11.8 | %2.9 |

في صناعة النسيج، على سبيل المثال نلاحظ أن مشاركة المرأة هامة وفعالة. لكن من أساس المئة وأربعة وتسعين عضوا الذين تتألف منهم الهيئة العليا لعمال النسيج هناك عشرة عاملات فحسب. وفي لجان المنشآت التابعة لمصانع النسيج لا يـــزال تمثيل المرأة يشكل الاستثناء لا القاعدة.

وقد برزت هذه المشكلة بشكل خاص مع تعيين مفتشين مسؤولين في المنشآت. فاختيار امرأة لهذا المنصب، أو لغيره داخل الإدارات الرئيسية أو المركزية، ظل امرا غير مألوف. وفي المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الروسي، الذي انعقد في آذار 1919، تقدم الفرع النسائي في اللجنة المركزيـــة باقتراح طالب فيه بإشراك العاملات والفلاحات في سائر مجالس الاقتصاد القومي، أي في مختلف مجالس قطاعات الإنتـــاج. وقد اصطدم هذا الاقتراح بمعارضة المؤتمرين الشديدة، ولم يقره المؤتمر في نهاية المطاف إلاّ بعد أن دافعت عنه الرفيقة ساموبلوف بحزم ومثابرة ودافعت عنه أنا شخصيا كذلك.

بصراحة، إننا نتحمل، ولو جزئيا، مسؤولية التمثيل النسائي الضعيف في الإدارات الرئيسية والمركزية. ففي أيام الثورة الأولى كانت الفروع النسوية في الحزب قد ركزت كامل اهتمامها على إشراك النساء في المجالس المحلية. وكنا نشعر بانجذاب قوي إلى تلك المجالس التي ستخلق شروط تحرر المرأة وستخفف من أعباء حياتها اليومية، ولاسيما في مجالات التربية، والمطاعم الجماعية، ورعاية الأمومة. لكن منذ خريف 1920 تحول مركز ثقل نضالنا. وقد تمحور النشاط الاعلامي لفروعنا النسوية حول مساهمة المرأة في إعادة بناء الصناعة. ونحن لواثقون بتعاظم مشاركة عاملاتنا وفلاحاتنا في بناء الإنتاج الجديد.

سنعود الآن إلى المشكلات التي طرحها عمل النساء في الاتحـاد السوفييتي. فما هي، في نهاية المطاف، شروط العمـــل في أول جمهورية عمالية عرفها تاريخ البشرية، في ذلك الحقل التجريبي الذي بدأت تنبت فيه بذرة المجتمع الاشتراكي المقبل؟

فمع أن المرأة قد اضطرت منذ العصر الوسيط إلى البحث عن شغل لها في سوق العمل، اسوة بالرجال تماما، فإن أجرها ظل دون أجر الرجل، لذلك سنهتم الآن بمسألة أجر النساء. إن المناضلات النسويات البورجوازيات والبروليتاريات الواعيات للصراع الطبقي، كن قد رفعن منذ منتصف القرن التاسع عشر الشعار القائل: «أجر واحد لعمل واحد». بيد أن هذا الشعـــار يبقى غير قابل للتطبيق في مجتمع من الطراز الرأسمالي.

ان اللامساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، التي استحال تذليلها في ظل الرأسمالية، ألغيت في جمهورية السوفييتات في أعقاب الثورة مباشرة. ومذّاك لم يعد الانتماء إلى جنس معين يحـدد قيمة الأجر. وفي سائر قطاعات الانتاج، في النقل والزراعـة والخدمات العامة على حد سواء، باتت الاتفاقات حول الأجور تبرم بين النقابة المحلية والمجلس المركزي لنقابات عموم روسيا. وفي تحديد الأجر تؤخذ بعين الاعتبار طبيعة العمل المؤدى، والتأهيل المهني الذي اكتسبه العامل، ونسبة التعرض لخطر الحوادث، وصعوبة العمل، الخ. ولم يعد العرض والطلب هما اللذين يتحكمان بتحديد قيمة الأجر. ولم تعد الصراعات من أجل تحسين الأجور بين النقابات والمقاولين تلعب دورها هي الأخرى في تحديد الأجر. فالأجر لم يعد اليوم ضربا من الياناصيب، بل هو يحدد من قبل العمال أنفسهم. فالأجور التي تحظى بموافقة المجلس المركزي لنقابات عموم روسيا تطبق على سائر منشآت القطاعات المعنية، وفي جميع أراضي الجمهورية العمالية.

يفيد تحقيق أجري مع عمال موسكو أن الدخل الوسطي للعاملات الشابات اللواتي دون الثامنة عشرة يساوي، ان لم يتجاوز أحيانا، الدخل الوسطي لعمال شبان بدورهم دون الثامنـــة عشرة من عمرهم. وفيما يلي جدول بالأجور الوسطية كما حددتها الاتفاقات التعريفية في عدد من القطاعات الإنتاجية:

| قطاع الانتاج | العمال | العاملات |
|---|---|---|
| الصناعة الكيماوية | 6.2 | 7.1 |
| صناعة التبغ | 4.3 | 5.7 |
| الكولخوزات | 6.3 | 5.0 |
| الصحة العامة | 2.8 | 5.1 |
| صناعة النسيج | 3.7 | 4.1 |
| المطاعم العامة | 3.5 | 3.2 |

إذا ما قارننا بين تعريفات أجور العمال والعاملات لخرجنا بإنطباع عن تفوق أجر النساء. بيد أن التحقيق عينه يفيدنا بأن الأجر الوسطي لسائر النساء يعادل نصف الأجر الوسطي لسائر العمال. وهذا التفاوت في الأجور مرده إلى ارتفاع نسبة العاملات غير

المختصات والمفتقرات إلى أي تأهيل مهني. وما دمنا لا نولي إعداد النساء المهني اهتماما، فإن شعار جمهوريتنا العمالية الجميل «أجر واحد للعمل الواحد» سيظل مجرد حبر على ورق.

لكن هل نسبة الأجور الراهنة كفيلة بإرضاء العاملات؟ لا بكل تأكيد. والتموين في روسيا السوفييتية لا يزال غير مرضٍ. فغالبا ما يحصل أن يتأخر وصول المواد، أو أن تصل بكميات غير كافية. بالنسبة إلى الأنسجة، ليس ثمة نقص، وقد يحصل أن يوزع حطب التدفئة والكاز على المستهلكين الفرديين قبل المنشآت. لكن العمال لا يزالون مضطرين إلى اللجوء إلى السوق السوداء للحصول على السلع التي يحتاجونها، والمتاعب التي يواجهها العمال في حياتهم اليومية قد تخفي عنهم المكاسب الهائلة التي حققتها الثورة. مع ذلك لو عرض على العمال العودة إلى المرحلة الرأسمالية، فإن قلة ضئيلة منهم سيختار ولا ريب التخلي عن المستقبل والعودة إلى الماضي البورجوازي.

كي نكوّن لأنفسنا فكرة عامة عن وضع النساء في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، سنعمد الآن إلى تحليل القوانين العامة حول حماية العمل في روسيا السوفييتية. إن المكسب الأهم الذي حققته الثورة للعمال وللعاملات كان دون أدنى ريب يوم العمل من ثماني ساعات. وحتى في الحالات التي لم يسمح تطور القوى الانتاجية فيها بإدخال نظام 3 × 8 حيث تتناوب ثلاث فرق عمل كل ثماني ساعات) فإن ساعات أسبوع العمل لم تعد تتجاوز 48 ساعة. وفي القطاعات الوخيمة، في صناعة التبغ وبعض الصناعات الكيماوية، قلصت ساعات العمل اليومي إلى ست أو سبع. كذلك حظّر عمل الليل على النساء وحدد بسبع ساعات بالنسبة إلى الرجال. أمّا العمل المكتبي للمستخدمين والمثقفين فقد حدد بست ساعات في اليوم. ولكل عامل حق في استراحة أسبوعية تدوم على الأقل 42 ساعة متواصلة. كذلك له الحق في إجازة سنوية مدتها أربعة أسابيع؛ وان لم يعمل أكثر ستة أشهر استحق اجازة مدتها أسبوعين. وقد حظّر عمل الذين دون السادسة عشرة تحضيرا باتا، أمّا الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة فلا يجوز لهم أن يعملوا أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد.

لكن هذه التعليمات لم تطبق على الدوام مع الأسف. فخلال سنوات الحرب الأهلية المضطربة، خولفت تكرارا تحت ضغط الظروف. وفي الرابع من تشرين الأول 1919 أصدرت مفوضية العمل تنظيما جديدا سمح بعمل المرأة الليلي في بعض القطاعات الصناعية بموجب اتفاق مسبق بين النقابة ولجنة حماية العمل. بيد أن العمل الليلي ظل محظورا على النساء الحوامل وعلى المرضعات.

ان قوانين العمل في الاتحاد السوفييتي تؤمن الرعاية للمرأة. فلا ساعات عمل إضافية للمرأة، ولا عمل ليلي، ولا عمل في المناجم. لكن نظرا إلى النقص الشديد في اليد العاملة وإلى ضرورة استخدام سائر القوى المتوفرة في عملية الإنتاج، فإن أحكام هذه القوانين لا تطبق بشكل عام.

ثمة قوانين خاصة تنص على أنه لا يجوز أن تقوم النساء بأعمال «فوق طاقتهن»، ولا بأعمال مضرة بصحتهن. فأحد أحكام هذه القوانين يمنع النساء، على سبيل المثال، من القيام بأعمال تستوجب رفع أعباء تزيد على العشرة ليبرات. لكن كل هذه التعليمات ظلت، في معظم الأحيان، حبرا على ورق. ففي البداية كان المندوبون العمال والفلاحون يسهرون على تطبيقها الدقيق. غير أن حالة الفوضى التي تسود اقتصادنا القومي والنقص في اليد العاملة لم يسمحا بهذا التطبيق. ففي الوقت الذي تعيش فيه الدول الرأسمالية أزمة بطالة مزمنة، تكابد جمهوريتنا العمالية نقصا دائما في اليد العاملة.

إن الحماية المناسبة للعمل تفترض توفير التجهيزات الصحية المطلوبة لمنشآتنا ولورشاتنا: من تجهيزات تهوية، إلى تدفئة مركزية، إلى تقنية؛ وكل هذه التجهيزات تتطلب يدا عاملة مختصة، ومواد بناء وخبرة تقنية لا تزال جمهوريتنا العمالية الفقيرة تفتقر إليها في الوقت الحاضر. ومن الصعوبة بمكان زيادة مردودية العمل في شروط صحية لا تطاق وتأمين الحماية المطلوبة لحياة العامل وصحتهم في الوقت نفسه. إن جمهوريتنا العمالية لا تستطيع إذن أن تفاخر بعد بتأمينها حماية مرضية للعمل بصورة عامة، بيد أنه يحق لها بالمقابل أن ترفع رأسها بتشريعاتها الاجتماعية في ميدان رعاية الأمومة ومساعفة الرضّع.

ففي هذا الميدان لم نتجاوز بأشواط الأقطار الأكثر تقدما فحسب، بل ذهبنا أيضا إلى أبعد مما طالب به أكثر الاشتراكيين جذرية. ففي المؤتمر الأول لعاملات عموم روسيا، الذي انعقد في تشرين الثاني من عام 1919، جرى اتخاذ القرار المتكامل والمبرمج الذي اعتمد فيما بعد أساس لقوانين رعاية الأمومة. والفكرة المحورية لهذا القرار هي التالية: وحدهن النساء اللواتي لا تعيش من وراء استغلال قوى عمل أخرى، يستحقن رعاية الدولة للأمومة. وتضمن الدولة إجازة أمومة، مدتها ستة عشر أسبوعا، للنساء اللواتي يؤدين عملا يدويا. أمّا النساء اللواتي يقمن بعمل مكتبي أو ثقافي، فإن إجازتهن تدوم اثنى عشر أسبوعا. وفي تشرين الثاني من عام 1920 صدر قرار عن مفوضية العمل ساوى بين المستخدمات اللواتي يؤدين عملا شاقا وبين العاملات في الصناعة. وهكذا بات يحق لموظفات الهاتف، وللممرضات، والطبيبات، الخ. الحصول على إجازة أمومة مدفوعة مدتها ستة عشر أسبوعا. وقد جاء قرار لاحق، صادر هو الآخر في تشرين الثاني من عام 1920، يمنح الامهات والنساء الحوامل حق الاحتفاظ بصحتهن من القوت ومن حطب التدفئة أثناء إجازتهن.

وتتقاضى النساء اللواتي يرضعن أطفالهن علاوة مالية خلال الأشهر التسعة التي تلي الوضع. ومنحة الرضاعة هذه تساوي نصف الأجر الأدنى المحلي. ويحق لكل أم علاوة على ذلك الحصول على بعض السلع الخاصة بالأطفال الرضع وعلى عشرة أمتار من القماش. إذن، على الرغم من الضائقة الخانقة، تعير الجمهورية العمالية الأمهات والرضّع اهتمامها. وينص قانون حماية العمل على أن الأمهات اللواتي يرضعن أطفالهن معفيات من العمل في منطقة تبعد أكثر من مسافة فرسخين[38] عن بيوتهن.

---

[38] فريخ: مقياس روسي يعادل 1.67 مترا. -م-

وقد بلغت نفقات سياسة حماية الأمومة هذه 34 مليار روبل بالنسبة إلى عام 1920. ويمكننا أن نعتبر هذه الحماية أكبر مكسب حققته الثورة على الصعيد الاجتماعي. فهي لا تسهل فحسب انخراط المرأة في حياة المجتمع، بل تيسر أيضا مهمة المرأة الطبيعية في المجتمع، أعني الأمومة.

سنختم الآن عرضنا للقوانين العامة في مضمار حماية عمل المرأة في جمهوريتنا العمالية الراهنة. ولنلخص ما قلناه. فمع إقرار مبدأ إلزامية العمل للجميع، احتل عمل المرأة في جمهورية السوفييتات موقعا حاسما على المدى البعيد. وقد أضحى عمل النساء في الصناعة يؤدي منذ الآن دورا بالغ الأهمية. فثمة مليونا عاملة في الاتحاد السوفييتي من أساس ستة ملايين عامل. انهن يشكلن إذا ثلث العاملين في الصناعة والنقل والجمعيات الزراعية والكولخوزات والخدمات العامة. وقد حققت الحكومة السوفييتية الشعار القائل: «أجر الواحد للعمل الواحد»، لكن افتقار العاملات إلى الإختصاص المهني حكم على غالبية النساء في جمهوريتنا بتأدية أعمال غير مختصة وبالتالي ضعيفة الأجر. ويجب أن تستفيد من هذه التجربة اليوم الأحزاب العمالية في الدول الرأسمالية، وبخاصة منظمات الشباب التابعة لها.

على الحزب أن يعير أهمية خاصة لمسألة التخصص المهني للشبيبة العمالية من ذكور وإناث على حد سواء. ففي ظل ديكتاتورية البروليتاريا يعود التخصص المهني بالفائدة على العاملات وعلى الاقتصاد القومي في آن واحد. إن حماية العمل في روسيا السوفييتية لا تزال غير مرضية، إننا بتنا نؤمن مع ذلك رعاية جديدة لعمل المرأة وللأمومة. ولقد كانت محاولة دفع الأجور عينا ثورية حقا، غير أننا اضطررنا مرغمين إلى العدول عنها. لكن تجارب سنوات الثورة الأولى ترسخ يقيننا بأن مبادرة سياسية واقتصادية كهذه قابلة للتحقيق تماما وإنما في ظروف مختلفة.

عند هذا الحد ننهي محاضرة اليوم.

# المحاضرة الثانية عاشرة: ديكتاتورية البروليتاريا: الثورة والحياة اليومية

سنتناول اليوم بالتحليل الدور الذي لعبه النظام الاقتصادي الجديد في تغيير الحياة اليومية، والعادات، ووعي النـاس وآمالهـم.

إن كل من يجيد الملاحظة والتدقيق قد ادرك ولا ريب أهمية التغيير الذي طرأ على الحياة اليومية. فخلال السنوات الأربع الأخيرة عمدت جمهوريتنا العمالية إلى استئصال جذور عبودية المرأة المزمنة. كما عبأت الحكومة السوفييتية النساء في معركة الإنتاج وراحت تسعى إلى إعادة تنظيم حياتهن على أسس جديدة كليا. وبتنا نشاهد هنا وهناك ولادة مسالك، وتقاليد، ووجهات نظر، وتصورات جماعية تمهد الطريق أمام المجتمع الاشتراي المستقبلي

إن إعادة تنظيم الاستهلاك تشكل قاعدة من قواعد نظام الإنتاج الاشتراكي. وتنظم قطاع الاستهلاك وفق المبادئ الاشتراكية لا يعني فقط تغطية حاجات المستهلكين أو توزيع ثروات البلاد بالعدل والإنصاف. فمنذ خريف 1918 تبنينا مبدأ المطاعم الجماعية العامة في سائر المدن. وقد حلت المطاعم الجماعية البلدية ووجبات الطعام المجانية الموزعة على الأطفال والمراهقين مكان الاقتصاد العائلي. لكن فقرنا وقلة الموارد الغذائية حالا دون تطوير المطاعم وتعميمها. على أن مبدأ نظام التغذية الجماعية دخل حيز التنفيذ، وبدأنا منذ ألان ننظم مراكز تموين وان كنا لا نزال نفتقر إلى الكميات الكافية من الأغذية لتأمين توزيع أكثر عقلانية، وتخطيطا، ومركزية.

لقد فرضت الدول الامبريالية حصارا شديدا وفعالا على بلدنا المنهك، ومنعت شعوبا أخرى من تزويدنا بمنتجات نحن في أمسّ الحاجة إليها؛ منتجات كنا سنؤمّن لها توزيعا جماعيا. وعلى الرغم من هذه المصاعب، أصبحت المطاعم الجماعية عنصرا لا غنى عنه في حياة الناس اليومية مع أن وجباتها تشكو ما تشكو منه، كماً ونوعا. فليست المواد الغذائية قليلة فقط، بل إنها لا تستخدم أيضا على نحو مفيد. مع ذلك فإن 90 بالمئة من سكان سان-بطرسبورغ، و60 بالمئة من سكان موسكو ترددوا بانتظام على المطاعم الجماعية خلال عامي 1919-1920. وفي عام 1920 بلغ عدد سكان المدن الذين كانوا يتناولون وجباتهم في المطاعم الجماعية 12 مليونا (بمن فيهم الأطفال). ومن نافل القول أن هذا الأمر وحده كان كفيلا بإدخال تغيير ملحوظ على «الحياة اليومية» للنساء. فالمطبخ، الذي يقيد المرأة أكثر من الأمومة بعد، لم يعد يشكل شرطا ضروريا لوجود العائلة. لا ريب في أن الخلية العائلية الخاصة بقيت تؤدي دورا هاما خلال المرحلة الانتقالية، وستظل الأمور على هذا النحو ما بقيت الاشتراكية هدفا بعيدا، وما لم يقض نهائيا على مقاييس السلوك البورجوازي وما لم تتبدل جذريا أسس الاقتصاد القومي. لكن حتى في المرحلة الانتقالية هذه فإن الدار العائلية قد بدأت تفقد في مكانتها المرموقة. وحالما نتمكن من كبح فقرنا وجوعنا ومن إيقاف الانهيار العام لقوانا الإنتاجية، سنبذل الجهود المكثفة من أجل تحسين نوعية مطاعمنا الجماعية العامة، عندئذ سيحكم على المطبخ العائلي بألا يكون سوى سند ومتمم للمطبخ الجماعي. وقد بدأت العاملة في الواقع تدرك أهمية الوقت الذي توفره بفضل أكل المطاعن الجاهز؛ ولئن كانت لا تزال تشتكي من تلك المطاعم، فسبب كمية الوجبات غير الكافية من جهة وضعف قيمتها الغذائية من جهة أخرى. الأمر الذي يضطرها، شاءت أم أبت، إلى طبخ وجبات إضافية. لكـــن لو كانت نوعية الوجبات وكميتها أفضل لما عادت النساء إلى قدورهن ثانية. ففي المجتمع البورجوازي تسخّر المرأة فن طهوها لإرضاء زوجها لأنه معيلها وسيدها. في الدولة العمالية بالمقابل، فإن المرأة معترف بها كمواطنة وككائن مستقل، لهذا يصعب تصور وجود العديد من النساء عندنا، المستعدات لتمضية ساعات بأكملها وراء قدورهن وأفرانهن لا لشيء إلا لنيل رضى أزواجهن. ويجب أن نعيد تثقيف الرجال وتربيتهم بحيث يصبحون مستعدين لحب زوجاتهم لشخصيتهن وصفاتهن الإنسانية لا لبراعتهن في الطهو. فـ«الفصل بين الطبخ والزاج» يشكل، في تاريخ المرأة، إصلاحا عظيما، إصلاحا لا تقل أهميته عن الفصل بين الكنيسة والدولة. غير أن هذا الانفصال لا يزال، عمليا، في بدايته وإن كانت جمهوريتنا العمالية قد باشرت، منذ أشهر الثورة الأولى، بتنظيم المطاعم الجماعية.

لقد تأثرت أيضا شروط حياة النساء ودرجة وعيهن بشروط السكن الجديدة. فما من بلد في العالم يحتوي على ما تحتويه جمهوريتنا العمالية من بيوت جماعية، تعيش فيها الأسر والنساء الوحيدات على حد سواء. والجميع عندنا يتطلع إلى السكن في البيوت الجماعية لا عن «مبدأ» أو عن اقتناع نظري، إسوة بأنصار فورييه في النصف الأول من القرن التاسع عشر الذين لجؤوا، تحت تأثير آراء معلمهم الاشتراكية، إلى تنظيم «مشارك» اصطناعية وغير قابلة للبقاء، وإنما بكل بساطة لأنه من الأسهل والأنسب للمرء العيش في بيت مشترك بدلا من الانفراد ببيت خاص, فالبيوت الجماعية تحصل على ما يكفي من الخشب والكهرباء. ويوجد في معظمها مطبخ جماعي مع غلاية ماء. أما أعمال التنظيف فتقوم بها نساء مأجورات. وقد زودت بعض البيوت الجماعية بمغسل مركزي، وبدار حضانة صغيرة أو بحديقة أطفال. ومع تعاظم وطأة الضائقة الاقتصادية العامة، وتضاؤل كميات المحروقات المتوفرة، والتقصير في تصليح تمديدات المياه، تزداد عدد الراغبين في الإقامة في البيوت المشتركة. ان لوائح الطلبات على هذه البيوت ما فتئت تزداد بأسماء جديدة، كما أن سكان البيوت الجماعية أضحوا يحسدون من قبل سكان البيوت الخاصة.

صحيح أن البيوت الجماعية لن تتمكن، قبل وقت طويل، من الحلول مكان البيوت الخاصة، وأن غالبية سكان المدن لا يزالون يعيشون في ظل نظام الاقتصاد المنزلي وداخل خلايا عائلية معزولة. لكننا باشرنا بالتغلب على المعايير الاجتماعية للحيات العائلية التقليدية. لا ريب في أن ضغط الظروف الاقتصادية الصعبة هو الذي حمل أسرا برمتها، لا أشخاصا يعيشون بمفردهم فقط، على طلب

الاقامة في البيوت الجماعية؛ مع ذلك تبقى هذه الحقيقة قائمة، حقيقة تفضيل سكان المدن للبيوت الجماعية لأسباب شتى. لذا عندما سينطلق إنتاجنا وتتحسن أوضـــاع البيوت الجماعية، فإن هذه الأخيرة ستستطيع بكل سهولة منافســـة الاقتصاد العائلي الخاص حيث تهدر قوى العمل النسوية. فقد باتت النساء يدركن أكثر فأكثر فوائد الحياة الجمـاعية، ولاسيما اللواتي يرزحن تحت عبء العمل والأسرة المزدوجة. فالحياة الجماعية تسعف على وجه التحديد النساء اللواتي يزاولن نشاط مهنيا وتقدم لهم العون. فالمطبخ المشترك، ونهوض الخادمات المياومات بأعمال التنظيف، أمور تحرر النساء من جملة من الأعباء المنزلية. والحق إنه يفترض بكل امرأة تعمل ألا تتمنى اليوم سوى أمر واحد: أن يتضاعف عدد البيوت الجماعية كي تتحرر أخيرا من العمل المنزلي المنهك وغير المنتج، الواقع حتى الآن على عاتقها.

من نافل القول انه لا تزال هناك نساء يتشبثن بإصرار بالماضي. إنهن من طراز «الزيجات» اللواتي يكرسن حياتهن لقدورهن. وحتى في البيوت الجماعية تجد هـؤلاء النساء العائشات على نفقة أزواجهن – الذين كثيرا ما يكونون من العمـــال – المجال المناسب لتكريس حياتهن لفن الطهو. لكن مع التوطد النهائي لنمط الانتاج الاشتراكي سيُحكم، تاريخيا، على هؤلاء الكائنات المستغَلة بالزوال. إن تجربة سنوات الثورة الأخيرة تؤكد أن البيوت الجماعية لا تمثل الحل الأكثر عقلانية لمسألة السكن فحسب، بل تسهِّل أيضا حياة النساء اللواتي يعملـــن. وحتى في المرحلة الانتقالية الراهنة، تنعم النساء اللواتي يعشن في البيوت الجماعية بمزيد من الوقت للاهتمام بأسرهن وبمهنهن. إن الاقتصاد العائلي الفردي سيزول حتما مع تزايـد عدد البيوت الجماعية التي تتوفر فيها وحدات فردية تم تنسيقها وفق ذوق قاطنها الخاص. ومع زوال الاقتصاد العائلي ستزول الأسرة البورجوازية بدورها, فلن تستطيع الأسرة الاستمرار في وضعها الراهن بعد أن تكف عن أن تكون وحدة اقتصادية للمجتمع الرأسمالي. بيد أن هذا التأكيد لا يشكل بعد تهديدا مباشرا لأنصار الأسرة البورجوازية ولا لاقتصادها الفردي والمنطوي على ذاتـــه. ففي مرحلة الانتقال هذه من الرأسمالية إلى الاشتراكية، أي في عصر ديكتاتورية البروليتاريا، يدور صراع عنيف وشرس بين الاشكال الجماعية للحياة وللاستهلاك، وبين الاقتصاد العائلي الخاص. ولن تنجح أنماط الاقتصاد الجماعي في فرض نفســـها ما لم يساهم على نحو فعال في عملية التغيير ذلك الجـــزء مـــن الشعب المعني بها مباشرة، أعني نساءنا العاملات.

مع أن الإحصاءات عن المساكن لا تزال شحيحة في جمهوريتنا، فإن المعلومات التي في حوزتنا حول المسألة السكنية في موسكو تكفي تماما لإعطائنا فكرة واضحة عن الدور الهام للبيوت المشتركة في المدن الكبرى. ففي عام 1920 كانت موسكو مثلا تعد تسعة آلاف بيت مشترك من أساس بيوتها الثلاثة والعشرين ألفاً، أي أن 40 بالمئة من مساكنها كانت جماعية. إن جمهورية السوفييتات قد عمدت إذن، منذ السنوات الأولى لوجودها، إلى خلق الشروط اللازمة لتحرير النساء من الأعباء المنزلية، وهو تحرير يتم بخطوات بطيئة ولا ريب ولكن أكيدة ثابتة.

إن تقليص عمل المرأة غير المنتج في الاقتصاد المنزلي ليس سوى وجه من وجوه الإشكالية العامة: ذلك أن المرأة مسؤولة أيضا عن تربية الأولاد ورعايتهم. هذه المهمة الإلزامية تفرض هي الأخرى على المرأة أن تبقى أسيرة بيتها وخاضعة للأسرة. وقد انتهجت حكومة السوفييتات سياسة ترمي إلى حماية وظيفة الأمومة الاجتماعية وإلى رفع جزء كبير من عبء تربية الأطفال عن كاهل المرأة وتحميله للمجتمع.

إن جمهوريتنا السوفييتية، في سعيها وراء أنماط حياة بروليتارية جديدة، قد وقعت في أخطاء محتومة واضطرت، أكثر من مرة، إلى تعديل نهجها السياسي وتصحيحه. لكن فيما يتعلـــق بميداني رعاية الأمومة وحماية عمل المرأة، اختارت جمهوريتنا العمالية على الفور الطريق الصحيح. وقد نجحـت بذلك في حل مشكلة بالغة الأهمية عجزت المجتمعات الرأسمالية عن إيجاد حل لها.

وهكذا تصدينا لمسألة رعاية الأمومة انطلاقا من المهمة الاقتصادية لجمهورية العمال: تطوير القوى الإنتاجية في البلاد، والنهوض بالإنتاج ودفعه إلى الأمام. ولتحقيق هذه المهمة، كان لابد من تحرير قوى العمل الكامنة من كدها غير المنتج، واستخـدام احتياطي اليد العاملة المتوفرة على نحو عقلاني. ولهذا السبب ترانا ملزمين بالسهر بشكل خاص على الأجيال الصاعدة التي ستضمن بقاء جمهوريتنا العمالية. وقد باشرت الحكومة في الوقت الراهن بفتح آفاق جديدة كليا، وفي طرح رؤية ثورية لقضايا الأسرة. فالاعتناء بالأولاد مثلا لن يكون، بالنسبة إلى الأجيال الصاعدة، مشكلة خاصة، عائلية، وإنما مشكلة اجتماعية تهم الدولة في المرتبة الأولى. ورعاية الأمومة لن تهدف إلى خدمة مصلحة المرأة بقدرما ستهدف إلى خدمة مصلحة الدولة: فتحرير المرأة من الأعمال المنزلية غير المنتجة، والتي لا تستفيد منها سوى أسرتها، يهدف إلى تعبئة كامل طاقات المرأة لخدمة المجتمع. وكذلك بالنسبة إلى صحة المرأة: فإن كانت موضع اهتمام خاص فلأنها تضمن سلامة الأجيال الصاعدة من العمال.

ويستحيل طرح المشكلة على هذا النحو في الدولـة البورجوازية. فثمة عوامل تحول دون ذلك، منها: التناحر الطبقي، وتشردم المجتمع إلى خلايا عائلية خاصة، ونمط الإنتاج الرأسمالي.

إن الأمومة لم تعد عندنا قضية خاصة، عائلية: فوظيفة الأمومة وظيفة هامة وان متممة؛ وهي، في المرتبة الأولى، وظيفة اجتماعية للمرأة. لقد قالت الرفيقة فيرا ب. ليبدجيفـا بهـذا الصـدد: «إن رعاية الأمومة والطفولة عنصر أساسي في سياستنا الرامية إلى إدراج المرأة في سيرورة العمل».

لكن إن كنا نبغي أعطى النساء فرصة المشاركة في الإنتاج، فعلينا أن نرفع عن كاهلهن العبء الثقيل المتصل بالأمومة، حائلين دون استغلال المجتمع لهذه الوظيفة الطبيعية. ولن يعود العمل متعارضا مع الأمومة بعدما تتحول مهمة تربية الأطفال من مهمة عائلية خاصة

إلى مهمة اجتماعية، مهمة للدولة. وقد بـدأت حكومـة السوفييتات تهتن بالأطفـال وبتربيتهم. وتضطلع بهذه المهمـة لجنـة رعايـة الأمومـة والطفولة، التي تترأسها فيرا ب. ليبدجيفا، وقطاع التربية الاجتماعية.

الأم إذن لا بد أن تتحرر من عبء الأمومة مع تمتعها، في الوقت نفسه، بعلاقاتها بطفلها. وهذا الهدف لا يزال بعيدا عنا. ففـي سعينا وراء تحقيق أنماط جديدة من حياة البروليتارية تحـرر النساء من أعبائهن العائلية، كنا ولا نزال نصطدم بالعائق نفسه: فقرنا الاقتصادي. بيْد أننا أرسينا مع ذلك أسس حـــل مشكلة الأمومـة، ورسمنا الطريق التي ينبغي إنتاجها. ولم يبق أمامنا الآن سوى السير على هذه الطريق حتى النهاية.

في المحاضرة الأخيرة عرضت الإجراءات الاجتماعية والسياسية التي جرى اتخاذها إنصافا للأمهات. لكن جمهوريتنا العمالية لن تكتفي برعاية الأمومة ماديا وماليا. إنها تسعى في المرتبة الأولى لتغيير شروط حياة النساء بحيث يصبحن مؤهلات تماما للاضطلاع بأمومتهن، ولتأمين الرعاية المنشودة للأطفال وللاعتناء بصحتهم ونموهم. لذا عمد حكـم البروليتاريا، منذ بداية الثورة، إلى تغطية البلاد بأسرها بشبكة متراصة من هيئات رعاية الأمومة والتربية الاجتماعية. وعندما عُينتُ مفوضة الشعب للمساعفة العامة، كان همي الأول الانكباب على صياغة مرسوم حول رعاية الأمومة.

وقد أقدمت يومها مفوضية الشعب للصحة على إنشاء قسم مكلف برعاية الأمومة والطفولة، وعلى افتتاح «قصر الأمومة»[39]. ومذّاك ازدهر نظام رعاية الأمومة وترسخت جذوره بفضل الادارة الفعالة للرفيقة فيرا ب. ليبدجيفا. ففي روسيا القيصرية لم يكن هنالك سوى ستة مراكز لمعاينة النساء الحوامل والمرضعات. وقد ارتفع عدد هذه المراكز اليوم إلى مئتين، بالإضافة إلى 138 مركزا للترضيع.

الأمومة لا تعني بالضرورة غسل غيارات الطفل، وتحميمه، وتبديل ثيابه، والمكوث ليل نهار إلى جانب سريره. مهمتنا الأساسية إذن هي أن نرفع عن كاهل المرأة العاملة عبء الاعتناء بأطفالها؛ فوظيفة الأمومة الاجتماعية تكمن، في المرتبة الأولى، في إنجاب الأطفال. لهذا السبب يضمن مجتمعنا البروليتاري للنساء الحوامل أفضل الشروط للوضع. وعلى المرأة الحامل بدورها أن تتقيد بالتعليمات الصحية، وألا تنسى أنها لن تعـود سيدة نفسها خلال أشهر الحمل التسعة. فهي، إن جاز التعبير، مسخّرة للمجتمع خلال فترة الحمل، لأن جسدها «ينتج» عضوا جديدا لجمهورية العمال. واجب آخر يتحتم على المرأة الأم، هو إرضاع طفلها من ثديها. فالمرأة التي لا ترضع طفلها لا تؤدي واجبها الاجتماعي تجاهه.

ليس المطلوب طبعا كبح غريزة الأمومة ولجمها. لكن لماذا يفترض في الأم ألاّ تخص الاّ ابنها بحبها واهتمامها؟ أفليس من الأفضل أن تستخدم الأم هذه الغريزة الثمينة على نحو أذكى؟ فتوجهها مثلا إلى سائر الأطفال الذين بحاجة إلى الحب والعطف؟

إن شعار «كوني أمّا لا لطفلك فقط بل لجميع أطفال العمال والفلاحين» سيعلم النساء العاملات كيف ينظرن إلى الأمومة من زاوية جديدة. فهل يمكن أن نقبل مثلا بمواقف أم ترفض ترضيع طفل قد يموت جوعا لعدم توفر الحليب؟

إن البشرية، التي ستكون قد تعمقت لديها في المستقبل المشاعر والمفاهيم الاشتراكية، ستقف من هذا السلوك الأناني واللاإجتماعـي موقفنا نحن من سلوك نساء القبائل البدائية اللواتي كن يحطن أطفالهن بعطفهن وحنانهن ويفترسن أطفال القبائل الأجنبية.

وهل يمكننا كذلك أن نوافق على سلوك الأم التي تحرم رضيعها من حليبها بحجة أن عبء الأمومة أشد وطأة من أن تستطيع تحمله؟ إن عدد الأطفال الذين هجرهم أهلهم ما فتئ يـزداد عندنا مع الأسف الشديد! ومثل هذه الظواهر تدعونا إلى أن نجد حلا مرضيا لمشكلة الأمومة. والحال أننا لم نتوصل بعد إلى ذلك. ففي المرحلة الانتقالية الصعبة التي نمر بها، ثمـــــة مئات الآلاف من النساء ما يزلن يرزحن تحت عبء مزدوج: العمل المأجور، والأمومة، فهنالك نقص في عدد دور الحضانة، وحدائـق الأطفال، ومدارس الأولاد، كما أن التعويضات العائلية التي تدفع للأمهات لم تعد تتناسب وارتفاع الأسعار في السوق الحرة. هذه الشروط الصعبة تجعل النساء العاملات يتخوفن من عبء الأمومة وتحفزهن إلى «التخلي» عن أولادهن للدولة. ويكشف تزايد عدد الأولاد اللقطاء عن أن النساء لم يدركن بعد أن الأمومة ليست مسألة خاصة فحسب، وإنما هي أيضا واجب اجتماعي في المقام الأول.

لقد أوضحنا كيف أن الأمومـة لا تعني بقاء الطفل باستمرار إلى جانب أمه، ولا انفراد الأم في الاهتمام بتربية الطفل، جسديا وأخلاقيا. لكن، فضلا عن ذلك، فإن واجب الأم إزاء طفلها يقتضي منها أن توفر له أفضل الشروط لنموه وتطوره.

لدى أي طبقة في المجتمع البرجوازي نجد الأطفال أصحاء ومتيقظين؟ لدى الطبقات الغنية طبعا، لا لدى الطبقات الفقيرة. والأم نعزو ذلك؟ ألان الأمهات البورجوازيات يكرسن أنفسهن كليا لتربية أولادهن؟ كلا بالتأكيد. فإنهن يعهدن إلى أجيرات بمهمة رعاية أطفالهن والاهتمام بهم: إلى مرضعات، ومربيات، وخادمات أطفال. ففي الأسر الفقيرة فقط تنفرد الأمهات بتحمل كامل وزر الأمومة. وماذا تكون النتيجة؟ إهمال الأطفال، وترك أمرهم لأنفسهم ولصروف الشارع، المشرف الوحيد في النهاية على تربيتهم! إن أولاد العمال والفقراء في الاقطار البورجوازية يعيشون مبدئيا إلى جانب أمهاتهم، لكنهم يموتون كالذبـــاب. وحتى في المجتمع البورجوازي نرى الأم الواعية والتقدمية تسعى إلى إحالة جزء من مهامها التربوية إلى المجتمع: فهي ترسل طفلها إلى روضة الأطفال، إلى المدرسة، إلى المخيمـات. وهي تدرك أن التربية الاجتماعية كفيلة بإغناء ابنها بما يعجز حبها عن منحـــة إياه.

---

[39] - دار أمومة نموذجية. –م-

إن الطبقات الغنية في المجتمع البورجوازي تعير أهمية بالغة لتربية أولادها الذين تعهد بهم إلى الحاضنات وإلى رياض الأطفال، وإلى الأطباء والمربين المختصين. إن أشخاصا مأجورين يحلون إذن مكان الأم في تأمين الرعاية الأخلاقية والجسدية المطلوبة للأولاد. والواقع أن الأمهات البورجوازيات لم يحتفظن من واجبات الأمومة إلاّ بواجب الانجاب.

من نافل القول أن الجمهورية السوفييتية لا تنتزع الأولاد بالقوة من أمهاتهم، كما تزعم ذلك الدعاية في الأقطار البرجوازية عندما تتحدث عن «فظائع» النظام البلشفي. لكنها تسعى من أجل خلق مؤسسات تؤمّن لسائر الأطفال دونما استثناء، لا لأطفال النساء الغنيات فحسب، شروط النمو السليم والصحيح. ففي حين تحيل النساء البورجوازيات مهمة الاعتناء بأولادهن إلى قوى عمل مأجورة، تكافح الجمهورية السوفييتية من أجل بلوغ مرحلة تصبح فيها كل أم، أعاملة كانت أم فلاحة، قادرة علة التوجه إلى عملها وهي مطمئنة البال تماما ليقينها بان طفلها يحظى بأفظل الرعاية ان في دار الحضانة، وأن في المدرسة أو في روضة الأطفال. فهذه المسسات الاجتماعية، المشروعة الأبواب أمام سائر الذين لا يتجاوز أعمارهم السادسة عشرة، هي الشروط الضرورية لولادة الإنسان الجديد. وفي هذه المؤسسات يتولى مربون وأطباء العناية بالأولاد، تساعدهم الأمهات أنفسهن في الكثير من الأحيان (ففي دور الحضانة مناوبة مستمرة لأمهات الأطفال). ومنذ نعومة أظافرهم ينمي الأطفال، الترعرعون في دور الحضانة ورياض الأطفال، السمات والعادات الضرورية لقيام الاشتراكية. فالأطفال الذين ينشؤون في هذه المؤسسات يكونون أحسن استعدادا للحياة المجتمعية من العمال من الذين انقضت طفولتهم في دائرة الأسرة الضيقة.

لكننا سنعود مرة أخرى مع ذلك إلى دور الأمهات. فقد أوجدت الجمهورية السوفييتية دور أمومة، حيثما اقتضت الحاجة، وذلك لرعاية صحة النساء بصفتهن أمهات الأجيال المقبلة. ففي عام 1921 كان ثمة 135 دار أمومة، تمنح الأمهات العازبات ملاذا أمينا في أصعب مراحل حياتهن. وهذه الدور تستقبل أيضا النساء المتزوجات اللواتي يجدن فيها مهربا من حياتهن العائلية ومتاعبها الجمّة خلال الأشهر الأخيرة من حملهن والأشهر الأولى التي تلي الوضع. فخلال الأسابيع الأولى التي تلي الولادة – الفترة الأصعب والأهم – تستطيع الأم، في تلك الدور، أن تكرس كامل أهميتها لطفلها وأن تنال القسط الذي تحتاجه من الراحة. بعد ذلك، لن يعود لوجود الأم الدائم إلى جانب رضيعها تلك الأهمية. فخلال الأسابيع الأولى التي تلي الوضع يوجد، على ما يبدو نوع من الاتصال الفيزيولوجي القوي للغاية بين الأم والطفل، ومن المضر الفصل بينهما في تلك الفترة.

أنتن تعرفن ولا ريب أن دور الأمومة هذه عرضة للاقبال الشديد من قبل الأمهات العازبات، بل المتزوجات أيضا، لأنهن يجدن فيها العناية الجدية والراحة المنشودة. لذا لا ضرورة على الإطلاق للترويج لها عند النساء. وللأسف الشديد فإن فقرنا المادي والفوضى التي تتخبط فيها روسيا، يحولان دون تشييدنا المزيد من هذه الدور، ودون تغطيتنا سائر أرجاء الجمهورية العمالية بـ«مراكز الإغاثة» هذه للنساء العاملات. ففي الريف لا وجود لهذا الدور على الإطلاق. فالفلاحات كان نصيبهن الإهمال حتى الآن بشكل عام، ولم ينظم شيء لهن بعد، باستثناء رياض الأطفال الصيفية. وقد سمحت هذه الرياض للفلاحات بالمشاركة في أعمال الحقول من دون أن يكابد أطفالهن من جراء ذلك. وفي عام 1921 ارتفع عدد تلك الرياض إلى 789 وبلغ عدد الأطفال الذين يترددون عليها 32180 طفلا.

أمّا في المدن فإن العاملات والموظفات يجدن تحت تصرفهن دور حضانة ورياض أطفال تابعة للمنشأة أو الإدارة، أو للحي الذي يقطنَّ فيه. ولا داعي إلى الإشارة إلى العزاء الكبير الذي توفره هذه المؤسسات للنساء العاملات. وشغلنا الشاغل الآن هو زيادة عدد هذه الدور التي تغطي حاليا 10 بالمئة فقط من حاجاتنا الفعلية. فكي نخفف فعلا عن الأمهات أعباء الأمومة المرهقة، ينبغي أن نفتتح المزيد من دور الحضانة، ورياض الأطفال، والمدارس المخصصة للأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة والسابعة، وأندية الأطفال، وبيوت الشباب والمخيمات الصيفية. وفي هذه المؤسسات يقدم الطعام بالمجان. ولا بد من الاعتراف بأن محاولات لا يستهان بها، لأنها أحدثت ثورة حقيقية في مضمار نمط الحياة العائلي، وأدخلت تغييرا جذريا على العلاقات بين الجنسين. وسوف نعود إلى هذا الموضوع في محاضراتنا القادمة.

إن المرأة التي تعمل على قدم من المساواة مع الرجل من أجل إعادة بناء الاقتصاد، والتي شاركت في الحرب الأهلية، من حقها أن تطالب المجتمع بأن يتولى أمرها عندما تضع عضوا جديدا لهذا المجتمع.

وفي المرحلة الانتقالية الراهنة تجد المرأة نفسها في وضع صعب للغاية، إذ إنه لا يوجد في روسيا السوفييتية في الوقت الراهن سوى 524 مؤسسة أمومة. وهذه المؤسسات الاجتماعية هي دون الرقم المطلوب بكثير. لهذا السبب ينبغي على الحزب والحكومة أن يعيرا المزيد من الاهتمام لمسألة الأمومة وللوسائل الكفيلة بحلها. ولاسيما أن حل هذه المشكلة سيعود بالفائدة لا على النساء فحسب، وإنما أيضا على إنتاجنا ومجمل اقتصادنا القومي.

وفي نهاية محاضرة اليوم سنتوقف قليلا عند مسألة مرتبطة على نحو وثيق بمسألة الأمومة، عند موقف الجمهورية السوفييتية من الإجهاض. فبموجب القانون الصادر في 18 كانون الثاني 1920 أصبح الإجهاض مشروعا. ولا ريب في أن روسيا تشكو من نقص في قوى العمل، لا من فائض فيها. فبلدنا ليس مكتظا بالسكان، وقوة العمل فيه محدودة. فكيف سمحنا بالإجهاض إذن والحال على ما هي عليه؟ سمحنا به لأن البروليتاريا تنفر من ممارسة سياسة قائمة على النفاق والرياء. فما دامت شروط الحياة لا تتسم بالإستقرار، فستقدم النساء على الإجهاض. (إننا نستثني طبعا النساء البورجوازيات اللواتي يلجأن إلى الإجهاض لأسباب أخرى: تجنبا لتقسيم الميراث بين

عدة ورثة، تخوفا من آلام الوضع، حفاظا على رشاقة الجسد، حرصا على الاستمرار في حياة اللهو، باختصار لأسباب تنم عن أنانية شديـــدة).

إن الإجهاض منتشر في سائر البلدان، وما من قانون استطاع حتى الآن استئصاله. فالمرأة تجد دوما وسيلة للتحايل على القانون؛ والإجهاض الذي يتم في السر ينهك صحة المرأة، ويجعلها لفترة من الزمن عالة على الدولة، وينقص في نهاية المطاف من مستودع قوى العمل. إن الاجهاض الذي يتم بإشراف الطبيب الجراح، وفي شروط طبية، هو أقل خطورة بكثير بالنسبة إلى المرأة التي تستطيع في هذه الحال أن تعود إلى عملها في وقت أسرع. وتدرك الحكومة السوفييتية أن الإجهاض لن يزول إلا يوم يصبح لروسيا شبكة واسعة من مؤسسات رعاية الأمومة والتربية الاجتماعية، كما أنها تدرك كذلك أن الأمومة واجب اجتماعي. لهذا السبب عمدنا إلى إباحة الإجهاض الذي بات يتم في المستشفى وفي شروط صحية.

ثمة مهمة أخرى للجمهورية العمالية، ألا وهي تعزيز غريزة الأمومة عند النساء – بإيجاد مؤسسات رعاية الأمومة من جهة، وبالتوفيق بين الأمومة وبين العمل من أجل المجتمع من جهة أخرى – وبالتالي إلغاء أسباب اللجوء إلى الإجهاض. ذلك هو النهج الذي سلكناه في معالجة قضية لا تزال تطرح نفسها، بكامل أبعادها، على النساء في الدول البورجوازية.

إن النساء في الأقطار البورجوازية يناضلن بضراوة ضد الاستغلال المزدوج الذي هو من نصيبهن في مرحلة ما بعد الحرب الصعبة هذه: العمل المأجور في خدمة الرأسمال، والأمومة. أمّا دولتنا العمالية فقد تحررت العاملات والفلاحات من أنماط الحياة القديمة التي حكمت على النساء بالعبودية.

إن تحرر المرأة لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحول جذري للحياة اليومية. والحياة اليومية بدورها لن تتغير إلا من خلال تحول جذري للإنتاج برمته، وفق أسس الاقتصاد الإشتراكي. ونحن نشهد اليوم هذه الثورة في الحياة اليومية، ولهذا السبب أصبح تحرر المرأة العملي يشكل جزءا لا يتجزأ من حياتنا.

# المحاضرة الثالثة عاشرة: ثورة الأخلاق و العادات

في محاضرتنا الأخيرة تحدثنا عن الثورة في الحياة اليوميـــة في ظل ديكتاتورية البروليتاريا. هذه السيرورة لا تقتصر بالطبع على إنشاء المطـاعم الجماعيـة ودور الحـضانة ولا علـى تبنـي سياسـة التربيـة الاجتماعيـة ورعايـة الأمومـــــــــة. إن التحـــول الـــراهن للمجتمـع هو أعمق وأوسع بكثير؛ فهو يطال معظـــــم ميادين حياتنا، وتأثيره قوي على العـــــادات والعقليات. وسوف ينكب التـاريخ في المستقبل بكثيرمن الاهتمام على دراسة ه>ه المرحلة التي قطعنا فيها سائر الجسور مع الماضي. فالنظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي نحن في صدد تشييده يقيم أسسا مختلفة للعلاقات بين الناس. والأمور تجري بسرعة فائقة، بحيث اننا نجد أنفسنا عاجزين عن التمييز بين ما سيكون هاما أو غير هام في المستقبل. ولايسعنا أن نتبيـــن، على ساحات قتال الحرب الأهلية، نبات المستقبل الاشتراكي التي تغطيها بقايا الماضي ودماء الحرب ودموعها. لكن غبار الأيام هاج كالإعصار بعد أن عصفت به المواجهة الشرسة لعالمين متعاديين، ثم كنّس وأزيل. لقد تحطم الجليد وراحت أشعة الشمس تبثّ الدفء في الأرض التي روتها وطهرتها جداول الربيع.

أنظرن من حولكن: هل روسيا اليوم هي تلك التي عرفتنّها قبل خمسة أعوام؟ هل العمال والفلاحون، وحتى البورجوازيون الصغار، الذين نراهم اليوم هم فعلا أولئك الذين عرفناهم في ظل الديكتاتورية القيصرية؟ لقد تغيرت أفكارهم ومشاعرهم، وتغير كذلك مضمون عملهم. فالجو الذي يسود الاتحاد السوفييتي اليوم مختلف تماما. وعندما يقصد أحدنا اليوم بلدا رأسماليـا بورجوازيا، فإن الشعور الذي ينتابه هو أنه قد عاد القهقرى إلى قرن آخر. فقد قـذف بنـا إلى المستقبـل على حيـن غـــرة، ومـن هذا المنظلق بتنا نحكم على واقع هذه البلدان المتخلفة من المنظور الثوري. بفضل تجربتنا تعلمنا كيف نتعرف على المستقبل على نحو عيني وملموس، في حين أن إخواننا في البلدان الرأسمالية البورجوازية لا يستطيعون القبض على المستقبل إلاّ بالفكر، لا بالممارسة. إن الثورة التي أتاحت أمامنا فرصة عيش هـذه التجربة الكبرى، قد أبعدتنا عن الماضي القريب، والذي لا يزال راهنا، لتقربنا في المستقبل. لذا بات أسهل علينا أن ننظر إلى المستقبل منأن ننظر إلى الماضي. وقد سبقنا بشوط كبير رفاقنا الذين لم يعيشوا سنوات النضـــال الثوري هذه. فتجربتنـــا الحاسمة، وبحثنا الدائب عن «أقصر الطرق» إلى الإشتراكيـة، قـد علمنا أن نتحسس المشكلات وأن ندركها بأسرع مما كنـــا نفعل قبل الثورة. صحيح أننا ارتكبنا العديد من الأخطاء، لكن تجربتنا الثورية تبقى مع ذلك أجرأ محاولة أقدمت عليها مجموعة بشرية ضخمة، تتألف من الملايين من الناس، بهدف تغيير شروط الحياة والسعي إلى السيطرة على القوانين العمياء للإقتصاد الرأسمالي والتحكم بها. لقد فتحت الثورة العمالية في روسيا فصلا جديدا في تاريخ البشرية؛ صحيح أن الطريق إلى الاشتراكية لا تزال طويلة ووعرة، لكن حسبنا أننا أرسينا قواعد التنظيمالاشتراكي للمجتمع. والبروليتاريا، الواثقة من نفسها ومن أهمية دورها التاريخي، ستتابع مسيرتها بلا ضعف أو تردد حتى تبلغ هدفها النهائي. وقد كف هذا الهدف منذ الآن عن أن يكـون مجـرد حلـم فـارغ؛ فالطبقـة العاملـة، إذ تمد يديهـا إلى المستقبل، أضحت تتقوى بأطراف أصابعها الواقع الاشتراكي.

إن التغيرات الاجتماعية التي احدثتها ثورة أكتوبر تنعكس، أول ما تنعكس، في عقلية العامل، وفي نظريتـه الجديدة إلى الحياة. فقبل الثورة كان العمال يفتقرون إلى الثقـة بالنفـس. كانـوا في أكثر الإحيان عبيدا خانعين، مسحوقين تحت وطأة البؤس، عاجزين وساخطين. وكانت القوانين الظالمة، التي تضطهدهم وتذلهـم، تبدو لهـم وكأنهـا أبدية، غير قابلة للزوال. ولـو قيل لهم يومذاك: «إنكم تستطيعون الاستيلاء على السلطة، وأن تحقيق هذا الهدف الكبير هو رهن إرادة الملايين نت البروليتاريين» لاكتفوا بهز رؤوسهم تعبيرا عن عدم اقتناعهم.

وأين أصبحنا اليوم؟ صحيح أن حياة البروليتاري لا تزال صعبة – إذ أنه ظل يشكو من النقص في الطعام، والثياب، والأحذية – وصحيح أن الطبقة العاملة لا تزال تكابد الحرمان، وتقدم التضحيات الجسام، غير أنها باتت تثق في نفسها وفي قواها الذاتية. وأعظم مكسب حققته هو إدراكها بأن المجتمع برمتـه قابل للتحول بقيادتها، شرط ألاّ تكتفي بإصلاحات قانونية بسيطة لا تحدث تغييرا في العلاقات البشرية. إن ديكتاتورية القياصرة، والصناعيين، والملاكين العقاريين، لا تمت بأي صلة إلى ديكتاتورية البروليتاريا. ففي ظل هذه الأخيرة يصبح البروليتاري سيد مصيره، وبانـي مجتمع جديد. ولئن لم تكتسب الطبقة العاملة عندنا بعد المهارة المطلوبة، فحسبها أنها قد نجحت في الاستيلاء على السلطة. إن النصر العظيـم الـذي حققتـه، النصر الأعظم الذي سجله تاريخ البشرية حتى اليوم، هو تمكنها من السيطرة جماعيا على قوانين التطور الاقتصادي، ووضعها حدا للتراكم الرأسمالي.

أمّا بالنسبة إلى المرأة فإن الثورة لم تحررها من جو الأسرة الخانق فحسب عندما سمحت لها باقتحام الميدان الإجتماعي، بل بل لقنتها أيضا، وبسرعة مدهشة، شعور التضامن مع الآخرين، مع المجتمع. وأسطع دليل على ذلك النجاح الكبير الذي أحرزتـه حركة «سيبوتنيك»[40] إبان الحرب الأهلية. فقد شاركت عاملات، منظمات وغير منظمات، ونساء العمال والفلاحين، عن طواعية في حركة

[40] «أيام السبت الشيوعية» أو أيام العمل المجاني من أجل إعادة بناء الإقتصاد. –م-

السبوت الشيوعية. وفي عام 1920 بلغ عدد المتطوعات لهذا العمل المجاني 150 ألفا. وهذا ما يشهد على تطور الوعي الاجتماعي للمرأة التي بدأت تدرك أن المجهود الجماعي كفيل وحده بالتغلب على حالة التسيب، والأوبئة، والبرد، والجوع. ان العمل الطوعي، الذي يرمي إلى خدمة المجتمع، جاء يتمم العمل الالزامي؛ ولم يعد هذا العمل يمثل ضربا من الاكراه كما كانت الحال عليه يوم كان العمال عبيدا مأجورين. لقد بات يؤدي كواجب اجتماعي، اسوة بذلك الذي كان يؤديه، في ماضي البشرية تلسحيق، كان فرد من أفراد القبيلة خدمة لسائر أفرادها. تأملن كيف تغذ عاملاتنا الخطى للالتحاق بسرعة بمقر عملهن المجاني، مع أنهن لا ينتمين إلى الحزب وليس عضوات فيه ! أنظرن كيف ينقلن الحطب، ويرفعن الثلج من الطرقات، ويفصّلن ويخطن الثياب للجنود، وينظفن المستشفيات، والثكنات، الخ. والحال إن العديدات من بينهن مسؤولات عن أسرهن الخاصة، وعندما يرجعن إلى بيوتهن يجدن الأعمال المنزلية في انتظارهن. لكن هؤلاء النساء أدركن ضرورة التغاضي جزئيا عن العمل المنزلي من أجل القيام بمهام أكثر الحاحا على الصعيد الاجتماعي.

قد تقلن لي: «هؤلاء العاملات والفلاحات اللاحزبيات ما زلن يمثلن أقلية !». وهذا صحيح. فعددهن لا يزال محدودا. لكنه يزداد بإطراد، وهذا أمر له عميق دلالته، ولاسيما أنهن نساء غير منتميات إلى الحزب. وعمل هذه الأقلية يساهم في تثقيف غالبية النساء. أفلا ترين بأي انفعال تدافع العاملة التي لا تشارك في «السبوت الشيوعية» عن حقها في اهمال العمل الاجتماعي؟ إنها تتذرع بفيض من الحجج والذرائع لتثبت، معنويا، حقها في التنصل من هذا العمل. فخلال السنوات الأخيرة توطد لدى النساء الشعور بالترابط بين إعادة بناء الاقتصاد القومي وبين تلبية الحاجات الشخصية إلى حد أضحى من الصعب عليهن معه التملص من مسؤوليتهن. فقد يقع نقص في حطب التدفئة في حين أن هناك عربة حطب متوقفة في محطة القطارات. ما العمل؟ تُستدعى المتطوعات في حركة «السبوت» لتفريغ الحطب ونقله. مثال آخر: قد ينتشر وباء خطير، فنطلب من هؤلاء المتطوعات العمل على تنظيف الشوارع وتطهيرها. وفي هذه الحالات الطارئة تجد الطبقة العاملة نفسها منقادة إلى اطلاق الأحكام القاسية بحق الذين يمتنعون عن التطوع بعملهم والمساهمة في خدمة الجميع.

إن المجتمع البورجوازي يدين هو الآخر الكسالى والعمال المهملين. لكن العمل، حسب المفهوم البورجوازي، يبقى شأنا خاصا. إعمل إن شئت، أو مت من الجوع إن فضلت، أو حاول أن ترغم الآخرين على العمل مكانك. فالبرجوازية لا تدين الكسول إن كان يعمل لحسابه، وإنما فقط إن كان يعمل لصالح مقاول رأسمالي. ولهذا السبب تستهجن البورجوازية كسل العامل أو إهماله. أمّا ابن البورجوازي أو الأريستوقراطي، فيحق له أن يكون أكسل إنسان على وجه الأرض من دون أن تطاله الادانة. وإذا ما أهمل فلاح ملاك استثمار أرضه، أو دفع مقاول صغير بمنشأته إلى شفير هاوية الإفلاس، فإن المجتمع البورجوازي لن يوجه إليهما النقد لما الحقاه من ضرر بالاقتصاد برمته، وإنما لعجزهما عن رعاية مصالحهما.

لكن تبقى العلاقات بين الجنسين هي الأكثر تأثرا بتطور الأخلاق الذي نحن في صدده. فقد قوضت الحرب العالمية الأولى ركائز الخلية العائلية، وذلك لا في روسيا فحسب وإنما في الأقطار الأخرى أيضا. كما دفعت الحرب بطوابير متلاحقة من النساء إلى ميدان الإنتاج. الأمر الذي سمح لهن بتحقيق قدر أكبر من الاستقلال، وهذا مما أدى بدوره إلى زيادة ملحوظة في عدد الأولاد غير الشرعيين. فقد كان الشخصان المحبان يتحدان بكل بساطة، ضاربين عرض الحائط بأحكام المجتمع البورجوازي المسبقة وبتعاليم الكنيسة.

إن الزواج في الاتحاد السوفييتي راح يفقد معناه بالتدريج. وقد ألغي الزواج المدني منذ شهور الثورة الأولى، وكذلك سائر أوجه التمييز القانوني بين الولد الشرعي والولد غير الشرعي. وساهمت هذه الإجراءات، بالإضافة إلى قرار إلزامية العمل، في فرض الاعتراف بالمرأة ككائن مستقل في مجتمعنا. إن الزواج في المجتمع البورجوازي عبارة عن عقد مشترك بين الرجل والمرأة، يوقع بحضور شهود؛ عقد تحول البركة الالهية دون أن يكون قابلا للفسخ أو للزوال. ويتعهد الرجل، بموجب هذا العقد، برعاية زوجته وبالإنفاق عليها. وتتعهد المرأة بدورها بأن تصون ثروة زوجها وتدافع عنها، وبأن تخدمه هو وأولاده – ورثة ثروته – وبألا تخون عهده، حتى لا تقحم العائلة أولاد غير شرعيين. ذلك أن زنا المرأة قد يهدد توازن الاقتصاد العائلي. ولا عجب بالتالي إن كانت القوانين البورجوازية تقسو على المرأة الزانية وتلاحقها بلا هوادة، بينما تدلل على تسامح مدهش في موقفها من الزوج الزاني. فخيانة الزوج لا تلحق في النهاية أي ضرر بمصالح الاقتصاد العائلي الخاص. لكن لماذا يضطهد المجتمع البورجوازي الأم العازبة؟ إن الجواب على هذا السؤال لفي غاية من البساطة. فمن الذي سيرعى الطفل إن لم تتخذ العلاقة الغرامية طابعا شرعيا، ان لم يكن هنالك «زواج»؟ أهل الفتاة التي «وقعت في الخطيئة»، وهذا ما لم يخدم مصالح الأسرة، أو مؤسسات الدولة المختصة، وهذا ما لم يخدم مصالح الدولة البورجوازية التي تتهرب من الاضطلاع بمهام المساعفة الاجتماعية.

لقد تطور الوضع على كل حال على نحو ملحوظ منذ منتصف القرن التاسع عشر، أي منذ أن حققت المرأة لنفسها، بفضل عملها، قدرا أكبر من الاستقلال الاقتصادي والمالي. فقد راح المجتمع البورجوازي مدّاك يغير موقفه بالتدريج من الفتاة-الأم. وقد تنطعت سلسلة من الروايات ومن المؤلفات العلمية لمعالجة «حق المرأة في الأمومة» وللدفاع عن الأمهات العازبات.

في جمهوريتنا العمالية – في المدن على الأقل- ثمة نزعة إلى استبدال الاقتصاد العائلي الخاص بأشكال جديدة من الحياة الاجتماعية وأشكال جديدة من الاستهلاك كالبيوت المشتركة والمطاعم الجماعية العامة، الخ. والمرأة التي تعمل أصبحت تملك دفتر تموين خاص بها، وتستفيد من الخدمات التي تؤمّنها لها شبكة متراصة من المؤسسات الإجتماعية. وقد تغير طابع الزواج من جراء ذلك، ولم يعد

الرجل والمرأة يقترنان بدافع من المصلحة وإنما نتيجة تعاطف متبادل (لا تزال هنالك بالطبع استثناءات لهذه القاعدة وسوف أعود إليها لاحقا). لهذا السبب لم يعد ثمة ما يرغب المتحابين على الزواج؛ فكلاهما يحصل على المسكن، وعلى المحروقات، وعلى الطعام، وعلى اللباس بفضل قسائم التموين الموزعة من قبل المنشأة. وتتناسب أهمية هذه القسائم طردا مع أهمية العمل المؤدى. الزواج إذن ليس كفيلا بحد ذاته بتحسين شروط الزوجين المعاشية.

أمّا في الريف، حيث لا تزال الجمهورية السوفييتية عاجزة عن تأدية التزاماتها إزاء العمل وعن تحقيق برنامجها عمليا، فإن الناس لا يزالون مضطرين إلى اللجوء إلى السوق الحرة للحصول على السلع الضرورية. لهذا السبب ظل الاقتصاد العائلي الخاص قائما، كما في الماضي. ولهذا السبب أيضا ظل الزواج عبارة عن مشروع اقتصادي، وقد نجد امرأة تعقد على رجل لا حبا به، وإنما لأنه يملك غرفة في بيت مشترك. كذلك قد يعقد رجل على امرأة لمضاعفة حصته من حطب التدفئة وتمضية الشتاء في جو أرحم ! إن تصرفات كهذه شائنة ومؤسفة. لكن ما لم تنجح جمهوريتنا العمالية في الخروج من حالة الفوضى الاقتصادية التي تتخبط فيها، فسيستحيل عليها القضاء بصورة نهائية على ترسبات الماضي هذه. مع ذلك فإننا نشهد اليوم تراجعا مستمرا في عدد حالات الزواج، يقابله تقدم منتظم للحب الحر.

صحيح ان مرسوم «حول الزواج المدني» ينص على ضرورة انفاق الزوجين على بعضهما بعضا في حال عجز أحدهما عن العمل، لكن هذا الاجراء رهن بالمرحلة الانتقالية فقط حيث لم تقتدر الجمهورية العمالية بعد على القيام بأود الاشخاص العاجزين عن العمل. لكن حالما يعاد تنظيم الحياة الاقتصادية، وتمارس المؤسست الاجتماعية نشاطها على النحو المنشود، يزول هذا الوضع من تلقاء نفسه ويفقد المرسوم المشار إليه كل معنى على الصعيد العملي. فأي معنى سيبقى لمبدأ الزام أحد الزوجين بـ«الانفاق على الآخر في حال عجزه عن العمل» عندما سينال كل منهما من الدولة حصته من الطعام والملبس، الخ؟ وعندما سيقع أحدهما فريسة للمرض أو العجز، فسيطرق باب المؤسسة الاجتماعية المختصة للحصول على الرعاية والعناية: مستشفى، مصح، ملجأ عجزة أو معاقين. وما من أحد سينحي باللائمة على الشريك المعافى لأنه وضع «نصفه الآخر» في مؤسسة اجتماعية، حتى ولو أن القانون يحث الزوجين على تبادل المساعدة في حال العجز. ومن الطبيعي أن يحل المجتمع مكان الزوج أو الزوجة في تحمل أعباء عجز الشريك في الزوجية، وأن يعتني به بصفته فردا من أفراد اضطرته الظروف إلى التوقف عن العمل. فطالما كان ه>ا الفرد يعمل، فإنه يساهم في خلق الثروات – المدخرات- التي لابد أن يخصص جزء منها للانفاق عليه عندما يقعده المرض أو الشيخوخة أو العجز.

*******

إن تحولات هامة حصلت داخل الزواج على مرأى من أعيننا. وقد انعكس النمط الجديد للحياة والعادات الجديدة على العديد من الأسر البورجوازية. فما أن تشارك النساء البورجوازيات في العمل الاجتماعي، ويكسبن قوتهن بأنفسهن، حتى ينتقلن بطبيعة الحال إلى موقع اكثر استقلالية في علاقاتهن مع أزواجهن. وقد يتفق أن تحقق الزوجة دخلا أكبر من دخل الزوج، وفي مثل هذه الحال تتحول زوجة الأمس الخَنوع والودود، على حين غرة إلى ربة أسرة. فهي التي تذهب إلى العمل بينما يلبث الرجل في البيت، فيكسّر الحطب، ويشعل النار، ويقوم بالتسوق. ففي ومن من الأزمان كانت هؤلاء السيدات يعانين نوبات عصبية حادة لأن أزواجهن لم يشتروا لهن القبعة الجديدة أو الحذاء الجديد الذي طمعن في الحصول عليه. لكنهن بتن بدركن اليوم أن أزواجهن لم يعودوا ذوي فائدة لهن، لذا تراهن يفضلن التوجه إلى رئيس مكتبهن أو إلى المسؤول عن التموين للحصول على قسائم تموين إضافية.

ثمة كلمة حق لا بد أن تقال هنا: فالنساء اللواتي كن ينتمين في الماضي إلى الطبقة البورجوازية دللن أحيانا على قدر أكبر من الشجاعة، بالمقارنة مع رجال طبقتهن، في تحمل اضحيات المرحلة الانتقالية لقد تعلمن كيف يوفقن بين عملهن في الخارج وعملهن المنزلي، وواجهن ببسالة متاعب الحياة. وقد برزت في هذه الأسر البورجوازية ظاهرة عقلنة المهام المنزلية، وكذلك نزعة إلى الاستفاذة من المؤسسات الاجتماعية العامة، كإرسال الأولاد إلى رياض الأطفال العامة. باختصار إننا نلمس هنا أيضا انحلالا في الروابط العائلية. وهذا التطور مدعو إلى التعمق والتسارع في المستقبل، انتهاء بالقضاء على الأسرة البورجوازية التي سوف تحل وتترعرع مكانها أسرة جديدة هي مجتمع العمال. إن قرابة الدم لن تكفي من الآن فصاعدا لخلق التلاحم بين الأفراد الذين ستجمع بينهم مصالحهم وواجباتهم المشتركة.

إن الزواج، إذ لم يعد يحقق مكاسب مادية، فقد قدرا من استقراره واستمراريته. فانفصل الزوجين عن بعضهما بعضا بات اليوم يتم بسهولة أكبر. فالمتزوجون ما عادوا يتمسكون بالعيش المشترك ولا بانقاذ المظاهر حفاظا على سمعة الأسرة، لذا تراهم يختارون الانفصال حالما يرحل الحب عن شواطئ زواجهما. فلا المصالح المنولية المشتركة، ولا الواجبات تجاه الأولاد عادت تربط بين الزوجين كما كان الحال في الماضي. أمّا شعائر الزواج الدينية، فإن الاحترام الذي يحيط بها ما فتئ يتراجع. لا ريب في أن هذه الظاهرة لم تكتسب صفة العمومية بعد، كما أن التصور الجديد للزواج لم يكتب له بعد الرواج المنشود؛ لكن العديدين من الأشخاص قد وضعوه منذ الآن موضع التطبيق، ومن نافل القول انه سينمو ويتطور مع خلقنا أنماطا جديدة من الحياة الاشتراكية. ولسوف تطهّر الاشتراكية الزواج من كل الشوائب المادية، المصلحية. وبفضل المطاعم الجماعية استطاعت جمهوريتنا العمالية أن تفصل «المطبخ عن الزواج»، ولم تعد حميمية العلاقات بين الرجل والمرأة رهن قدرة الرجل على بناء «عش الزوجية». ففي الماضي كان على الرجل الراغب في الزواج أن

يفكر أولا إن كان يستطيع أن يسمح لنفسه بمثل هذا الترف، وان كان في مقدوره فعلا الانفاق على امرأة. ثم كان عليه ثانيا أن يحسب مهر الخيبة ويقدّر مبلغه. وبعد هذا «التفكير الطويل» كان الرجل يعزم على بناء «عش الزوجية». والغني كان يشتري بيتا، أمّا الفقير فيكتفي بسماور. وكان الزوجان مكرهين على العيش سوية. ونادرا ما كان الخلاف وعدم الاتفاق يقودان الزوجين إلى الانفصال. أمّا اليوم فإننا نرى بالمقابل العديد من الأزواج يعيشون منفصلين عن بعضهم بعضا مع أنهم متحابون.

وكثيرا ما يقصد زوجان مكتب الأحوال المدنية لتسجيل زواجهما مع أنهما لا يعيشان معا: فالمرأة تعيش في مكان والرجل في آخر؛ المرأة في موسكو مثلا، والرجل في طشقند. وليس الهدف من وراء تسجيل الزواج إلاّ التأكيد على «جدية» العلاقة التي تربط بين الاثنين، وعلى الرغبة في تبادل الوفاء والاخلاص؛ وتلك هي حال العشاق دوما. ولا يهم إن كانت فرص الوصول نادرة، فكلاهما يعمل ويسبّق المهام الاجتماعية على حياته الخاصة. هذا النمط من الزواج رائج بشكل خاص بين الحزبيين، الذين نمّوا احساسهم بالواجب الاجتماعي.

في الماضي كانت النساء بوجه خاص هنّ اللواتي يتطلعن إلى تأسيس بين، لأنهن ما كنّ يتصورن لأنفسهن حياة بعيدا عن القدور والمطبخ. أمّا اليوم فإن الرجل هو الذي بات يستحسن فكرة الافراد ببيت وبامرأة شغلها الشاغل الاهتمام به وإعداد الطعام له. لكن النساء، ولاسيما عاملات المصانع، ما عدن يحتملن حياة الأسرة التقليدية: «أن أجد نفسي من جديد أسيرة حياة الأسرة والعمل المنزلي أمر ليس واردا على الإطلاق. إني أفضل أن أنفصل عنه على أن أقبل بذلك. فقد بات في وسعي اليوم أن أعمل أخيرا من أجل المجتمع برمته. ولن ينالني أحد ثانية. الطلاق أفضل». وقد بات على الرجال أن يعتادوا على فكرة حرمانهم من بيوتهم المريحة. والواقع أنهم لا يتقبلون جميعا هذه الفكرة، بل إن بعضهم لم يحجم عن احراق بطاقة زوجته الحزبية لأنه ما عاد يطيق انشغالها عن بيتها بنشاطها الحزبي. لكن مثل هذا السلوك يبقى استثناء لا قاعدة.

إن موقف المجتمع من الأم العازبة يشكل ظاهرة نموذجية أخرى، ناجمة عن تبدل الشروط الاقتصادية وعن الاعتراف بالمرأة كقوة عمل مستقلة. فأي رجل سيرفض اليوم الزواج من المرأة التي يحب لمجرد أنها لم تعد عذراء؟ فـ«طهارة» الفتاة لم تكن مطلوبة إلاّ في الزواج البورجوازي في مجتمع قائم على الملكية الخاصة، إذ كان من الأهمية بمكان تحديد شرعية الطفل، وذلك لسببين أساسيين: تأمين انتقال الارث أولا، إذ وحدهم الأولاد الشرعيون كانوا يستطيعون أن يرثوا أملاك الأسرة وأموالها، وإلزام الأب ثانيا بتولي أمر الطفل والانفاق عليه. أمّا في جمهوريتنا العمالية بالمقابل فلم تعد الملكية الخاصة تلعب أي دور في هذا الميدان. فالأهل لا يملكون ثروة حتى يورثونها لأولادهم. لهذا السبب لم يعد أصل الطفل العائلي موضع الاهتمام الفائق وإنما الطفل نفسه، أي عامل المستقبل.

لقد تعهد الاتحاد السوفييتي برعاية سائر الأطفال، سواء أكانوا ثمرة زواج شرعي أم علاقة حرة. وقد برزت، من جراء هذا التطور، صورة جديدة للمرأة الأم. إن جمهوريتنا العمالية تحمي الأم والطفل، بغض النظر عن ظروف مجيء الطفل إلى العالم. لكن على صعيد الممارسة اليومية فإننا لا نزال نصطدم بمخلفات الماضي ورواسبه. فالاستمارات الرسمية لا تزال تتضمن هذا السؤال التافه: «متزوج أم عازب؟». وفي الحرس الشعبي يذهبون إلى حد المطالبة بشهادة الزواج. هذه الأمثلة تبين كيف أن قبضة الآراء المسبقة البورجوازية لا تزال قوية، وكيف أنه يصعب على العمال التحرر نهائيا من رواسب الماضي. بيد أن تقدما ملحوظا تم تسجيله في هذا المظمار. فالفتيات-الأمهات ما عدن يقدمن على الانتحار كما كن يفعلن بكثرة في الماضب، فكم بالأحرى على قتل أطفالهن. وقد كف المجتمع عن وصمهن بالعار، هن وطفلهن غير الشرعي الذي لم يعد يسمّى «ابن حرام». فالزواج في مجتمعنا بات ينظر إليه على أنه شأن خاص لا يهم إلاّ المعنيين، كما أن الأمومة ارتدت أهمية اجتماعية فائقة بغض النظر عن اقترانها أو عدم اقترانها بالزواج. ولم يعد المجتمع يتدخل في شؤون الزوجين الخاصة إلاّ في حالة وقوع أحدهما فريسة للمرض.

إن التحولات التي طرأت على موقفنا من الزواج والأسرة قد أدت أيضا إلى تغيير موقفنا من البغاء. فالبغاء، كما كان يمارس في المجتمع البورجوازي، سجل تراجعا ملحوظا في جمهوريتنا العمالية. فهذا الضرب من البغاء كان ناجما عن وضع المرأة الاجتماعي غير المستقر، وعن تبعيتها للرجل وخضوعها له. ومع اقرار مبدأ الزامية العمل تراجع احتراف البغاء بطبيعة الحال. وحيث لا يزال البغاء يعيث فسادا فإنه يلاحق من قبل السلطات المحلية. لكننا لا نحارب البغي لأنها تسيء إلى الأخلاق العامة، بل لأنها تهرب من العمل المنتج والمفيذ. فالبغي لا تساهم بـ«عملها» في زيادة الثروة الاجتماعية، وهي تعيش في الواقع على عمل الآخرين وثرواتهم. والبغي في نظرنا لا تدان أخلاقيا، إذ ليس ثمة فارق بيم المرأة التي تبيع جسدها لعدة رجال أو التي تبيعه لرجل واحد، بين المرأة التي تعيش على نفقة زوجها الشرعي وبين التي تحترف البغاء. فكلتاهما تعيش من وراء عمل لا يعود بالفائدة على المجتمع. نحن لا نميز بين البغي وبين الزوجة الشرعية التي تدع زوجها ينفق عليها، وذلك مهما علت رتبة هذا الأخير وعظمت سلطته. إن الدولة العمالية لا تلوم المرأة التي تضاجع عدة رجال، وإنما التي تختار البطالة وترفض تأدية عمل منتج. إنه موقف جديد من البغاء، موقف يعالج هذه المشكلة من زاوية المجتمع العمالي.

إن البغاء محكوم عليه بالزوال في الاتحاد السوفييتي. ففي المدن الكبرى كموسكو وسان بطرسبورغ لم يعد عدد العاهرات يتجاوز بضع مئات، بينما كان يقدر في الماضي بعشرة آلاف تقريبا. إنها خطوة كبيرة إلى الأمام، لكن ينبغي أن لا نتوهم بأننا قد أوجدنا حلا نهائيا لمسألة البغاء. فالأجور النسوية الراهنة لا تضمن للمرأة الاستقرار المادي المطلوب. وما دامت حالة الفوضى الاقتصادية تحكم على المرأة بأن تكون تابعة للرجل الذي يعيلها، فإن البغاء – المكشوف أو المقنّع – سيظل يعيث فسادا عندنا. فعندما تضهر السكرتيرة في مجلس السوفييت المحلي إلى الاستسلام لمديرها كي تحصل على ترقية، أو على بعض القسائم التموينية الاضافية، افلا تتصرف كالبغي تماما؟ وعندما توافق امرأة على مضاجعة رجل لتظفر بزوج من الأحذية أو حتى للحصول على قدر من السكر أو الطحين، أفلا يعتبر

سلوكها ضربا من البغاء؟ أو عندما تتزوج امرأة من رجل لا لشيء إلاّ لأنه يستفيد من غرفة من دار مشتركة؟ وكذلك عندما توافق العاملة أو الفلاحة على منح نفسها لمفتش القطار مقابل مقعد مجّاني؟ أو عندما تضاجع امرأة رئيس محطة المراقبة لـ«تمرير» كيس طحينها؟

إننا دون أدنى ريب أمام ضرب من البغاء المذل للمرأة، والمضر بسيرورة تكوين الوعي الاجتماعي. كما أن هذا النوع من البغاء مسؤول عن تفاقم الأمراض الزهرية، وهو ينال من صحة الناس الجسدية والمعنوية. لكن يبقى هنالك تباين واضح بين هدا النوع الجديد من البغاء وبين البغاء القديم. فالنساء اللواتي كن يقدمن على بيع أجسادهن كنّ يلفظن من قبل المجتمع، الذي ما كان يكنّ لهن سوى الاحتقار والازدراء. وكان الرجال الذين يشترون العاهرات المحترفات يعتبرون أنفسهم مخولين حق اهانتهن وإذلالهن كيفما شاؤوا. ولم تكن النساء يتجرأن على تقديم أي شكوى ضدهم، لأن «بطائقهن الصفراء» كانت تحتم عليهن أن يكنَّ مقهورات ومذلولات. أمّا البغي التي تفلح في الافلات من رقابة الشرطة الاخلاقية فكانت تتخوف بدورها من الاحتجاج على سوء معاملة الرجل خشية من أن يسلمها للشرطة، فتدرج في لائحة العاهرات. وقد تبدل هذا الوضع اليوم على نحو ملحوظ. فمنذ أن أصبح للنساء بطاقة عملهن الخاصة، لم يعدن خاضعات لقانون «العرض والطلب». وإذا ما وافقت امرأة على إقامة علاقة مع رجل لأسباب مادية، حرصت على اختيار واحد يروق لها بعض الشيء. والحسابات المادية التي كانت تشغل حيزا هامـــا في صفقات الزواج البورجوازية لم تعد تشكل اليوم حافــزا أساسيا للزواج. وقد أضحى الرجل يتقيد بسلوك محـــدد في علاقته مع المرأة التي تربطه بها علاقة حرة، فلا يعاملها كما كان سيعامل زوجته الشرعية أو البغي المحترفة. فهو يسعى إلى نيل إعجابها ورضاها، ولا يتجاوز حدوده معها خوفا من أن تهجره وترحل عنه.

لكن ما دام محكوما على النساء بالعمل في المهن التي تدر أخفض التعويض المادي، فسيظل البغاء، في شكله المقنَّع، جاثمـا على صدر مجتمعنا، إذ ان النساء سيبقين بحاجة إلى دخل إضافي لتأمين سبل عيشهن. ولا فارق ان كنّ يؤمّن هذا الدخل الإضافي عن طريق البغاء العرضي أو عن طريق الزواج «النفعي».

إن المنحى الجديد لسياستنا الاقتصادية يهدد النساء من جديـــــد بالبطالة. وانتشار البطالة بعني تفاقم البغاء، أي إعاقة نمو الوعي الإجتماعي الجديد، وإعاقة توطيد العلاقات الاشتراكية الحقة بين الرجل والمرأة. لكن لن نطيل الحديث عن هذا الخط الاقتصادي الجديد، وان كان يمثل خطوة إلى الوراء ويهدد بإحياء بعض مسالك الماضي.

وختاما لهذه المحاضرة أعود فأذكر بأن تجربة سنوات الثورة الأولى قد أثبتت أن وضع المرأة في المجتمع والزواج يحدده دورها في الإنتاج، وأن العمل من أجل المجتمع بأسره هو وحده الكفيل بتحريرها.

# المحاضرة الرابعة عشرة: عمل المرأة اليوم وغدا

أنهينا محاضرتنا الأخيرة بنظرة شاملة إلى التحولات الثورية في الحياة اليومية للنساء والأسرة الروسية. وسنختم سلسلة المحاضرات هذه بجردة مفيذة لا للبروليتارية الروسية فحسب وإنما للبروليتاريا العالمية أيضاز وبما أن الطبقة العاملة لا تستطيع الاعتماد، في قيادتها للثورة، إلاّ على قواها الذاتية، فإنه لمن المفيد تحديد المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي يكون فيها عمل المرأة أجدى وأكثر فعالية.

منذ أن الزم سائر المواطنين الروس، بغض النظر عن جنسهم، بتأدية عمل منتج اجتماعيا، حقق تحرر المرأة تقدما سريعا. وقد اقتصرت هذه السيرورة حتى الآن على البروليتاريا الصناعية ولم تشمل عمليا سكان الأرياف. فوضع الفلاحة لم يسجل تبـــذلا يذكر، ذلك أن الاقتصاد العائلي ظل سائدا في الريف، كمـــا كانت الحال في الماضي. فالفلاحة لا تزال مساعدة للفلاح. أضف إلى ذلك أن القوة العظلية البشرية – التي يمتاز بها الرجل عن المرأة – تلعب في الريف دورا أهم بكثير من ذاك الذي يناط بها في المدن حيث السيادة للآلة. لكن مع ذلك، تبدلت الحيـــاة في الريف أيضا. فعدد الفلاحات بات اليوم يربو على عدد الفلاحين بثمانية ملايين. وهذا يعني أنه يوجد حاليا في الريف ثمانية ملايين امرأة مستقلة اقتصاديا عن الرجل. لقد فقدت هؤلاء النساء أزواجهن أمّا في الحرب الامبريالية وإمّا في الحرب الثورية. وقد تبدلت بطبيعة الحال حياة هؤلاء الفلاحات المستقلات، اللواتي بتن يتميزن بوضع خاص في القرية. فالمكاتب المحلية للعمل الالزامي مضطرة إلى أن تأخذ في حسبانها الوضع القانوني الخاص لأرامل الحرب. وتوزيع البذور والأغذية لا يمكن أن يتم إلاّ بفظل مشاركة النساء. لقد أخرجت الحرب الأهلية فلاحاتنا من سلبيتهن السلفية. فقد شاركن في هذه الحـــرب ولاسيما في أوكرانيا، في منطقتي دون وكوبان. وكما كانت فلاحات بروتانيا والنورماندي قد شاركن في انتفاضة الجيروندبين إبان الثورة الفرنسية، فإن الفلاحات الأوكرانيات أيدن «الباتجوشكا»[41] بشكل خاص. لكن منذ أن بدأت السوفييتات المحلية تدعم النساء سياسيا واجتماعيا، أخذت الفلاحات يتعاطفن مع السلطة السوفييتية. والواقع أن الفلاحات اللواتي بـــدأن يقيّمن حياتهن الماضية على ضوء الواقع الجديد، وأخذن يدركن أن ثورة أكتوبر قد وفرت لهن ظروف تحررهن. وقد راحت المدن تمارس جذبا خاصا عليهنّ، بسبب إمكانات التأهيل العملـي والتقني المتوفرة فيها. ففي جامعة سفيردلوف[42] على سبـــيل المثال، ثمة 58 فلاحة من أصل الطالبات الأربعمئة اللواتي يتابعن هذه الدورة التثقيفية. ونسبة حضور الفلاحات في المحاضرات التي تنظمها المدارس الحزبية هي أكبر بعد. وتظم الجامعات العمالية من 10 إلى 15 بالمئة من الطلبة والطالبات الذين هم من أصل فلاحي. والظاهرة التي تلفت الانتباه فعلا هي تنامي تمثيل الفلاحات في المجالس العمالية والفلاحية في المقاطعات. ففي سنوات الثورة الأولى لم يكن للفلاحات أي وجود على الإطلاق في تلك المجالس. أمّا اليوم فقد بات عدد الفلاحات يفوق عدد العاملات في تلك المجالس. لكن ما من فلاحة قد شاركت حتى الان في مؤتمر سوفييتات عموم روسيا.

وكثيرا ما تتحمل الفلاحات مسؤوليات هامة في المجالس المحلية ويشاركن بكامل إمكاناتهن في إدارة شؤون المناطق والأقضية. وهنالك فلاحات يعملن أيضا في مكاتب الرقابة العماليـة والفلاحية.

وحيثما لم يفلح الحزب بعد في توطيد قواعده بين النـــاس، نجد الفلاحات أشد حماسة من الفلاحين لمناصرته وتأييده. وهذا أمر يسهل فهمه لأن الفلاح لا يزال السيد الآمر والناهي في بيته والمالك الوحيد لمزرعته. وهو يدافع بإصرار عن التقليد القائـل أن سائر أفراد المزرعة، بمن فيهم الفلاحة طبعا، ملزمون بالخضوع لإرادة سيد البيت. ولما كان الفلاح يدرك أن شروط الحياة الجديدة لن تساعده على الاطلاق على تعزيز موقعه في الأسرة، فإنه يفضل التريث والانتظار قبل اتخاذ موقـف، هـذا إن لم يعلن عن عدائه الصريح للإشتراكية. الفلاحة بالمقابل ترحب بالتعاونيات التي أوجدتها الثورة. كتعاونيات الحليب مثلا، وبالمنشآت الجماعية كرياض الأطفال، والمخابز والمغاسل العامة، ولهذا السبب تدلل الفلاحة على قابلية أكبر من الفلاح لفهم قصد الاشتراكية الأخير.

قبل ثورة أكتوبر لم يكن للطلاق وجود يذكر. كان يحدث أن يهجر رجل زوجته، لكن هجران المرأة زوجها كان من النذرة بحيث كان يعتبر حدثا استثنائيا في حياة القرية. لكن مع صدور مرسوم عام 1917 الذي يسّر الطلاق، لم يعد هذا الأخير يشكل حالة استثنائية كما في الماضي، بل سجل قدرا من الرواج ولاسيما لدى الأجيال الصاعدة. وهذا ما يثبت أن مؤسســـة الأسرة الريفية، التي تبدو ظاهريا وكأنها غير قابلة لأن تتزعزع، قد أخذت بدورها تميد فوق أسسها. فإذا ما أقدمت اليوم فلاحة علـى الإنفصال عن زوجها فلن تثير نقمة أهل القرية عليها. ان الفلاحات اللواتي يعملن في الزراعة التي من نمط اشتراكي، واللواتي يصبحن عضوات منتجات في المجالس المحلية، هن أكثر قدرة ولا ريب على التغلب على الآراء المسبقة التقليدية حول دونية المرأة، وعلى دفع قضية تحرر المرأة الريفية إلى الأمام. وتطور المرأة، الريفية سيتسارع كذلك مع مكننة الزراعة، وتمديد الكهرباء، ومضاعفة عدد التعاوميات الزراعية. فمع بلوغ مستوى معين من التقنية، تتوفر الشروط اللازمة لتغيير نمط الحياة والتفكير ولتحقيق تحرر المرأة النهائي.

---

[41] - «الباتجوشكا» أي «الفلاح العجوز»، اسم أطلقه البلاشفة إبان الحرب الأهلية على الفوضويين الذين كان يقودهم نسطور ماكنو. –م-

[42] - الجامعة التي ألقيت فيها كولونتاي محاضراتها هذه، والكائنة في مدينة لينينغراد. –م-

لكن الطريق الجديد الذي سلكته مؤخرا السياسة الاقتصادية يهدد جديا التطور الذي تم تحقيقه حتى الآن، بتأخيره تحرر المرأة وإعاقته تطور الاشكال الجديدة من الحياة والعلاقات الجديدة بين الجنسين؛ تلك العلاقات القائمة على الاحترام والتعاطف المتبادلين لا على المصلحة والحسابات المادية. لهذا السبب نعلق أهمية فائقة على رصد التحولات التي أنجزت خلال سنوات الثورة الأولى. إن تدوين هذه التجارب ودراسة أنماط الحياة الجديدة سيكون لهما فائدة جلى في المستقبل، وسيضعان في متناول البروليتاريا العالمية وثائق هامة عن المرحلة تساعدها على استئناف واتمام ما بدأه عمال روسيا وعاملاتها. ان الأحداث التي حصلت منذ ثورة أكتوبر 1917 ستترك أثرا لا يمحى في تاريخ البشرية، وبخاصة في تاريخ المرأة وإن كنا قد دخلنا اليوم مرحلة ركود سوداء قاتمة. وما دامت صياغة أشكال الحياة الجديدة مجمدة على صعيد الممارسة، فإن الفروع النسويــة مطالبة بتدوين التحولات التي طرأت على العادات والعقليات، وبتعريف الجماهير العريضة عليها للرفع من سوية وعيها ووضعها على قدم المساواة مع طليعة البروليتاريا. والفروع النسوية مظالبة، علاوة على ذلك، بتركيز دعايتها، الموجهة إلى عاملات سائر الأقطار، على التجارب العملية التي عشناها هنا في روسيا، وبإقناع هؤلاء العاملات بأن تحرر المرأة قابل للتحقيق في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. فثمة واقعة لا يمكن إنكارها: لقد أرست الثورة الروسية الأسس النظرية والعلمية لتحرر المرأة. والحكومة السوفييتية كانت السباق إلى رعاية الأم والطفل. وقد أوجدنا الشروط الكفيلة بالقضاء على البغاء الذي ورثناه عن المجتمع البورجوازي. وحلت محل الأسرة التقليدية التي عرفناها حتى الآن أسرة جديدة مختلفة، أكثر حرية، وصحة، ومرونة. لقـد حررت الثورة الروسية نساءنا، ويجب ألاّ ننسى على الإطــلاق أن هذه الثورة كانت من صنع العاملات والفلاحات بقدر ما كانت من صنع العمال والفلاحين. فالعاملات والفلاحات اللائي لعبن دورا هاما في مطلع الثورة – تذكرن اقتحامهن التاريخي مسرح الأحداث أثناء مؤتمر العاملات في 23 شبـــاط 1917 – وأضبـــن على المشاركة في السيرورة الثورية من خلال خوضهن غمار الحرب الأهلية.

إن لائحة أسماء النساء اللواتي ناضلن بشجاعة من أجل الاتحاد السوفييتي طويلة. وحتى منذ عهد كيرنسكي[43] نجد نساء – عاملات وفلاحات – بين أعضاء المجلس الأولى. والحكومة السوفييتية هي أول حكومة في العالم ضمت نساء في عضويتها؛ فمنذ الأشهر الأولى لاستيلاء العمال والفلاحين على السلطة عينت امرأة في منصب مفوضة الشعب للرعاية الاجتماعية[44]. وفي أوكرانيا شغلت الرفيقة مايورفا المنصب نفسه حتى خريف 1921. وفي المقاطعات كان هناك العديد من المندوبات من العاملات والفلاحات الآتيات من عالم الانتاج مباشرة. ولولا المساهمة الفعالة للعاملات والفلاحات لما استطاعت جمهورية السوفييتات أن تحقق المشاريع التي رسمتها طليعة البروليتاريا، وأن تشيد المؤسسات الراهنة وتحافظ عليها.

إن نؤرخي الغد سيتوقفون عند هذه السمة التي تميز ثورة أكتوبر عن الثورة الفرنسية، عام 1789. فلقد أتاح المؤتمرالأول لعاملات عموم روسيا وفلاحاتها، المنعقد في تشرين الثاني 1918، فرصة الكشف عن أهمية الدعم الذي تقدمه النساء للثــورة. وقد لاقى هذا المؤتمر، الذي انعقد على عجل بناء على مبادرى صدرت عن الفروع النسوية في الحزب، صدى بالغ الأهمية بين النساء العاملات : فقد حضرت هذا المؤتمر 1147 مندوبة، جئن من شتى أرجاء روسيا. وهذا دليل قاطع على أن الثورة قد نجحت في ايقاظ المرأة في حالة خمولها المزمنة، وأن المرأة ستكف من الآن فصاعدا عن تأدية دور «الحسناء النائمة». ويكفينا، كي نصف دور المرأة في السيرورة الثورية، أن نتوقف عند مساهمة العاملات والفلاحات في الدفاع عن الثورة عسكريا. فحمل السلاح للدفاع عن الثورة لم يكن، في نظر بعضهم، من خصائص المرأة التقليدية. والحل ان الوعي الطبقي، المتطور للغاية، قد حمل هؤلاء العاملات والفلاحات على دعم الجيش الأحمر ومساعدته، وعلى النضال صفا واحدا مع الثوار إبان ثورة أكتوبر. وقد عمدن على تنظيم المطابخ الجوالة، والمفارز الصحية، ومراكز العناية الطبية. وقد برهنت روسيا الثورة على نظرة جديدة إلى المرأة عندما قبلت بتطويعها في الجيش. البورجوازية بالمقابل ما ونت عن التوكيد بأن دور المرأة يحتم عليها المكوث في البيت الذي يتولى الرجل، بحكم طبيعته القوية، مهمة الدفاع عنه، أي الدفاع عن الدولة بتعبير أقل شاعرية. فحمل السلاح، حسب المفاهيم البورجوازية، وقف على الرجال فقط. إن المرأة المجندة لا تناسب البورجوازية؛ فمفهوم «مناهض للطبيعة» كهذا كفيل بتقويض دعامة الأسرة البورجوازية. أمّا الدولة العمالية فلها بالمقابل نظرة مختلفة تماما إلى هذه المسألة. نظرا إلى الترابط الوثيق الذي جمع، خلال فترة الحرب الأهلية، بين العمل المفيد اجتماعيا وبين واجب الدفاع عن الدولة السوفييتية. وقد اتاحت هذه الأخيرة، لتأمين تطور القوى الإنتاجية، إلى مساهمة سائر المواطنين دون استثناء او تمييز. لهذا السبب لم يكن في وسع البلاشفة التخلي عن ماهمة النساء أو رفضها. وقد اقتضى ذلك صراع البروليتاريا ضد دكتاتورية البورجوازية تطويع العاملات والفلاحات في الجيش والبحرية. ولم يكن تطويع النساء هذا ناجما عن قرارات تتميز بالطابع العسكري، كما هي الحال عادة في ظل الحكومات البورجوازية، وإنما جاء كحصيلة للنضال من أجل وجود الطبقة العاملة وبقائها. فكلما ارتفع عدد العمال المكلفين بمهام عسكرية ازدادت فرص الجيش الثوري في تحقيق النصر. وانتصار الجيش الأحمـــر كان كذلك رهن المشاركة الفعالة للعاملات والفلاحات. وقد كـــان هذا الانتصار في الوقت نفسه الشرط الذي لا غنـــــى عنه لتحقيق تحرر المرأة. إذ كان يضمن لها الحقـــوق التي اكتسبتها بفضل ثورة أكتوبر.

---

[43] - الكسندر كيرنسكي: سياسي روسي (1881-1970)، رئيس الحكومة المؤقتة في روسيا في آب 1917، وقد أطاح البلاشفة حكمه في أوكتوبر 1917. –م-

[44] - تشير كولونتاي هنا إلى شخصها. –م-

إذا كانت ثورة أكتوبر قد أخذت على عاتقها لفظ سائر أشكـــال التفاوت الجائر بين الجنين، فإن مشاركة النساء في الحرب الثورية